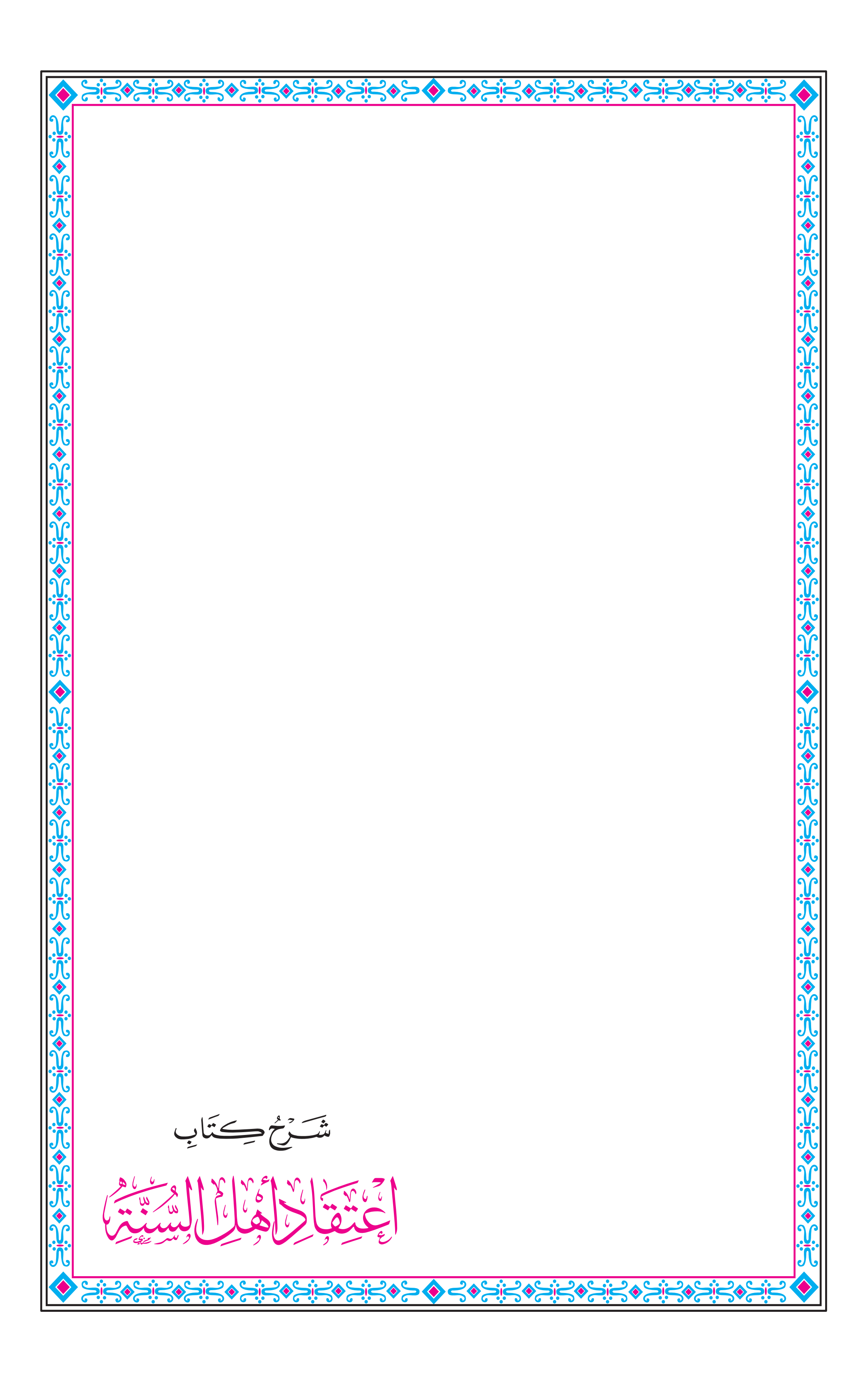


شَرح كِتَابِ

اعتقاد أهل السُّنَّة

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤٣هـ
فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
القاضى، أحمد عبد الرحمن
شرح اعتقاد أهل السنة/ أحمد عبد الرحمن القاضي
ـط١.. ـ الدمام، ١٤٤٣ هـ.
٢٥٠ص؛١٧×٢٤ سم
ردمك:٥ـ٦٠ـ٨٣٣٨ـ٦٠٣ـ٩٧٨
١ـالاسماعلية (فرقة دينية) أ. العنوان
ديوي ٢٤٧,٩ ١٤٤٣/٦٩٤٨هـ

رقم الإيداع:١٤٤٣/٦٩٤٨هـ
ردمك:٥ـ٦٠ـ٨٣٣٨ـ٦٠٣ـ٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ

الباركود الدولي: 9786038298244



دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية:
الدمام-حي الريان-شارع عثمان بن عفان
ت: ٠١٣٨٤٢٨١٤٦-٠١٣٨٤٦٧٥٩٣
٠١٣٨٤١٢١٠٠
ص ب. واصل: ٨١١٤
الرمز البريد: ٣٢٢٥٦
الرقم الإضافي: ٤٩٧٣

الرياض - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥
جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
الأحساء - ت: ٠١٣٥٨٨٣١٢٢
جـدة - ت: ٠١٢٦٠١٠٠٦٣
جوّال: ٠٥٨٣٠١٧٩٥١

لبنان:
بيروت- ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر:
القاهرة- تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠
جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣

aljawzi@hotmail.com
+966503897671
aljawzi
eljawzi
ibnaljawzi.com





شَرحُ كِتَابِ

اعْتِقَادِ أهْلِ السُّنَّةِ

لِلإمَامِ أبِي بَكرٍ أحمَدَ بنِ إبرَاهِيمَ الإسمَاعِيلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

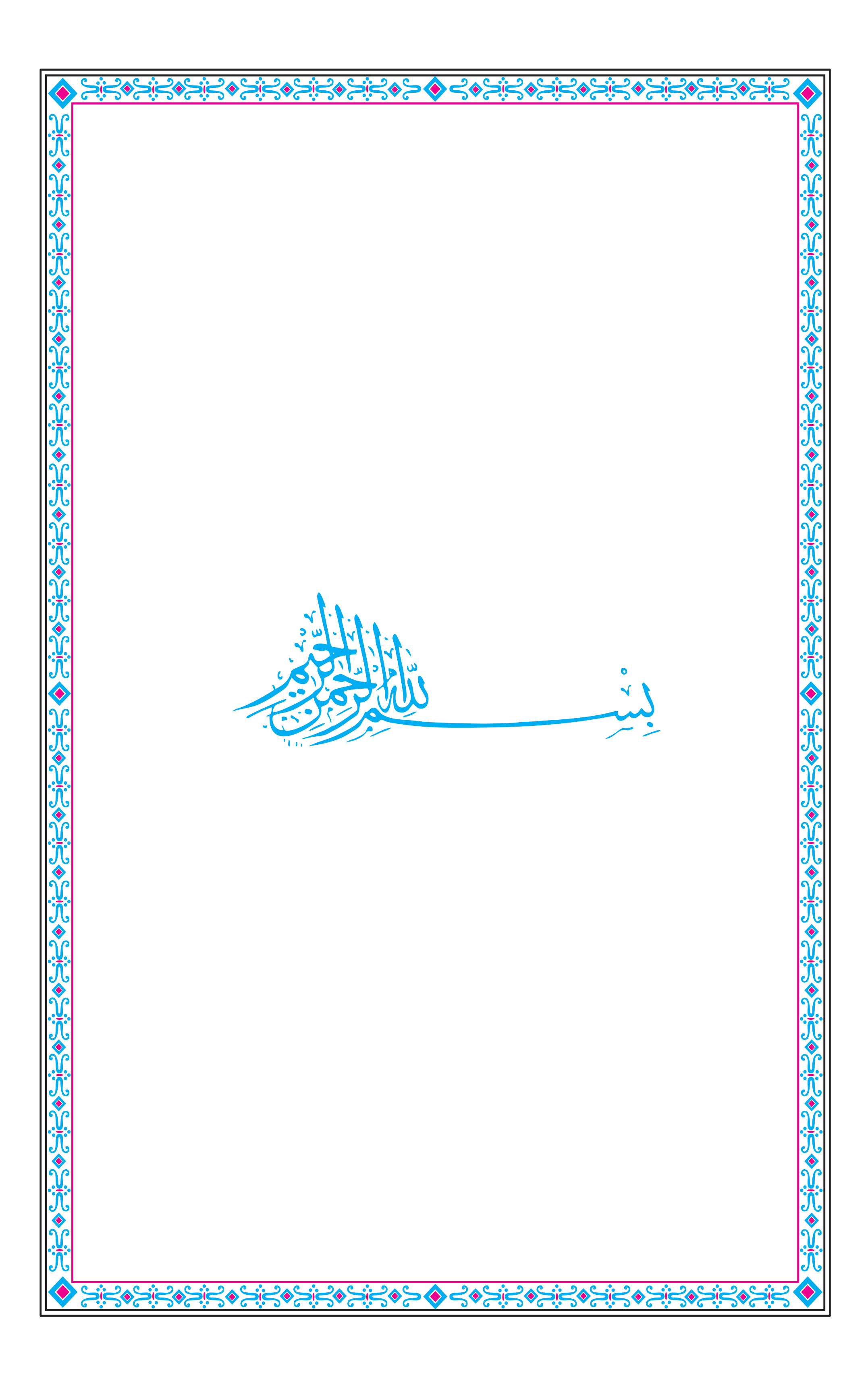
(٢٧٧ - ٣٧١ هـ)

تأليف

أ. د. أحمَدَ بن عَبدِ الرَّحمَن بن عُثمَان القَاضِي

أُستَاذُ العَقِيدَةِ وَالمَذَاهِبِ المُعَاصِرَةِ بِجَامِعَةِ القَصِيمِ سَابقًا

دار ابن الجوزي


بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله مِن شُرور أنفسنا، ومِن سيئات أعمالنا، مَن يهده اللهُ فلا مُضلّ له، ومَن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإنّ خيرَ الكلام كلامُ الله ﷻ، وخيرَ الهدي هديُ محمد ﷺ، وكلَّ محدثة في دين الله بدعة، وكل بدعة ضلالة، مَن يُطع اللهَ ورسوله فقد رشد، ومَن يعص الله ورسوله، فلا يَضُرّ إلا نفسه ولن يَضُرّ اللهَ شيئًا.

ثم إني أُبشر إخواني ببشارة رسول الله ﷺ لطلبة العلم، حيث قال: «**مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ المَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًىً لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْحِيتَانُ فِي المَاءِ، وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ؛ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، إِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَ بِهِ فَقَدْ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ**»[(١)]. رواه أبو داود والترمذي.

فالعناية بمجالس العلم؛ بالسير إليها، وحضورها، وملازمتها، فرض كفائي، ونفرة في سبيل الله؛ وجهاد لحفظ شريعة الله، وإعلاء لكلمة الله، قال

---

(١) أخرجه أبو داود رقم (٣٦٤١)، والترمذي رقم (٢٦٨٢)، وابن ماجه رقم (٢٢٣).

تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة: ١٢٢]، فإنَّ الدين إنما يُحفظ بالوحيين؛ الكتاب والسُّنَّة، فإذا هجرهما أهلُهما، كان ذلك علامة شَرٍّ على الأمة، ولهذا، جاء في بعض الآثار: أنَّ القرآن يُرفع في آخر الزمان[(١)]؛ وذلك، والله أعلم، إذا ترك أهلُه العمل به، فحينئذٍ يُرفع مِن الصدور ومن السطور تكرمةً له.

ومن أشرف العلوم التي ينبغي لطالب العلم البداءة بها، وضبطها، وإتقانها، علم الاعتقاد، الذي هو أساس الدين، وأصل دعوة المرسلين.

ولم يزل أئمةُ الإسلام الأعلام يعتنون بهذا الباب، ويُوصون مَن بعدهم

---

(١) رُوي هذا المعنى مرفوعًا وموقوفًا؛ فأما المرفوع فمنه: حديث حذيفة رضي الله عنه وفيه: «**يَدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ حَتَّى لَا يُدْرَى مَا صِيَامٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا نُسُكٌ وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَيُسْرَى عَلَى كِتَابِ اللهِ عز وجل فِي لَيْلَةٍ فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ...**» الحديث، أخرجه ابن ماجه رقم (٤٠٤٩) ـ قال البوصيري: (هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات)، وقوّى سنده الحافظ في «الفتح» (١٦/ ٤٥٣)، والحاكم في «المستدرك» رقم (٨٦٣٥) و(٨٨١٤)، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يُخرجاه)، ووافقه الذهبي: على شرط مسلم، وصحح الحديث العلّامة الألباني كما في «السلسلة الصحيحة» رقم (٨٧).
وأما الموقوف، فمنه: عن حذيفة رضي الله عنه بلفظ المرفوع؛ أخرجه البزار في مسنده رقم (٢٨٣٩)، ونُعيم بن حماد في «الفتن» رقم (١٦١٦٥). ومنه أيضًا: عن ابن مسعود؛ أخرجه ابن المُبارك في «الزّهد» رقم (٨٠٣)، وعبد الرزاق في «المُصنّف» رقم (٥٩٨٠)، وابن أبي شيبة في «المصنّف» رقم (٣٠٦٩٧)، والدارمي في سننه رقم (٣٣٨٤)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» رقم (٣٨١)، والطبراني في «المعجم الكبير» رقم (٨٦٩٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» رقم (١٨٦٨)، ولفظ الدارمي: (أَكْثِرُوا تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ). قَالُوا: هَذِهِ الْمَصَاحِفُ تُرْفَعُ، فَكَيْفَ بِمَا فِي صُدُورِ الرِّجَالِ؟ قَالَ: (يُسْرَى عَلَيْهِ لَيْلًا فَيُصْبِحُونَ مِنْهُ فُقَرَاءَ، وَيَنْسَوْنَ قَوْلَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيَقَعُونَ فِي قَوْلِ الْجَاهِلِيَّةِ وَأَشْعَارِهِمْ، وَذَلِكَ حِينَ يَقَعُ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ)، وعند عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبخاري والطبراني زيادة في آخره: أنه قرأ ابن مسعود قوله تعالى: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾﴾ [الإسراء: ٨٦])، قال الحافظ في «الفتح» (١٦/ ٤٥٣): (وسنده صحيح، لكنه موقوف).

بحفظه، لئلا يَتسلل إلى دين الله حدث، ولا يفشو بين المسلمين بدعة، فصنفوا المصنفات الطوال، وحرروا المتون المختصرة، ونظموا المنظومات البديعة؛ لضبط قواعده، وحماية جنابه.

فلا بد من دراسة العقيدة، والاعتناء بها، وحفظها، وتنقيتها مِن الشوائب والبدع، والحذر مِن دعواتٍ تنطلقُ بين آونة وأُخرى؛ للتقليل مِن شأن الاهتمام بالعقيدة، وزعمِ أنّ دراسة هذه المتون شأن قد عفا عليه الزمن، واستنفد أغراضه، ولم تعد تدعُو إليه الحاجة!

فتارة يقولون: إنَّ هذه الفِرَق الضالة قد انقرضت؛ وتلك دعوى باطلة؛ فإنَّ الفرق الضالة لا تزال موجودةً، تُناوش المُسلمين، وتُفسد عليهم عقائدهم، وشاهدُ الحال أقوى الشواهد، فجميعُ الفِرَق التي تصدّى لها أهلُ السُّنَّة والجماعة، لها مِنْبرٌ ودعوة في أركان الأرض الأربعة، وتنشر إفكها عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال.

وتارة يقولون: إن الاشتغال بهذه المتون العقدية مَدْعاةٌ للفُرْقة والاختلاف، ونَبْشٌ لأحقاد الماضي؛ زعموا، وهذا والله عَيْنُ الضلال، فما قيمة الوحدة والائتلاف إن لم يَكُن على أساس مَتين، وبَيّنة مِن الله ﷻ؟! فليس المُهم أنْ نجتمع، لكنَّ الأهم علام نجتمع، فيجب أن يكون اجتماعُنا وائتلافُنا وتوحُّدُنا على هدي الكتاب والسُّنَّة، واطّراح ما سواهُما. فضلًا عن كون دعاة البدعة يخادعون دعاة السُّنَّة بدعوى «التقريب»، في حين أنهم ماضون في نشر بدعتهم.

وقد نَبّه النبي ﷺ إلى ظهور أهل الأهواء والبدع، فقال: «**وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً: وَهِيَ الْجَمَاعَةُ**»[1]، فكان

(١) أخرجه أبو داود رقم (٤٥٩٦)، والترمذي رقم (٢٦٤٠)، وابن ماجه رقم (٣٩٩١) مِن حديث أبي هريرة، وأخرجه أبو داود رقم (٤٥٩٧) مِن حديث معاوية، وأخرجه الترمذي رقم (٢٦٤١) مِن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٩٩٢) مِن حديث عوف بن مالك، ورقم (٣٩٩٣) مِن حديث أنس، لكن قال فيه: **(على ثِنتينِ وسبعينَ)**، وقد سُئل تقي الدين ابن تيمية عن هذا الحديث فقال: =

لا بد لأهل الإسلام أن ينتصبوا للدفاع عن دينهم وحراسة عقيدتهم، وأن يحيطوا الأمة بسِياجِ الأَمَانِ أمام عاديات الفتن.

۞ أهميّة دراسة العقيدة:

يُمكن تلخيص أهميّة دراسة العقيدة في الأمور التالية:

أ ـ أنَّ العقيدة أصل دعوة المرسلين، وأساس العلم والدين، فأنبياء الله جميعًا إنما بعثوا بالدعوة إلى العقيدة الحقّة، وتوحيد الله، فما مِن نبي أرسله الله إلا بادر قومه بهذه الجملة: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥]، فرسل الله ﷻ لم يُبعثوا بالشرائع وحدها، أو بالأخلاق وحدها؛ بل جاءت هذه الأمور تبعًا للأمر الأول، وهو الدعوة إلى توحيد الله ﷻ.

ب ـ أنَّ سائر العبادات مُتوقف عليها؛ في انعقادها وصحتها وقبولها، وفي حسنها ودوامها، فإذا كانت العقيدة سليمة مبنية على بيّنة مِن الله تعالى، فما سواها تبعٌ لها، وإن كان في العقيدة دَخَلٌ وغَبَشٌ وشوبٌ، فإنَّ ذلك سيُؤثر قَطْعًا على العبادات التي تنبني عليها، فلا بد مِن إصلاح الأساس أولًا.

ج ـ أنَّ في تحقيق العقيدة الإسلامية حصول السعادة القلبية، والطمأنينة النفسية؛ فإنَّ مَن رُزق الاعتقاد الصحيح، نَعِمَ بطمأنينة القلب، وسلامة الصدر، وسعادة النَّفس، بخلاف مَن كان عنده شيء مِن هذه الكُفْريات أو البدع، فإنه لا يزال في قلق، كما عبَّر غير واحد من المتكلمين؛ كالرازي ـ عفا الله عنه ـ وهو مِن أساطين المذهب الأشعري حين قال[1]:

= (الحديث صحيح مشهور في السنن والمساند) [مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥)]، وقال في موضع آخر فيه [(١٦/ ٤٩١)]: (وقد جاءت الأحاديث في السنن والمساند مِن وجوه...) ثم ذكر هذا الحديث، وانظر: «السلسلة الصحيحة»، للألباني، رقم (٢٠٣، ٢٠٤).

(١) أخرجه ابن الخطيب في كتابه «الإحاطة في أخبار غُرناطة» (٢/ ٢٢٢)، ونقله عنه تقي الدين =

نهايةُ إقدامِ العُقولِ عِقَالُ وأكثرُ سَعْيِ العالمينَ ضلالُ
وأرواحُنا في وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وغايةُ دُنْيَانَا أذىً ووبالُ
ولم نستفِدْ مِن بَحْثِنا طُولَ عُمْرِنَا سِوى أنْ جَمَعْنا فيهِ قِيلَ وقالُوا

ثم قال: (لقد تأمّلتُ الطُّرقَ الكلامية، والمناهجَ الفلسفيّة، فما رأيتها تشفي عليلًا، ولا تُروي غليلًا، ورأيتُ أقرب الطرق طريقة القرآن؛ أقرأُ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]؛ أي: فأثبت الاستواء، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر: ١٠]، وأقرأُ في النفي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١]؛ أي: فأُنزّه الله تعالى، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ۝١١٠﴾ [طه: ١١٠]، ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ۝٦٥﴾ [مريم: ٦٥]، ومَن جَرَّب مثلَ تجربتي عرف مثلَ معرفتي)[١]، فلا ريب أنَّ مَن هُدي إلى العقيدة السليمة، فسينْعم بطمأنينة القلب وسعادة النفس.

= في «الفتوى الحمويّة» (ص١٨٩)؛ وفي «درء تعارض العقل والنّقل» (١/ ١٦٠) ـ وأنه في كتاب الرّازي «اللذّات» ـ؛ وكذا نقله عنه السُّبكي في «طبقات الشافعيّة الكبرى» (٨/ ٩٦)، وابن القيّم في «اجتماع الجيوش الإسلاميّة» (ص٤٦٨) فقال: (ذِكْر قول فخر الدين الرّازي في آخر كتبه: وهو كتاب «أقسام اللَّذَّات» الذي صنّفه في آخر عمره، وهو كتاب مفيد، ذكر فيه أقسام اللّذّات وبيّن أنها ثلاثة... وتكلم عن كل واحد مِن هذه الأقسام، إلى أن قال: وأما العقليّة: فلا سبيل إلى الوصول إليها، والتّعلق بها، فلهذا السبب نقول: يا ليتنا بقينا على العدم الأول، وليتنا ما شاهدنا هذا العالم، وليت النّفس لم تتعلق بهذا البدن، وفي هذا المعنى قلتُ:...) فذكر الأبيات، وتتمتها:

وكم مِن رجالٍ قد رَأيْنا ودَوْلةٍ فبادُوا جميعًا مُسرعين وزَالُوا
وكم مِنْ جِبالٍ قد عَلَتْ شُرُفاتِها رجالٌ، فماتُوا والجِبالُ جِبالُ

(١) نقله عنه تقي الدين في «الفتوى الحمويّة» (ص١٨٩)؛ وفي «درء تعارض العقل والنّقل» (١/ ١٦٠) وأنه في كتاب الرّازي «اللذّات» ـ، وابن القيّم في «اجتماع الجيوش الإسلاميّة» (ص٤٦٩) إلا أن لفظه عنده يختلف قليلًا ففيه: أنّ الرّازي قال بعد الأبيات: (واعلم أنّه بعد التوغل في هذه المضايق، والتعمق في الاستكشاف عن أسرار هذه الحقائق، رأيت الأصوب الأصلح في هذا الباب: طريقة القرآن العظيم، والفرقان الكريم، وهو ترك التعمق، والاستدلال بأقسام أجسام السماوات والأرضين على وجود رب العالمين، ثم المبالغة في التعظيم مِن غير خوض في التفاصيل، =

د ـ حصول القناعة الفِكْرية والاطّراد العقلي؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢]، لكن لَمّا كان مِن عند الله كان متناسقًا مُطّردًا متشابهًا، يُصدّق بعضه بعضًا.

فمَن تأمل العقيدة الإسلامية وجدها ـ بحمد الله ـ تمنح قناعة ذهنية، واطّرادًا عقليًّا لا تناقض فيه، ومَن تأمل الأديان المُحرَّفة، والمذاهب الباطلة، والبدع المُختلفة، وجد فيها مِن التناقض والاختلاف ما لا يستقيمُ على قانون واحد، ورأى أهلها يُثبتون في موضع، ما ينفونه في موضع آخر. أما هذه العقيدة فلا اختلاف بين أجزائها: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴿٣﴾﴾ [الملك: ٣].

هـ ـ تَحقيقُ صلاح الفرد والأمة، وقيامهم بما خُلقوا له، فإنَّ العناية بالمُعتقد الذي يَنعقِد عليه القلب، هو السبب في صلاح الجوارح، واستقامة السُّلوك، وهذا مصداق قول نبيّنا ﷺ: «**أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وإذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ: أَلا وَهِيَ القَلْبُ**»[(١)]، فإذا صلح القلب بما يَنعقدُ عليه مِن العقائد السّليمة، صلحت جميع بواعث الإنسان ودوافعه وأعماله وسلوكه، وإذا كانت الأخرى، فإنّه يَحصل ضد ذلك، وإذا كان الإنسان بَيْنَ بَيْن، اضطربت أعماله وأقواله بحسب ما عنده مِن اضطراب في العقيدة؛ فصلاح الفرد وصلاح الأمة مبنيَّان على صلاح الاعتقاد، فمِن هنا كان جيل الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ خير القرون؛ كما قال ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»[(٢)].

= فاقرأ في التنزيه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ [الإخلاص]، واقرأ في الإثبات قوله: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وفي تنزيهه عما لا ينبغي قوله: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٩] الآية، وعلى هذا القانون فقس).

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٢)، ومسلم رقم (١٥٩٩).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٢٦٥١)، ومسلم رقم (٢٥٣٥).

و ـ السلامةُ مِن الشُّبهات والخُرافات، والقوّة على هجر الشهوات والمحرمات؛ فمَن رُزق الاعتقاد الرّاسخ سلم مِن عواصف الشبهات المُضلة، وأحرقت شهب إيمانه الخواطر الردية، ونفت عقيدته البدع الدخيلة كما ينفي الكير خبث الحديد. ولا يَقبلُ العقل المؤمن ذو الاعتقاد السليم أيّ خُرَافة مِن الخرافات؛ سواءٌ كانت مِن الخُرافات القديمة، أو مِن الخُرافات الحديثة، كما أنَّ هذه العقيدة تُعطي صاحبها قوةً على هجر الشهوات والمحرمات، وكبح جماح النفس الأمارة.

فحسبُك بواحدةٍ مِن هذه، سببًا للعناية بدراسة العقيدة، لتقيم تَديّنك لله ﷻ على أساس متين: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ [محمد: ١٤]. قال ابن أبي العز الحنفي، مُبيّنًا فضل هذا العلم، وهو ما يُسمّيه بعض الناس «علم أصول الدين» في مقدمته لشرح «العقيدة الطحاوية»: (أما بعدُ: فإنَّه لمَّا كانَ علمُ أصولِ الدينِ أشرفَ العُلومِ، إذ شَرَفُ العِلمِ بشرَفِ المعلومِ، وهو الفِقْهُ الأكبرُ بالنسبةِ إلى فقهِ الفروعِ، ولهذا، سَمَّى الإمامُ أبو حَنيفَةَ ـ رحمةُ اللهِ عليه ـ ما قالَهُ وجمَعَهُ في أوراقٍ مِنْ أصولِ الدّينِ: «الفِقْهَ الأكبرَ»، وحاجةُ العِبادِ إليه فوقَ كُلِّ حاجةٍ، وضرورتُهُم إليه فوقَ كلِّ ضرورةٍ؛ لأنه لا حياةَ للقلوبِ، ولا نعيمَ ولا طُمأنينةَ، إلا بأن تَعْرِفَ ربَّها ومعبودَها وفاطِرَها بأسمائه وصفاته وأفعاله، ويكونَ مع ذلك كُلِّه أحبَّ إليها مما سواهُ، ويكونَ سعيُها فيما يُقرِّبها إليه دون غيرِه مِن سائر خلقه)[1]، فلا غرو أن تُعقد الحِلَق، وتصنّف المصنّفات، في دراسة وبيان هذه العقيدة المُستمدة مِن كتاب الله وسُنّة نبيّه ﷺ.

وكان ممن أدلى بدلوه في هذا المورد الشريف، واغترف من هذا النبع الرقراق، الحافظ أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله، فكتب عقيدةً سُمّيت بأسماء مختلفة؛ لأنَّ مؤلفها لم يُطلق عليها اسمًا مُعينًا، فاجتهد من بعده من العلماء والمُحققين في استنباط اسم لها، فسماها بعضهم: **(عقيدة الإسماعيلي)**،

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٠٩).

وسماها بعض المحققين: (اعتقادُ أهل السُّنَّة)؛ اتباعًا لبعض المتقدمين، وسُمّيت أيضًا: (اعتقاد أئمة الحديث)، والأمر في هذا واسع، والنسبة إليه ثابتة.

ولهذه العقيدة السلفية مزية من **وجوه**:

١ ـ منزلة الإسماعيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وتَقدُّمه؛ فإنّه قد أدركَ شَطْرًا مِن آخر القرن الثالث، أحد القرون المُفضلة بشهادة رسول الله ﷺ، وتلقّى عن أهله، وهذا استمدادٌ عظيم ينبغي أنْ يَكون محلَّ عنايةٍ وحفاوةٍ، قال الذهبي: (الإمامُ، الحافظ، الحُجَّة، الفقيه، شيخ الإسلام، أبو بكر، أحمدُ بنُ إبراهيم بنِ إسماعيلَ بنِ العباس الجُرْجَانِيّ الإسماعيليّ الشافعيّ، صاحبُ «الصحيح»[1]، وشيخ الشافعية. مولدُه في سنة سبعٍ وسبعينَ ومئتين. وكتبَ الحديثَ بخطِّه وهو صبيٌّ مُميِّز، وطلبَ في سنة تسْعٍ وثمانين وما بعدها...)، إلى أن قال: (وصنَّف تصانيف تشهدُ له بالإمامة في الفقه والحديث...)، ثم نقل عن الحاكم النيسابوري قوله: (كان الإسماعيليُّ واحدَ عَصْرِه، وشيخَ المحدّثين والفقهاء، وأجلَّهُم في الرئاسة والمُروءة والسخاء، ولا خلافَ بين العلماء مِن الفريقين وعُقلائهم في أبي بكر)، ثم قال: (قال حمزة ـ هو السَّهمي ـ: ماتَ أبو بكر في غُرَّةِ رجب سنة إحدى وسبعينَ وثلاث مائة، عن أربعٍ وتسعين سنة)[2].

٢ ـ إشادة العلماء بهذه العقيدة، وإحالتهم عليها؛ فمِمّن أحال على هذه

---

(١) مراده بقوله: «صاحب الصحيح»؛ أي: المُستخرج على الصحيح، فإنَّ أشهر المُستخرجات على صحيح البخاري: مُستخرج الإسماعيلي، ومعنى كلمة «المُسْتَخْرَج» في علم الحديث: أن يَعمد المُسْتَخْرِج إلى كتاب مِن كُتب السُّنن أو الجوامع أو الصحاح، فيَروي كل حديث رواه مؤلفُه بطريق خاص به، فإما أنْ يَلتقي مع المصنف في شيخه أو شيخ شيخه، وربما لا يلتقي معه إلا في الصحابي، ولكن مِن شرط المُسْتَخْرَج: ألّا يأخذ شيخًا أبعد مع وجودِ شيخٍ أقرب، فيكون ذلك المُستخرَج كالرِّفد للكتاب الأصل.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٢ ـ ٢٩٦).

العقيدة المباركة: أبو عثمان الصابوني في عقيدته المشهورة «عقيدة السلف وأصحاب الحديث»[(١)]، ومِمّن نقلها بكاملها، وكان لنقله نفعٌ عظيم: ابن قدامة المقدسي في «ذمّ التأويل»[(٢)]؛ ذلك أنّ نقله لعقيدة الإسماعيلي قد حفظ الصفحة الأولى مِنْ هذه العقيدة؛ فإنَّ المخطوط الوحيد الذي نُقِلتْ منه هذه العقيدة قد سقطت منه الصفحة الأولى؛ فاستمدّ المُحققون هذا السَّقْط مِمّا كتبه ابن قدامة: نقلًا عن الإسماعيلي[(٣)]، وقد أثبتها الذهبي في «العلو»[(٤)]، وفي «سير أعلام النبلاء»[(٥)]، وفي «تذكرة الحفاظ»[(٦)]، وفي «الأربعين»[(٧)]، وأحال إليها، وذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية[(٨)]، وابن رجب[(٩)]، وغيرهم مِن العلماء، فهذه العقيدة ـ ولله الحمد ـ محلّ رضى مِنْ أهل العلم.

٣ ـ بيان أصالة عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، وتواتر السلف على تقريرها؛ بألفاظ متطابقة، أو متقاربة، على اختلاف بلدانهم، وتباعد أقطارهم، وتفاوت أزمانهم؛ لأنها تقبس من مشكاة واحدة، وتصدر من مورد واحد، وأنها تقوم على الإثبات والإقرار والإمرار والتعريف، وتنأى عن التعطيل، والتمثيل، والتأويل، والتجهيل. وتعنى بالرد على أهل الشغب الزاعمين بأن طريقة السلف هي «التجهيل» أو ما يسمونه «التفويض».

وقد منَّ الله تعالى عليَّ بشرح هذه العقيدة المباركة في مناسبات

---

(١) عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث (ص١٦٨، ١٩٢).
(٢) ذمُّ التأويل (ص١٥) إلى قول الإسماعيلي: (ولم يذكر كيف كان استواؤه).
(٣) انظر: وصف المخطوط (ص٢٤) ضِمْن تحقيق الكتاب، تحقيق وتعليق: د. جمال عَزُّون.
(٤) العلو رقم (٥٠٧).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٥).
(٦) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٩).
(٧) الأربعين في صفات رب العالمين رقم (٩٨).
(٨) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٩، ٣٩٢)، ودرء تعارض العقل والنَّقل (١/ ٢٤٦).
(٩) جامع العلوم والحِكَم (ص٦٠).

عدة، وجرى تفريغ المادة الصوتية وتحريرها، فقمت بمراجعتها وتنقيحها بما يفارق به النشر العام الإلقاء الصوتي، وأضفت إليها بعض النقول والفوائد، ووضعت بعض العنوانات التفصيلية بين قوسين للتمييز بين الموضوعات.

واللهَ أسأل أن يجعل عملي خالصًا لوجهه، نافعًا لعباده.

كتبه
أ. د. أحمد بن عبد الرحمٰن بن عثمان القاضي
قسم العقيدة. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة القصيم (سابقًا)
١٤٤٢/٦/١هـ



أصول الإيمان

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(اعلموا ـ رحمنا الله وإياكم ـ أن مذهب أهل الحديث ـ أهل السُّنَّة والجماعة، الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله).

الشرح

قوله: (اعْلَمُوا) تأسٍّ بالقرآن العظيم، فإنَّ الله تعالى أمرَ بـ«العلم» بفعل الأمر فقال مخاطبًا نبيّه ﷺ: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، لذلك، نجد العلماء يُصدِّرون رسائلهم وكتبهم بالقول: «اعلم رحمك الله».

والعلم: إدراكُ الشيءِ على ما هو عليه إدراكًا جازمًا.

والجهل البسيط: عدم الإدراك بالكلية.

والجهلُ المركب: إدراك الشيء على خلاف ما هو عليه.

والظن: إدراك الشيء مع احتمال ضد مرجوح.

والوهم: إدراك الشيء مع احتمال ضد راجح.

والشك: إدراك الشيء مع احتمال ضد مساوٍ.

وفي هذا دعوة لطلبة العلم أن يعتنوا بتحرير المسائل العلميّة، وأن يفهموها على وجهها المراد، وأن يَحرصوا ألا يَتجاوزوا أيّ مفردة مِن مفردات العِلْم إلا وقد استوعبوها وفهموها، فإنَّ لذلك آثارًا عظيمة.

وبعض طلبة العلم يَمرُّ على بعض المسائل العلمية مرورًا عابرًا ولا يُلقي لها بالًا، ثم تقع النوازل المختلفة، فلا يستطيع أن يَتبين وجه الحق فيها، وإذا سُئل عن مثلها لا يُحير جوابًا، مع أنّها قد مَرّت عليه، والسبب أنه لم يُمْعِن

النظر فيها، ولم يُدركها إدراكًا جازمًا. وهذا يَتبين عند مُجادلة الخصوم ومناظرتهم؛ فإنَّ الطالب رُبما دَرَسَ متنًا في العقيدة، فإذا قُيّض له أن يَلتقي ببعض المُخالفين مِن أصحاب البدع والشُّبُهات وجادلهم فتحُوا عليه مِن أبواب الشبه والإيرادات ما لم يكن له بالحسبان.

فمن تَمكّن مِن العلم سهل عليه الرد عليهم، وإبطال شبهاتهم، ومن كان همه الحفظ والجرد دون فقه، أُرْتِجَ عليه، ولم يستطع رد ما أَوردوا عليه. فعلى طالب العلم أن يَعتني بالفهم لجميع مسائل العلم، ولا يرجئ ذلك فتتكاثر عليه الديون، وينوء بحملها.

قوله: (رَحِمَنَا اللهُ وإيَّاكُم) دعا المؤلف لنفسه ولِمَن بلغ. وهذا تأسٍّ بالنبي ﷺ في البداءة بالدعاء لنفسه ثم لغيره.

قوله: (أنَّ مذهبَ أهلِ الحديث ـ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ) وصف المؤلف أهلَ الحق **بوصفين، هما**:

١ ـ أهل الحديث.

٢ ـ أهل السُّنَّة والجماعة.

فأما وصفهم بأهل الحديث؛ لأنهم تحملوه، وأدوه، واشتغلوا به رواية ودراية، ولم يتشاغلوا بسواه كما فعل غيرهم من المتكلمين، والصوفية، وأهل الأهواء. عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**نضَّر الله عبدًا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأدَّاها، فرُبَّ حامل فقه غير فقيه، ورُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاثٌ لا يغل عليهنَّ قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة للمسلمين، ولزوم جماعتهم، فإنَّ دعوتهم تحيط من وراءهم**»[(١)].

وأما وصفهم بأهل السُّنَّة، فإنّ السُّنَّة في اللغة: (الطريقة)، وفي الاصطلاح: طريقة النبي ﷺ التي كان عليها؛ هو وأصحابه الكرام.

---

(١) أخرجه الشافعي (ص٢٤٠)، والبيهقي في «المدخل إلى علم السنن» برقم (١٨٧)، وابن ماجه في باب الخطبة، يوم النحر برقم (٣٠٥٦)، وأحمد ط. الرسالة برقم (٢١٥٩٠)، والدارمي في المقدمة، باب الاقتداء بالعلماء برقم (٢٣٥) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، وصححه الألباني.

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: (والسُّنَّة هي الطريقة المسلوكة، فيشمل ذلك التمسُّك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون؛ مِن الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السُّنَّة الكاملة. ولهذا، كان السلف قديمًا لا يُطلقون السُّنَّة إلا على ما يشمل ذلك كله)[١]، وإن كان مفهوم السُّنَّة قد انحصر عند الفقهاء فيما أُثيب فاعله ولم يُعاقب تاركه، لكن السُّنَّة عند المتقدمين تعني: أصل الدين والملة.

وأما معنى: (الجماعة)، فبَيّن شيخ الإسلام ابن تيميّة أنّ أهل السُّنَّة والجماعة إنما سُمُّوا أهلَ الجماعة: (لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ هِيَ الِاجْتِمَاعُ وَضِدُّهَا الْفُرْقَةُ؛ وَإِنْ كَانَ لَفْظُ الْجَمَاعَةِ قَدْ صَارَ اسْمًا لِنَفْسِ الْقَوْمِ الْمُجْتَمِعِينَ)[٢]. وذكر الشاطبي في «الاعتصام» أقوالًا متعددة في تحديد معنى (الجماعة)، **ملخصها**:

١ ـ أنها السواد الأعظم مِن أهل الإسلام؛ قال: (ومِمَّن قال بهذا: أبو مسعود الأنصاري، وعبد الله بن مسعود، فرُوي أنّه لَمّا قُتل عثمان، سُئل أبو مسعود الأنصاري عن الفتنة، فقال: عليك بالجماعة، فإنّ الله لم يكن ليَجمعَ أمة محمد على ضلالة، واصْبِر حتى يستريح برٌّ، أو يُستراح مِن فاجر). قال الشاطبي: (فعلى هذا القول يدخل في الجماعة مجتهدو الأمة، وعلماؤها، وأهل الشريعة العاملون بها، ومَن سواهم داخلون في حكمهم؛ لأنهم تابعون لهم، ومقتدون بهم، فكل مَن خرج عن جماعتهم فهم الذين شذُّوا، وهم نُهْبَةُ الشيطان، ويدخل في هؤلاء ـ أي: في نُهْبَةُ الشيطان ـ جميع أهل البدع؛ لأنهم مخالفون لمن تقدم مِن الأمة، لم يدخلوا في سوادهم بحال)[٣].

٢ ـ (إنّها جماعة أئمة العلماء المجتهدين؛ فمَن خرج عمَّا عليه جماعة علماء الأمة مات ميتة جاهلية؛ لأن الله تعالى جعلهم حجة على العالمين، وهم المعنيون بقوله عليه الصلاة والسلام: «**لَنْ يَجْمَعَ أُمَّتِي إِلَّا عَلَى هُدًى**»[٤]، وذلك أنّ العامة تأخذ عنها دينها، وإليها تفزع في النوازل، وهي تبعٌ لها؛

(١) جامع العلوم والحِكَم ص(٤٩٥).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).
(٣) الاعتصام (٣/ ٢٠٩، ٢١٠).
(٤) أخرجه أحمد رقم (٢١٢٩٢).

فمعنى قوله: «**لن تجتمع أمتي على ضلالة**»: لن يَجتمع علماء أمتي على ضلالة. ومِمَّن قال بهذا: عبد الله بن المبارك، وإسحاق بن راهويه، وجماعة مِن السلف، وهو رأي الأصوليين، فقيل لعبد الله بن المبارك: مَن الجماعة الذين ينبغي أن يُقتدى بهم؟ قال: أبو بكر وعمر ـ فلم يزل يَحسب حتى انتهى إلى محمد بن ثابت، والحسين بن واقد ـ. فقيل: هؤلاء ماتوا، فمن الأحياء؟ قال: أبو حمزة السُّكري...

فعلى هذا القول، لا مدخل في هذا السواد لِمَن ليس بعالم مجتهد؛ لأنه داخل في أهل التقليد)[١].

فصار الفرق بين القول الأول، وبين القول الثاني: أنَّ القول الثاني أخص؛ فإنَّ القول الأول أدخل في الجماعة العامة الذين يتبعون العلماء المجتهدين، وأما القول الثاني فقد خصّ به العلماء المجتهدين، وبذلك، خرجت العامة مِن أن تكون مِن الجماعة، وخرج أيضًا المُقلّدُون مِن أن يكونوا مِن الجماعة، فإذا قيل: الجماعة، فهم: «أئمة العلم والدين المجتهدون».

٣ ـ أنّ الجماعة هي جماعة الصحابة على وجه الخصوص، وهذه دائرة أضيق، فإنهم الذين أقاموا عماد الدين، وأرسوا أوتاده، وهم الذين لا يَجتمعون على ضلالة أصلًا، ومِمَّن قال بهذا القول: عمر بن عبد العزيز، فعلى هذا القول: لفظ «الجماعة» مطابقٌ للرواية الأخرى: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»[٢].

٤ ـ أنَّ الجماعة هي جماعة أهل الإسلام، إذا أجمعوا على أمر، فواجب على غيرهم مِن أهل الملل اتباعهم، قال الشاطبي: (وكأنَّ هذا القول يرجع إلى الثاني، وهو يقتضي أيضًا ما يقتضيه، أو يرجع إلى القول الأول وهو الأظهر)[٣].

(١) الاعتصام (٣/ ٢١٠، ٢١١، ٢١٢).
(٢) انظر: الاعتصام (٣/ ٢١٢، ٢١٣)، والرواية تقدم تخريجها.
(٣) الاعتصام (٣/ ٢١٤).

٥ ـ (ما اختاره الطبري الإمام، مِن أنَّ الجماعة جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير، فأمر ﷺ بلزومه، ونهى عن فراق الأمة فيما اجتمعوا عليه مِن تقديمه عليهم)[١]، إلى أن خَلَصَ إلى القول: بأنَّ أرجح هذه الأقوال: أنَّ الجماعة هم علماء الأمة المجتهدون[٢]، فهذا هو المراد بالجماعة، ولهذا، قال عبد الله بن مسعود: (الجماعة ما وافق الحقَّ وإن كنت وحدك)[٣].

ومن ألقابهم الشرعية المعتبرة: «الفرقة الناجية»، فقد أخبر النبي ﷺ بافتراق الأمة، فقال: «**افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ. وَافْتَرَقَتْ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ. وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ**»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «**الْجَمَاعَةُ**»، وفي لفظ عند الترمذي: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»[٤]، فمِن هنا سُمّيت هذه الفرقة بـ(الفرقة الناجية)؛ وذلك لنجاتها في الدنيا مِن البدع، ولنجاتها في الآخرة مِن النار.

ومن ألقابهم الشرعية المعتبرة: «الطائفة المنصورة»؛ لقوله ﷺ في

---

(١) الاعتصام (٣/ ٢١٤، ٢١٥).

(٢) انظر: الاعتصام (٣/ ٢١٧ ـ ٢١٩) وهو القول الثاني.

(٣) أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» رقم (٢٢٠)، واللالكائيّ في «شرح أُصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (١/ ٢/ ١٢٢) ـ وعندهما: (ما وافق طاعة الله) ـ، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٦/ ٤٠٩) بكلا اللفظين.

(٤) أخرجه أبو داود رقم (٤٥٩٦)، والترمذي رقم (٢٦٤٠)، وابن ماجه رقم (٣٩٩١) مِن حديث أبي هريرة، وأخرجه أبو داود رقم (٤٥٩٧) مِن حديث معاوية، وأخرجه الترمذي رقم (٢٦٤١) مِن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٩٩٢) مِن حديث عوف بن مالك، رقم (٣٩٩٣) مِن حديث أنس، لكن قال فيه: (على ثِنتينِ وسبعينَ)، وقد سُئل تقي الدين ابن تيمية عن هذا الحديث فقال: (الحديث صحيح مشهور في السنن والمساند) مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٤٥)، وقال في موضع آخر فيه: (١٦/ ٤٩١): (وقد جاءت الأحاديث في السنن والمساند مِن وجوه) ثم ذكر هذا الحديث. وانظر: السلسلة الصحيحة، للألباني، رقم (٢٠٣، ٢٠٤).

الحديث المتفق عليه: «**لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ**»(١).

قال الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لَمّا حصلت تلك الفِرَق منتسبةً إلى الإسلام منشقةً عن العمود الفَقْرِيّ للمسلمين، ظهرتْ ألقابهم الشرعية ـ أي: ألقاب أهل السُّنَّة ـ المميزة لجماعة المسلمين، لنفي الفِرَق والأهواء عنهم، سواءً ما كان مِن الأسماء ثابتًا لهم بأصل الشرع، ـ ثم ذكر أمثلة ـ: الجماعة، جماعة المسلمين، الفرقة الناجية، الطائفة المنصورة، فهذه الثلاثة ثابتة بأصل الشرع، أو بواسطة التزامهم بالسنن أمامَ أهل البدع، ولهذا، حصل الربط لهم بالصدر الأول فقيل لهم: السلف، أهل الحديث، أهل الأثر، أهل السُّنَّة والجماعة)(٢).

فأهل الحديث: هم أهل السُّنَّة والجماعة، هم الفرقة الناجية، هم الطائفة المنصورة، نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يسلكنا معهم.

وينبغي أن يُعلم أنَّ أهل الحق الذين استحقوا الثناء والمدح النبوي قد جمعوا جميع خصال العلم والإيمان والدين، ولم يُفرّقوا بين أبواب الدين والعلم والعمل، وقد ذكر ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كيف ظهرت بعض الألقاب الاصطلاحية في عصور متأخرة، فقال: (كان الأغلب على القرون الثلاثة المفضلة جمع ذلك كله ـ يعني: جمع الدين كله ـ، فإنّ الصحابة تلقوا عن النبي ﷺ جميع ذلك، وتلقاه عنهم التابعون، وتلقى عن التابعين تابعوهم، فكان الدين حينئذٍ مجتمعًا، ولم يكن قد ظهر الفرق بين مُسمّى الفقهاء، وأهل الحديث، ولا بين علماء الأصول والفروع، ولا بين الصوفي والفقير والزاهد، وإنما انتشرت هذه الفروق بعد القرون الثلاثة، وإنما كان السلف يُسمون أهل العلم والدين: القُرّاء، ويقولون: يقرأ الرجل، إذا تَنسّك. وكان العالم منهم يتكلم في جنس المسائل المأخوذة مِن الكتاب والسُّنَّة؛ سواءً

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٦٤١)، ومسلم برقم (١٠٣٧).

(٢) حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية، لبكر أبو زيد (ص٣١، ٣٢).

كانت من المسائل الخبرية العلمية؛ كمسائل التوحيد، والأسماء والصفات، والقدر، والعرش، والكرسي، والملائكة، والجن، وقصص الأنبياء، ومسائل الأسماء والأحكام، والوعد والوعيد، وأحوال البرزخ، وصفة البعث والمعاد، والجنة والنار، ونحو ذلك، أو مِن أعمال الجوارح؛ كالطهارة، والصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والجهاد، وأحكام المعاوضات، والمناكحات، والحدود، والأقضية، والشهادة، ونحو ذلك، أو من المسائل العملية؛ سواء كانت من أعمال القلوب؛ كالمحبة والخوف والرجاء والتوكل والزهد والتوبة والشكر والصبر ونحو ذلك، وإن كان يكون لبعضهم في نوع من هذه الأنواع من مزيد العِلْم والمعرفة، والحال ما ليس له في غيره مثله)[(١)].

وبهذا، يتبين أنه لم يكن عند السلف المتقدمين تفريقٌ بين أبواب العلم، فقد كانوا يأخذون الدين كلّه، كما أمر الله تعالى بقوله: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

ولذا، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وَبِهَذَا، يَتَبَيَّنُ أَنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِأَنْ تَكُونَ هِيَ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ: أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ؛ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ مَتْبُوعٌ يَتَعَصَّبُونَ لَهُ إِلَّا رَسُولَ اللهِ ﷺ)[(٢)]؛ بل قد قال الإمام أحمد قبل ذلك: (إن لم يكونوا أصحاب الحديث، فلا أدري مَن هم)[(٣)].

قوله: (**الإقرارُ باللهِ وملائكتِهِ وكُتبِهِ ورُسلِهِ**).

أحسن المؤلف صُنعًا بهذا الاستهلال؛ فقد حكَى طريقةَ القرآن، حيث قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ

(١) مجموع رسائل ابن رجب (٢/ ٥٦١). (٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٧).
(٣) أخرجه عنه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» رقم (٤٨)، وأخرج هذا المعنى عن جمع مِن الأئمة منهم: ابن المبارك رقم (٤٧) ويزيد بن هارون رقم (٤٦) وابن المديني رقم (٥٠) والبخاري رقم (٥١).

وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء: ١٣٦]. وطريقة النبي ﷺ، لمَّا قال له جبريل: (فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟)، قَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[١]، فهكذا ينبغي لأهلِ العلم والإيمان أن يَلزموا النّهج النبوي؛ في تقديم ما قَدَّم الله، وتأخير ما أَخّر الله. ولم يذكر هنا اليومَ الآخر والقدر؛ لأنه سيتطرَّق إليهما لاحقًا في ثنايا هذه العقيدة.

قوله: (**الإقرارُ**): يريد به الإيمان، وهو التعبير القرآني والنبوي، وهي أبلغ في الدلالة مِن كلمة الإقرار؛ لأنَّ كلمة (الإيمان)، تدلُّ على إقرار مصحوب بالائتمان والرضى والقَبُول والتسليم والإذعان، أما كلمة «الإقرار» تدل على مجرد التصديق؛ فربما أقرَّ شخصٌ لغريمه بدين على كُره ومضاضة، وربما أقر وهو يشعر بالرضا والشكر لمقرضه. لذا، كانت كلمة «الإيمان» أبلغ في الدلالة مِن كلمة الإقرار، وإن كان مراده رَحِمَهُ اللَّهُ بـ(الإقرار): إقرار مقيد بالرضا والانقياد.

قوله: (**الإقرار بالله**): لا يتحقق الإيمان بالله إلا بتحقيق **أربعة أمور**:

١ ـ الإيمانُ بوجوده.

٢ ـ الإيمان بربوبيّته.

٣ ـ الإيمان بأُلوهيته.

٤ ـ الإيمان بأسمائه وصفاته.

أولًا: **الإيمان بوجوده** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: قد توافرت الأدلة على ذلك:

١ ـ **دليل الفطرة**: كل موجود على وجه الأرض قد رُكز في فطرته، وأصل

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٠)، ومسلم رقم (٩) من حديث أبي هريرة؛ وأخرجه مسلم رقم (٨) مِن حديث ابن عمر، واللفظ له.

خلقته، الإيمان بوجود إله حي عليم قادر، تألهه القلوب محبةً وتعظيمًا، قال تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [الروم: ٣٠]، لا ينكر ذلك إلا جاحد مكابر، كما قالها موسى واثقًا لفرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقد صدقه ربه بقوله: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾ [النمل: ١٤].

فالفِطْرة: حقيقة قائمة في الضمير، من غير سَبْق تعليم؛ ككون الإنسان مفطورًا على جلب المنافع ودفع المضار؛ فالطفل الرضيع مِن حين أن تضعه أمّه، يلتقم الثدي ويرتضع اللبن؛ بدافع الفطرة، وإذا أحسَّ بوَهَج النار والشيء الحار، تجنبه بدافع الفطرة.

ومِن أعظم ما فُطرت عليه النفوس: العلم بوجود الله ﷻ، وهذا دليل مِن أقوى الأدلة التي ينبغي أن يَستعملها الداعية؛ فإنَّ جميعَ مَن على وجه الأرض؛ مِن اليهود والنصارى والكُفّار والمُلحدين وفساق المسلمين، في قلوبهم أصلُ الفِطْرة، فحريٌّ بالداعية إلى الله ﷻ أن يُميط عنها اللثام، وأن يجلو عنها الغُبار، وحينئذٍ، سينقاد المدعو بسلك مِن حرير؛ لأنّه لامس لُبَّه وخبيئة قلبه، الذي أودعه الله فيه.

٢ ـ **دليل العقل**: دلّ العقل على وجود الله؛ فإن العقل يقطع بأنه ما مِن مخلوق إلا له خالق، فإذا تسلسلت الموجودات الممكنة، فإنها ستنتهي إلى واجب الوجود، وهو الله ﷻ. وقد ذكر الله ﷻ هذا الدليل العقلي في آية مِن كتابه، فقال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور: ٣٥]، وعن جُبيرَ بن مُطعم رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِالطُّورِ، فَلَمَّا بَلَغَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَۣيْطِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الطور: ٣٥ ـ ٣٧]، كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ، وَذَلِكَ أَوَّلُ مَا وَقَرَ

الْإِيمَانُ فِي قَلْبِي[(١)]. وكان إذ ذاك مشركًا، قدم المدينة في فداء أسرى بدر.

فقوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ ردٌّ على القائلين بالصُّدْفة، فلا يُمكن أن يُوجد الشيء مِن لا شيء؛ لأن العدم لا ينشئ وجودًا.

وقوله: ﴿أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ رد على القائلين بالطبيعة، فإن الشيء لا يخلق نفسه بنفسه. هذا ممتنع ببداهة العقول. إذًا، لا بدَّ لهذه المخلوقات مِن خالق خلقها. ولو قال واحدٌ من الناس أنّي رأيتُ أرضًا فضاء لا بناء عليها، ثم في لمح البصر وجدتُّ قَصْرًا مشيدًا! لاتُّهم بالجنون، فإنَّ وجود هذا الشيء يَحتاج إلى بناة، ومواد بناء، وزمن.

فهذا الكون الفسيح يدل على وجود مكونه ببداهة العقول؛ كما قال الأعرابي بصريح المعقول: البَعْرَةُ تدلُّ على البعير، والأثرُ يدلُّ على المَسِير، فسماءٌ ذاتُ أبراج، وأرضٌ ذاتُ فِجاج، ألا تدلُّ على الخالق القدير؟! لا شكَّ أنها تدل على ذلك لدى أصحاب العقول السليمة من المكابرة والشبهات.

٣ ـ **دليل الحس**: دلَّت الحواس على وجود الله ﷻ من **وجهين**:

١ ـ إجابة الداعين، وغَوْث المكروبين.

فإن إجابة الداعين وغَوْث المكروبين دليلٌ صريح على وجود مَن دعوه، واستغاثوا به؛ فحين يرفعُ الداعي يديه تضرُّعًا وخفية، وخوفًا وطمعًا إلى الله ﷻ، يسأل ربه أمرًا ما، ثم تأتيه الإجابة مباشرة، فهو دليل صريح على وجود مَن دعاه، وسماعه نداه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ ﴿٧٥﴾ وَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ ﴿٧٦﴾﴾ [الصافات: ٧٥، ٧٦]، وقد قال بِضْعَ كلمات: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ ﴿١٠﴾ فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ ﴿١١﴾ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴿١٢﴾ وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ ﴿١٤﴾﴾ [القمر: ١٠ ـ ١٤].

وما من مؤمن إلا دعا الله يومًا من الأيام، أو ليلة من الليالي، بدعوة

(١) أخرجه البخاري رقم (٣٠٥٠)، ومسلم رقم (٤٦٣).

صادقة، فجاءته الإجابة كفلق الصُّبح. وقال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ۝٩﴾ [الأنفال: ٩].

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ المَسْجِدَ يَوْمَ جُمُعَةٍ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ دَارِ القَضَاءِ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَائِمًا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ، وَانْقَطَعْتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ يُغِيثُنَا. فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا**». قَالَ أَنَسٌ: وَلَا وَاللهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَزَعَةً، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ ـ وهو جبل ـ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ، قَالَ: فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ، فَلَا وَاللهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا، ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ يُمْسِكْهَا عَنَّا، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ، وَالظِّرَابِ، وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ**»، قَالَ: فَأَقْلَعَتْ، وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ[1]. فهذا يدل دلالة أكيدة على وجود الله ﷻ الذي سمع فأجاب؛ كما إذا اتصلت بصاحبك بهاتفك، فرد عليك، فإنك تقطع بوجوده.

٢ ـ آيات الأنبياء، وكرامات الأولياء:

فإنَّ آيات الأنبياء دليلٌ على وجود مُرسلهم؛ فنجاة إبراهيم من النار، وانفلاق البحر لموسى، وإبراء عيسى الأكمه والأبرص، وانشقاق القمر لنبيّنا محمد ﷺ، إلى غير ذلك من الآيات الباهرات، التي أجراها الله على أيدي أنبيائه، ورآها فئام من الناس، دليلٌ على وجود مُرسلهم.

٤ ـ **دليل الشرع**: فإنَّ كلَّ آية في كتاب الله، وكلَّ حديث عن رسول الله ﷺ، دليلٌ برأسه على وجود الله ﷻ، فما تضمنه الشرع الحكيم من

(١) أخرجه البخاري رقم (١٠١٤)، ومسلم رقم (٨٩٧).

العقائد المتينة، والأخلاق القويمة، والشرائع العادلة، والآداب الرفيعة، دليل على وجود مُشرِّعه، وهو الله ﷻ، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

ثانيًا: الإيمان بربوبيته ﷻ: وهو الاعتقاد الجازم بأنَّ الله ﷻ هو الرب الخالق المالك المُدبر، وتوحيده بذلك؛ فهو الخالق لا خالق سواه، وهو المالك لا مالك سواه، وهو المدبر لا مُدبّر سواه. وعلى هذه الثلاثة: الخلق والملك والتدبير، مدار صفات الربوبية.

وربوبية الله تعالى أيضًا أمرٌ مغروس في الفِطَر، ولهذا، لم يُنكره كفار قريش ولا غيرهم من المشركين؛ بل كانوا مقرين به، كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقال: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾﴾ [الزخرف: ٩]، وقال: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون: ٨٤ ـ ٨٩].

وكل إضافة للخلق أو الملك أو التدبير لغير الله ﷻ، فهي إضافة نسبية؛ كقول الله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَـٰلِقِينَ ﴿١٤﴾﴾ [المؤمنون: ١٤]، فليس المراد الخلق المطلق، الذي هو الإنشاء من العدم، وإنما هو التشكيل والتصوير. وكذلك قوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ﴾ [النور: ٦١]، وقوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣]، فهو ملك نسبي، وليس الملك المطلق الذي دل عليه قوله: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ١٢٠]، وإليه يؤول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [مريم: ٤٠]، وهكذا المشيئة والتدبير، كما في قوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴿٣٧﴾﴾ [المدثر: ٣٧]، وقوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾﴾ [التكوير: ٢٨]، فهو مقيد بقوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٢٩].

فهذه الصفات خالصة لله ﷻ، ومَن أشرك في شيءٍ منها، فقد وقع في

شرك الربوبية، قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣]، فأبطل الله ﷻ جميع المتعلّقات التي يُمكن أن يتعلق بها المشركون بغير الله ﷻ، فلا شريك له في الملك، ولا معين له مُظاهر، ولا أحد يُدلي عليه بالشفاعة إلا أن يأذن ﷻ له.

ثالثًا: الإيمان بألوهيته سبحانه: وهو الاعتقاد الجازم بأنه ﷻ المستحقُّ وحده للعبادة دون ما سواه؛ سواءً كانت عبادة قلبية؛ كالمحبة، والخوف، والرجاء، والتوكل، أو كانت عبادة بدنية؛ كالصلاة، والحج، وإماطة الأذى عن الطريق، أو كانت عبادة لسانية؛ كالدعاء، والتلاوة، والذكر، أو عبادة مالية؛ كالزكاة، والصدقة، أو غير ذلك من أنواع العبادات. فمَن صرف شيئًا من هذه العبادات لغير الله ﷻ، فقد وقع في الشرك الأكبر المخرج عن الملة، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا ﴿١٨﴾﴾ [الجن: ١٨]، وقال: ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [الزمر: ٦٥].

وهذا الأمر هو مُعترَك النزاع، وحلبة الصِّراع، بين الأنبياء وأقوامِهم، فإنه لم يقع بين الأنبياء وأقوامهم خلافٌ في أمر الربوبية؛ بل ولا في مبدأ العبادة، ولكن وقع الخلاف في توحيد العبادة، فقد كان المشركون يعبدون الله، ويعبدون معه سواه، كما قال إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]: فتبرّأ من جميع معبوداتهم، واستثنى ربه ﷻ ـ بناءً على أن الاستثناء متصل ـ، وقال الفتية أصحاب الكهف: ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦]، فاعتزلوا جميع معبودات قومهم سوى الله ﷻ. ولهذا، قال مشركو قريش: ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ ﴿٥﴾﴾ [ص: ٥]. ولهذا، جاءت دعوةُ الأنبياء جميعًا إلى توحيد العبادة، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥].

رابعًا: **الإيمان بأسماء الله وصفاته سبحانه**: وهو الاعتقاد الجازم أن له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، وله المثل الأعلى، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾. وهذا يقتضي إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه، وما أثبته له نبيّه ﷺ في سُنَّته، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل.

فيجب الإيمان بما تقدم، ويجب توحيد الله بالربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات. وقد قسَّم بعض العلماء التوحيد إلى **قسمين**:

١ ـ توحيد المعرفة والإثبات.

٢ ـ توحيد القصد والطلب.

فتوحيد المعرفة والإثبات هو: التوحيد العلمي، الذي يَشمل توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وعليه تدل سورة الإخلاص.

وتوحيد القصد والطلب هو: التوحيد العملي، وهو توحيد الألوهية، أو توحيد العبادة. وهو مؤسّس على التوحيد العلمي. فتوحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية، وتوحيد الألوهية مقتضٍ لتوحيد الربوبية.

قوله: (وملائكتِهِ): الإيمان بالملائكة هو الركن الثاني من أركان الإيمان، والملائكة عالم غيبي، خلقهم الله من نور؛ وسخّرهم لعبادته، وطاعته، وتسبيحه؛ كما قال الله ﷻ: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء: ١٩، ٢٠]، وأعطاهم الله القوة على ذلك، ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٨].

ولا يتم الإيمان بالملائكة إلا بتحقيق **أربعة أمور**:

أولًا: **الإيمان بوجودهم حقًّا**: كما في حديث عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: «**خُلِقَتِ الْمَلاَئِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا**

وُصِفَ لَكُمْ»[١]. وَقد وُجد من بعض الزائغين مَن زعم أنَّ الملائكة قوى معنوية، أو أنهم قوى الخير المبثوثة في الكون، حتى قال بعض المُتَملّقين للغرب، المبهورين بحضارته المادية: إنَّ الملائكة هم قوى الخير المبثوثة في الكون؛ مثل البكتريا النافعة، ومثل حبوب اللقاح، ودودة القَزّ! ولولا أنه قول قد قيل ما ذكرناه، لكن بعض المسكونين بالهزيمة النفسية أمام الحضارة المادية، يستحُون من ذكر الغيبات، ويتعسفُون التأويلات الباطلة[٢].

ثانيًا: **الإيمان بمن سمّى الله تعالى منهم باسمه، ومَن لم يسمِّه نؤمن به إجمالًا:** ذلك أن ملائكة الله تعالى كُثُر لا يُحصيهم إلا خالقهم، فقد جاء في الحديث الصحيح، عند ذكر البيت المعمور ـ الذي هو الكعبة السماوية، في السماء السابعة، حيال الكعبة الأرضية، حتى إنَّ النبي ﷺ قال عنه: «**وهو على مثل بيت الحرام بحياله لو سقط لسقط عليه**»[٣] ـ، قال ﷺ: «**يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ**

(١) أخرجه مسلم رقم (٢٩٩٦).

(٢) نقل الشيخ رشيد رضا، عن أستاذه محمد عبده، قوله: (وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ مَذْهَبًا آخَرَ فِي فَهْمِ مَعْنَى الْمَلَائِكَةِ: وَهُوَ أَنَّ مَجْمُوعَ مَا وَرَدَ فِي الْمَلَائِكَةِ مِنْ كَوْنِهِمْ مُوَكَّلِينَ بِالْأَعْمَالِ مِنْ إِنْمَاءِ نَبَاتٍ وَخِلْقَةِ حَيَوَانٍ وَحِفْظِ إِنْسَانٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ فِيهِ إِيمَاءٌ إِلَى الْخَاصَّةِ بِمَا هُوَ أَدَقُّ مِنْ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا النُّمُوَّ فِي النَّبَاتِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِرُوحٍ خَاصٍّ نَفَخَهُ اللهُ فِي الْبَذْرَةِ فَكَانَتْ بِهِ هَذِهِ الْحَيَاةُ النَّبَاتِيَّةُ الْمَخْصُوصَةُ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي الْحَيَوَانِ وَالْإِنْسَانِ، فَكُلُّ أَمْرٍ كُلِّيٍّ قَائِمٍ بِنِظَامٍ مَخْصُوصٍ تَمَّتْ بِهِ الْحِكْمَةُ الْإِلَهِيَّةُ فِي إِيجَادِهِ، فَإِنَّمَا قِوَامُهُ بِرُوحٍ إِلَهِيٍّ سُمِّيَ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ مَلَكًا، وَمَنْ لَمْ يُبَالِ فِي التَّسْمِيَةِ بِالتَّوْقِيفِ يُسَمِّي هَذِهِ الْمَعَانِيَ الْقُوَى الطَّبِيعِيَّةَ، إِذَا كَانَ لَا يَعْرِفُ مِنْ عَالَمِ الْإِمْكَانِ إِلَّا مَا هُوَ طَبِيعَةٌ أَوْ قُوَّةٌ يَظْهَرُ أَثَرُهَا فِي الطَّبِيعَةِ. وَالْأَمْرُ الثَّابِتُ الَّذِي لَا نِزَاعَ فِيهِ هُوَ أَنَّ فِي بَاطِنِ الْخِلْقَةِ أَمْرًا هُوَ مَنَاطُهَا، وَبِهِ قِوَامُهَا وَنِظَامُهَا، لَا يُمْكِنُ لِعَاقِلٍ أَنْ يُنْكِرَهُ، وَإِنْ أَنْكَرَ غَيْرُ الْمُؤْمِنِ بِالْوَحْيِ تَسْمِيَتَهُ مَلَكًا وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى وُجُودِ الْمَلَائِكَةِ، أَوْ أَنْكَرَ بَعْضُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْوَحْيِ تَسْمِيَتَهُ قُوَّةً طَبِيعِيَّةً أَوْ نَامُوسًا طَبِيعِيًّا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لَمْ تَرِدْ فِي الشَّرْعِ. فَالْحَقِيقَةُ وَاحِدَةٌ وَالْعَاقِلُ مَنْ لَا تَحْجُبُهُ الْأَسْمَاءُ عَنِ الْمُسَمَّيَاتِ) تفسير المنار (١/٢٢٣).

(٣) الطبراني في المعجم الكبير (١٢١٨٥).

سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا فِيهِ آخِرُ مَا عَلَيْهِمْ»[1]. وقال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعًا: «**أَطَّتِ السَّمَاءُ، وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَئِطَّ**[2]**، مَا فِيهَا مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ، إِلَّا وَمَلَكٌ وَاضِعٌ جَبْهَتَهُ سَاجِدًا للهِ، وَاللهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا، وَمَا تَلَذَّذْتُمْ بِالنِّسَاءِ عَلَى الفُرُشِ، وَلَخَرَجْتُمْ إِلَى الصُّعُدَاتِ تَجْأَرُونَ إِلَى اللهِ**». قال أبو ذر رضي الله عنه: (لَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ شَجَرَةً تُعْضَدُ)[3]، تمنى لو كان شجرة تقطع وينتهي أمرها، تأثرًا بهذا الخبر.

فلا نعلم مِن أسمائهم إلا مَن سمّى لنا ربنا عز وجل، أو سمّى لنا نبيّنا ﷺ؛ فمِن هؤلاء الكرام: جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، وهؤلاء الثلاثة هم سادة الملائكة؛ لأنهم مُوكلون بالحياة، وأشرفهم جبريل؛ لأنه موكلٌ بالوحي الذي به حياة القلوب، قال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]. وأما ميكائيل فإنه موكل بالقَطْر، الذي به حياة النبات؛ فلا تنزل قطرة من السماء إلا بتصريفه وتدبيره، بإذن الله. وأما إسرافيل فإنه موكل بالنفخ بالصور الذي به حياة الأبدان؛ ذلكم أنه يَنفخُ في الصور للبعث، فتحل الأرواح في الأبدان التي كانت تعمرها في الدنيا، يقول نبيّنا ﷺ: «**كَيْفَ أَنْعَمُ وَقَدْ الْتَقَمَ صَاحِبُ الْقَرْنِ الْقَرْنَ، وَحَنَى جَبْهَتَهُ، وَأَصْغَى سَمْعَهُ، يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْمَرَ أَنْ يَنْفُخَ فَيَنْفُخَ**»[4].

وممن علمنا اسمه مِن ملائكة الله: (مَلَك الموت)، قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾﴾ [السجدة: ١١]. ولا نقول: عِزْرائيل؛ فإن هذه التسمية ليست ثابتة[5].

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٣٢٠٧)، ومسلم رقم (١٦٤).

(٢) أي: ثقلت، سمع لها أطيط كأطيط رحل البعير، يسمع لسيور الجلد صوت إذا ثقل بالراكب.

(٣) أخرجه الترمذي رقم (٢٣١٢)، وابن ماجه رقم (٤١٩٠).

(٤) أخرجه الترمذي رقم (٣٢٤٣)، وأحمد رقم (١١٠٣٩).

(٥) عن وهب بن منبه، أحكام الجنائز للألباني (ص١٥٦).

ومِمن علمنا اسمه في القرآن: «هاروت» و«ماروت»، و«مالك» خازن النار. ومِمن علمنا اسمه من السُّنَّة: مُنكر ونكير؛ الملكان اللذان يسألان الميت في قبره.

ثالثًا: الإيمان بما عَلِمنا من صفاتهم: فإن الملائكة ـ كما سبق ـ عالم غيبي، ولكن الله تعالى قد أخبرنا ببعض أوصافهم، فقال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ①﴾ [فاطر: ١]، ومِن صفاتهم ما أخبر به النبي ﷺ بقوله: «**أُذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلَكٍ مِنْ مَلَائِكَةِ اللهِ مِنْ حَمَلَةِ الْعَرْشِ: مَا بَيْنَ شَحْمَةِ أُذُنِهِ إِلَى عَاتِقِهِ مَسِيرَةُ سَبْعِ مِائَةِ عَامٍ**»(١)، وقد وصف أيضًا النبي ﷺ جبرائيل عليه السلام؛ فإنه قد رآه مرتين، على صفته التي خلقه الله عليها، له ستمائة جناح قد سد الأفق(٢).

رابعًا: الإيمان بما عَلِمنا من وظائفهم: فإنَّ للملائكة وظيفةً عامة، وهي عبادة الله وتسبيحه أبد الدهر: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ⑳﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وفي الآية الأخرى: ﴿فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ ㊳﴾ [فصلت: ٣٨]، لكن لبعضهم وظائف خاصة؛ كما سبق في ذكر جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، وملك الموت، ومالك خازن النار، ومنكر ونكير.

ومما علمنا مِن وظائفهم الملكان اللذان يَكتُبان الحسنات والسيئات، قال ربنا عز وجل: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ⑱﴾ [ق: ١٨].

والمُعقِّبات الموكلون بحفظ ابن آدم: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۗ﴾ [الرعد: ١١].

وما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ① وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ② وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا ③ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا ④ فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ⑤﴾ [النازعات: ١ ـ ٥]، أنهم طوائف من الملائكة.

---

(١) أخرجه أبو داود رقم (٤٧٢٧).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٣٢٣٤)، ومسلم رقم (١٧٧).

وكذلك الملك الذي يَتسوّر الرحم على الجنين في بطن أمه، فينفخ فيه الروح، ويُؤمر بكتابة رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد.

والملائكة الذين يقاتلون مع المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأنفال: ١٢].

قوله: (وكُتبِهِ): الإيمان بالكتب هو الركن الثالث من أركان الإيمان، وهو الاعتقاد الجازم بأن الله أنزل كتبًا على أنبيائه ورسله رحمةً للخلق، وهدايةً لهم. فإنَّ الله سبحانه وتعالى عَلِم أنَّ أنبياءه ورسله يَموتون كما يموت الناس، فأنزل عليهم كُتُبًا تحفظ الدين وتُبقيه إلى ما شاء الله عز وجل.

ولا يتمُّ الإيمان بالكتب إلا بتحقيق **أربعة أمور**:

أولًا: **الإيمان بأنها مُنزَّلة من عند الله حقًا**: قال تعالى: ﴿الم ﴿١﴾ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿٢﴾ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴿٣﴾ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٤]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦].

فهذه الكتب ليست قولَ مَلَك، ولا قول بشر؛ بل هي كلام الله، نزل من عند الله حقًّا. فإن قال قائل: إنَّ الله تعالى أضاف هذا القول ـ الذي هو الوحي ـ تارةً إلى رسوله الملكي؛ جبريل عليه السلام، فقال: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾﴾ [التكوير: ١٩، ٢٠]، وتارةً إلى رسوله البشري؛ محمد صلى الله عليه وسلم، فقال: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الحاقة: ٤٠ ـ ٤٢]، فكيف يتفق هذا مع قولنا: إنها كلام الله، نزل من عند الله؟

والجواب: إن إضافته إلى الرسول إضافة بلاغ؛ لأنه الواسطة في ذلك، ولذلك، عبر عنه بوصف الرسالة، وإنما ينسب الكلام إلى مَن قاله مبتدئًا، لا إلى مَن قاله مُبلِّغًا ومؤديًا. فلو أنَّ امرأً قام في هذا الجمع فقال: (أيها الناس

مَن عاش مات، ومَن مات فات، وكلٌّ ما هو آتٍ آت)، فسأل سائل: خطبة مَن هذه؟ لقلنا: هذه خطبة قِسّ بن سَاعدة، ولو أنَّ امرأً أنشد:

قِفا نَبْكِ مِن ذِكْرى حبيبٍ ومَنْزِلِ   بِسقطِ اللَّوَاء بينَ الدّخُولِ فحَوْمَلِ

فسأل سائل: شعر مَن هذا؟ لقلنا: هذا شعر امرئ القيس؛ لأن الكلام إنما يُضاف إلى مَن قاله مُبتَدِئًا لا إلى مَن قاله مُبلّغًا ومؤديًا. وإضافتها إلى الله يكسبها صفة العصمة والمرجعية، إذا لم تمتد إليها يد التحريف.

ثانيًا: **الإيمان بما عَلِمنا اسمه منها باسمه، وما لم نعلم اسمه نؤمن به إجمالًا**: فإن الله ﷻ قد أنزل كتبًا كثيرة على أنبيائه، كما قال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الحديد: ٢٥]، فسمى لنا بعضها؛ كالتوراة التي أنزلها على موسى، والإنجيل الذي أنزله على عيسى، كما تقدم، والزّبُور الذي أُوتيه داود عليه السلام: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ۝٥٥﴾ [الإسراء: ٥٥]، والقرآن الذي أنزله على نبيّنا محمد ﷺ، كما ذكر ربنا صحف إبراهيم وموسى. فما ثبتت تسميته آمنا به باسمه الذي سماه الله تعالى به، وما لم نعلم اسمه بدليل صحيح، فإنّا نؤمن به إجمالًا، فإن لدى بني إسرائيل كتبًا يطلقون عليها «الأسفار»؛ كسِفر: أرميا، وأشعيا، ويشوع، وغيرها، فالله أعلم بذلك.

ثالثًا: **تصديق ما صح من أخبارها**: ولا شك أنَّ القرآن العظيم كله صحيح متواتر، قطعي الثبوت، أما الكتب السابقة فقد امتدت إليها يد التحريف، كما قال تعالى عن بني إسرائيل: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]، و﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]، وأنهم: ﴿يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ۝٧٩﴾ [البقرة: ٧٩]. فقد وقع التحريف فيها قطعًا؛ إما تحريفًا لفظيًّا وإما تحريفًا معنويًّا.

فأما اليهود فإنهم أحفظ لكتابهم من النصارى، ومع ذلك، فقد ذمّهم الله في مواضع على تحريفهم الكَلِم عن مواضعه، وأما النصارى فإنهم أشدُّ تضييعًا وتحريفًا، ولذلك، تعددت أناجيلُهم، حتى إنه لما اعتنق «قُسطنطين» النصرانية بعد ثلاثمائة سنة مِن ميلاد المسيح عليه السلام، وجدُوا بين أيديهم مئات الأناجيل

متباينة مختلفة، ثم اصطلحوا على أربعة منها، توافق مذهب «بولس» الذي أفسد دينهم. إذًا، فلا نعلم صحة شيءٍ من أخبار الكتب المنزلة إلا ما جاء به القرآن العظيم، أو شهد به النبي ﷺ؛ كقوله: «**إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ**»(١).

وهذه الكتب التي بأيدي اليهود والنصارى، يسمونها «الكتاب المُقدس»، ويقسمونه إلى **قسمين**:

١ ـ العهد القديم: يَشترك اليهود والنصارى في الإيمان به من حيث الجملة، على اختلاف في بعض الأسفار، ويتضمن أسفار موسى الخمسة «التوراة»، وأسفار الأنبياء، وأسفار الأناشيد.

٢ ـ العهد الجديد: يُؤمن به النصارى فقط. ويَشمل الأناجيل الأربعة (متى، ولوقا، ومرقس، ويوحنا) المنتخبة، مضمومًا إليها أعمال الرسل، ورسائل بولس، وبعض الحواريين، ورؤيا يوحنا.

فهذه الكتب لا يجوز أن تُسمى كتبًا «سماوية»، ولا «مقدسة»؛ فإن هذه الأوصاف الشريفة قد زالت عنها بسبب تضييع أصحابها لها؛ فإن اليهود استبدلوا توراة موسى عليه السلام بتوراة «عَزْرَا» التي كتبها من ذاكرته بعد السبي البابِلِي، على يد الملك بُخْت نَصَّر؛ ففرق جماعتهم، وضاعت كتبهم.

وكذلك النصارى، فقد انتخبوا أربعة أناجيل من بين مئات الأناجيل المتداولة زمن الاضطهاد الروماني، توافق عقيدة بُولُس، الذي أفسد النصرانية، وأدخل فيها الوثنية الرُّومانية، والفلسفة اليونانية.

فليس ثَمَّ كتاب سماوي محفوظ إلا القرآن العظيم، ولا كتاب مقدس محفوظ إلا القرآن العظيم، فإنَّ الله تعالى تكفل بحفظ كتابه، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

وبهذا أيضًا يتبين بطلان دعوى من دعا إلى أن يُطبع القرآن والتوراة والإنجيل في غلاف واحد ـ والعياذ بالله ـ، فإنَّ هذا مِن أعظم العُدوان على

(١) أخرجه البخاري رقم (٣٤٨٣).

القرآن، فإنه لا يَجوز أن يُطبع ما في أيدي اليهود والنصارى منفردة، فكيف تضم إلى القرآن العظيم؟! هذا من أعظم التلبيس على الناس.

وقد بيَّن العلماء ـ رحمهم الله ـ الموقف من «الإسرائيليات»، وهي الآثار المنقولة عن بني إسرائيل، وقسموها إلى **ثلاثة أقسام**:

القسم الأول: **ما شَهِدَ كتابنا بصدقه**: فهذا نقبله بناءً على أن كتابَنا جاء بتصديقه. مثالُ ذلك: ما في كتبهم مِن ذكر خلق آدم، والطُّوفان، وذكر إبراهيم وبنيه، وموسى وقومه، فهذا حق وصدق، من حيث الجملة دون التفاصيل.

القسم الثاني: **ما شهد كتابُنا بكذبه**: فهذا نرده ونأباه. مثال ذلك: ما في كتبهم من وصف الله بصفات النقص ومماثلة المخلوقين؛ كزعمهم أن الله ندم على الطوفان، وبكى حتى رمدت عيناه! وما فيها من الوقيعة بأنبياء الله، ورميهم بالتُّهم الشنيعة الباطلة؛ كزعمهم أن لوطًا عليه السلام شرب الخمر وزنى بابنتيه! وأن سليمان عليه السلام عبد الأصنام! فهذا مما نبرئ أنبياء الله تعالى منه، ونعتقد أنه مما كتبوه بأيديهم.

القسم الثالث: **ما لم يشهد كتابنا بصدقه ولا بكذبه**: فهذا لا نصدق به ولا نكذبه، ونتوقف فيه، ونستغني بكتابنا عمّا سواه، ونعلَم أنه ما مِن خير نحتاج إليه إلا وهو في القرآن العظيم. عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ عَلَى نَبِيِّكُمْ صلى الله عليه وسلم أَحْدَثُ الْأَخْبَارِ بِاللهِ، تَقْرَؤُونَهُ مَحْضًا لَمْ يُشَبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمُ اللهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ بَدَّلُوا مِنْ كُتُبِ اللهِ وَغَيَّرُوا فَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكُتُبَ؛ قَالُوا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ لِيَشْتَرُوا بِذَلِكَ ثَمَنًا قَلِيلًا، أَوَلَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ؟ فَلَا وَاللهِ، مَا رَأَيْنَا رَجُلًا مِنْهُمْ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ)[١].

فيا لها من موعظة حكيمة مِن حَبْر الأمة وتُرجمان القرآن، بالكف عن الأخذ عن كُتب أهل الكتاب، وعدم الاحتفاء بها، والتذكير بأن الله أنزل

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٦٨٥).

عليهم القرآن العظيم مَحْضًا لم يُشَبْ، وأن اليهود والنصارى قد حرفوا كتبهم.

وعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِكِتَابٍ أَصَابَهُ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكُتُبِ، فَقَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَغَضِبَ ـ وفي لفظ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ بِنُسْخَةٍ مِنَ التَّوْرَاةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذِهِ نُسْخَةٌ مِنَ التَّوْرَاةِ، فَسَكَتَ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ وَوَجْهُ رَسُولِ اللهِ يَتَغَيَّرُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه: ثَكِلَتْكَ الثَّوَاكِلُ، مَا تَرَى بِوَجْهِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَنَظَرَ عُمَرُ إِلَى وَجْهِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ غَضَبِ اللهِ وَغَضَبِ رَسُولِهِ، رَضِينَا بِاللهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا ـ فَقَالَ النبي ﷺ: «**أَمُتَهَوِّكُونَ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، لَا تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوا بِهِ، أَوْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ مُوسَى ﷺ كَانَ حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي**»[(١)]، وفي رواية: «**فَإِنَّهُمْ لَنْ يَهْدُوكُمْ وَقَدْ ضَلُّوا**»[(٢)].

غير أنه يجوز التحديث بما تضمنته أخبارهم من مواعظ وعبر صحيحة، لقوله ﷺ: «**وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ**»[(٣)]. ولا شك أن هذا لا يَتناول ما عَلِمنا كذبه، فإنَّ الكذب لا تجوز روايته، وقد كان بعضُ مُسْلِمَةِ أهلِ الكتاب يُحدّثُ بأحاديث بني إسرائيل، دون أن يعرف أنَّ ذلك كَذِبًا؛ كما كان وقع لكعب الأحبار رحمه الله، حتى قال معاوية رضي الله عنه: (إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ الْمحَدِّثِينَ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الْكَذِبَ)[(٤)]، فليس مراده أنه يتعمد الكذب، وإنما لا يميز الصحيح من السقيم، فيميزه فقهاء الصحابة، بما آتاهم الله من العلم والحكمة.

رابعًا: العمل بما لم يُنسخ من أحكامها: وذلك أن القرآن العظيم

---

(١) أخرجه أحمد رقم (١٥١٥٦).
(٢) أخرجه أحمد رقم (١٤٦٣١).
(٣) أخرجه البخاري برقم (٣٤٦١).
(٤) أخرجه البخاري رقم (٧٣٦١).

«مهيمن» على ما سبقه من الكتب، قال الله ﷻ ـ بعد أن ذكر التوراة والإنجيل ـ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]؛ أي: حاكمًا وقاضيًا.

فشرع مَن قبلنا شرعٌ لنا ما لم يَرِد شرعُنا بخلافه؛ فمِن ذلك قوله تعالى عن التوراة: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [المائدة: ٤٥]؛ فالقصاص كان مشروعًا في التوراة، فأقرّه شرعنا، وصار معمولًا به، وزاد عليه العفو في قوله: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾.

قوله: (ورُسلِهِ): الإيمان بالرسل هو الركن الرابع من أركان الإيمان، وهو الاعتقاد الجازم بأن الله اصطفى رجالًا من أهل القرى عن علم وحكمة، فأوحى إليهم، وأرسلهم إلى أقوامهم مبشرين ومنذرين؛ لهدايتهم، وإقامة الحجة عليهم. قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّۦنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [يوسف: ١٠٩].

فهم بشرٌ، تلحقُهم خصائصُ البشر؛ مِن النوم، والمرض، والنسيان، والموت، وغير ذلك من العوارض البشرية، ولكن الله تعالى خصّهم بنزول الوحي؛ كما قال تعالى آمرًا نبيّه ﷺ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [الكهف: ١١٠]. ولا يتم الإيمان بالرسول إلا بتحقيق **أربعة أمور**:

أولًا: الإيمان بأن رسالتهم من عند الله حقٌّ: بمعنى أنَّ الله اصطفاهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿٧٥﴾﴾ [الحج: ٧٥]، خلافًا لمن زعم من زنادقة الصوفية أنَّ النبوة تحصُل بالكسب، والمجاهدات العظيمة، والرياضات الدائبة، حتى يَصِل الإنسان إلى رتبة النُّبوة! ولما سقط في أيديهم، ورأوا أنهم قد ضلوا،

ولم يظفروا بمطلوبهم، ادعوا أن مرتبة «الولاية» أعلى المراتب، وقلَّبوا الأمور؛ حتى قال قائلهم:

مـقـامُ الـنُّـبـوةِ فـي بَـرْزَخٍ فُـوَيْـقَ الـرسـولِ ودونَ الـولِـي

وخلافًا للفلاسفة الزاعمين أن النبوة تحصل تلقائيًّا باجتماع القوى الثلاث؛ القدسية، والتخيلية، والتأثيرية! كما زعم ابن سينا.

فالنبوة محض اصطفاء من الله، مقرون بعلمه وحكمته، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وقال رادًّا على المقترحين: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَۚ﴾ [الزخرف: ٣١، ٣٢].

وأوّلُهم نوح عليه السلام، قال ربنا عز وجل: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [النساء: ١٦٣]، وجاء أيضًا في حديث الشفاعة الطويل يوم القيامة، حين يأتون آدم عليه السلام فيقول لهم: «**ائْتُوا نُوحًا فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ**»[(١)]. وآخرهم محمد صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وفي المتفق عليه مرفوعًا: «**وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي**»[(٢)].

ثانيًا: الإيمانُ بمَن علمنا اسمه منهم باسمه، ومَن لم نعلم اسمه نُؤمن به إجمالًا: فقد أرسلَ الله رُسلًا لا نُحصيهم كثرةً، قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال: ﴿وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ ﴿٢٤﴾﴾ [فاطر: ٢٤]، فلا يوجد أُمّة مِن أُمم الأرض إلا وقد بعث الله فيها رسولًا: ﴿حَتَّىٰ يَبۡعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولٗا﴾ [القصص: ٥٩]؛ فالأنبياء والرُّسل كُثُر، والله أعلم بعِدّتهم، وقد ورد في بعض الآثار أنَّ عِدَّة الأنبياء: مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، والرسل: ثَلَاثُ مِائَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ، لكن هذا لا يثبت[(٣)].

(١) أخرجه البخاري رقم (٤٤٧٦)، ومسلم رقم (١٩٣).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٣٤٥٥)، ومسلم برقم (١٨٤٢).

(٣) أخرجه أحمد رقم (٢٢٢٨٨)، وصححه الألباني.

فمَن عَلِمنا اسمه منهم آمنّا به باسمه، وقد سمى اللهُ لنا في كتابه خمسةً وعشرين نبيًّا رسولًا، وهناك غيرُهم لم يُسمَّ؛ كما قال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]؛ فمَن لم يقصص الله تعالى على نبيِّه ﷺ منهم فإننا نؤمن به إجمالًا.

فكلُّ مَن سماه الله تعالى في القرآن فهو نبيٌّ رسول. والفرق بين النبي والرسول كما قال بعض أهل العلم: أنَّ النبي مَن أوحي إليه بشرع ولم يُؤمر بتبليغه، والرسول مَن أوحي إليه بشرع وأُمر بتبليغه. وقال غيرهم: الرسول مَن أُوحي إليه بشرع جديد وأُمر بتبليغه، والنبي ﷺ مَن أوحي إليه بشرع رسولٍ قبله وأُمر بتجديده. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: الرسول من أرسل إلى قوم مخالفين لدعوتهم، والنبي من بعث في قوم موافقين لتعليمهم والحكم بينهم. وهذا أقرب الأقوال.

ثالثًا: تصديقُ ما صحَّ مِن أخبارهم: وليس في أخبار الأنبياء السابقين سند متصل، وروايات محفوظة، فنُجري عليه ما تقدم مِن التقسيم الثُّلاثي في «الإسرائيليات». وأما نبيُّنا محمد ﷺ فقد أوعبت الأمة أحاديثه روايةً ودراية، وضبطت أسانيدها، ونقدت رواتها، وميزت صحيحها من ضعيفها، بحمد الله، بما يدهش الناظرين.

رابعًا: العمل بشريعة مَن أُرسل إلينا منهم: وهو نبيّنا محمد ﷺ، فإنه رسول الله، وخاتم النبيين ﷺ بأبي هو وأمي، لا نبي بعده، فالواجب علينا اتباع ما بُعث به، قال ربنا ﷻ: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف: ١٥٨]. وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

منهج الاستدلال

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

(وقَبولُ ما نطق به كتابُ اللهِ تعالى، وما صحَّت به الرِّواية عن رسول الله ﷺ؛ لا مَعْدِلَ عن ما وردا به، ولا سبيلَ إلى ردِّه؛ إذ كانوا مأمورين باتِّباعِ الكتابِ والسُّنَّةِ، مضمونًا لَهُم الهُدى فيهما، مشهودًا لهم بأنَّ نبيَّهم ﷺ يَهدي إلى صراطٍ مستقيم، مُحَذَّرين في مُخالفته الفتنةَ والعذابَ الأليم).

الشرح

هذا أصل عظيم في منهج الاستدلال؛ فإنَّ مدار الدين على الوحيين ـ الكتاب والسُّنَّة ـ، قال تعالى في شأن القرآن: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿١٧٥﴾﴾ [النساء: ١٧٤، ١٧٥]، وقال: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴿١٠٨﴾ وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾ [يونس: ١٠٨، ١٠٩]، وقال: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، وقال: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾﴾ [الأنعام: ١٥٥]، وقال في شأن سُنَّة النبي ﷺ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال تعالى: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ

﴿ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝١٥٨﴾ [الأعراف: ١٥٨]، والنصوص في هذا كثيرة وفيرة؛ فالواجب الاعتماد على ناطق الكتاب، وصحيح السُّنَّة.

فأما الكتابُ فثابت بالتواتر القطعي الثبوت، فلا نحتاجُ فيه إلا إلى مقام واحد وهو: معرفة وجه الدَّلالة فقط، وأما السُّنَّة فنحتاج فيها إلى مقامين: الثبوت، ومعرفة وجه الدلالة.

قوله: (**وما صحَّت به الرِّواية عن رسول الله ﷺ**): الحديث الصحيح: ما رواه عدل، تامّ الضبط، بسند متصل، وسَلِم من الشذوذ والعلة القادحة.

فأما العدالة فهي: استقامة الدّين والمُروءة. وتمام الضبط: بأن يُحدّث كما سَمِع لا يَخرِم منه شيئًا، واتصال السند بأن يُحدث كلّ راوٍ عمّن سَمِع منه إلى منتهاه، فلا يقع سقط في أثناء الإسناد؛ من إرسال أو إعضال، أو تعليق. وأما الشذوذ فهو: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه. وأما العلة القادحة فهي وصف يَطّلع عليه جَهابذة أهل الفن ونُقاد الحديث الذين تَمرّسوا فيه وأدركوه؛ كالأئمة الكبار: أحمد، وعلي بن المديني، والسفيانين، وابن المبارك، والبخاري، وأمثالهم مِمّن اشتغل بالعلل مِن بعدهم؛ كالدارقطني وغيره.

كما أن الحديث الحسن يقبل ويحتج به كالحديث الصحيح، وإن كان أقل منه درجة، الفرق بينهما من جهة ضبط الراوي، فإذا خف ضبطه فهو حسن.

قوله: (**لا مَعْدِلَ عن ما وردا به**)؛ أي: لا ميل ولا صارف عن دلالتهما.

قوله: (**ولا سبيلَ إلى ردِّه**): كما يفعل أهل الأهواء برد النصوص الصحيحة، أو تأويلها، أو عدم الاحتجاج بأحاديث الآحاد في مسائل الاعتقاد.

قوله: (**إذ كانوا مأمورين باتِّباعِ الكتابِ والسُّنَّةِ، مضمونًا لَهُم الهُدى فيهما، مشهودًا لهم بأنَّ نبيَّهم ﷺ يَهدي إلى صراطٍ مستقيم**) هاتان جملتان تعليليتان لما تقدم:

إحداهما: الأمر بالاتباع: قال تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأعراف: ٣].

الثانية: حصول الهداية: قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [آل عمران: ١٠١]، وقال: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ ۚ﴾ [النور: ٥٤]، وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: ٥٢].

والهداية تنقسم إلى **قسمين**:

١ ـ هداية توفيق وإلهام: فهذه لا يقدر عليها إلا الله ﷻ، وعليها ينزل قول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [القصص: ٥٦]، فهي هداية القلب.

٢ ـ هداية دلالة وبيان وإرشاد: وهذه يَقدر عليها الأنبياء، والعلماء، والدُّعاة، والوُعّاظ، وعليها ينزل قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: ٥٢]، وقوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، بدليل قوله: ﴿فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾، ولو كانت هداية توفيق وإلهام، لَمَا استحبوا العمى على الهدى، ولَقبِلُوا هدى الله الذي بعثَ به نبيّه ﷺ.

قوله: (مُحَذِّرين في مُخالفته الفتنةَ والعذابَ الأليم): يُشير رحمه الله إلى قول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣]. قال ابن كثير رحمه الله: (أيْ: عَنْ أَمْرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، سبيله هو، وَمِنْهَاجُهُ وَطَرِيقَتُهُ وَسُنَّتُهُ وَشَرِيعَتُهُ، فَتُوزَنُ الْأَقْوَالُ وَالْأَعْمَالُ بِأَقْوَالِهِ وَأَعْمَالِهِ، فَمَا وَافَقَ ذَلِكَ قُبِل، وَمَا خَالَفَهُ فَهُوَ مَرْدُود عَلَى قَائِلِهِ وَفَاعِلِهِ، كَائِنًا مَا كَانَ، كَمَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَغَيْرِهِمَا، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»؛ أَيْ: فَلْيَحْذَرْ وليخْشَ مَنْ خَالَفَ شَرِيعَةَ الرَّسُولِ بَاطِنًا أَوْ ظَاهِرًا ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾؛ أَيْ: فِي قُلُوبِهِمْ؛ مِنْ كُفْرٍ أَوْ نِفَاقٍ أَوْ بِدْعَةٍ، ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾؛ أَيْ:

فِي الدُّنْيَا؛ بِقَتْلٍ، أَوْ حَدٍّ، أَوْ حَبْسٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ)[(١)].

وهاهنا موقفٌ إيمانيٌّ تربويٌّ يَجبُ على طالب العلم أن يُربّيَ نفسه عليه: وهو قبول الحق، والفرح به، فإذا لاحتْ لك أعلامُه وبيارِقُه، طرت إليه، واغتبطت به، حتى ولو كنتَ على خِلافِهِ سنين عديدة، فإنَّ قبول الحق نعمة عظيمة، وتأمل في حال النفر الذين أثنى الله تعالى عليهم من مسلمة النصارى، قال تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٨٢﴾ وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [المائدة: ٨٢ ـ ٨٤]؛ لله درُّهم، لم يمنعهم كونهم على دين نبيٍّ سابق، أن يفرحُوا ويغتبطوا بالحق الجديد الذي جاءهم؛ لأنهم جمعوا بين العلم والعبادة والتواضع. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥١﴾ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ ﴿٥٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُواْ وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [القصص: ٥١ ـ ٥٤]، ولهذا، أثنى الله على عباده المؤمنين، فقال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾﴾ [النور: ٥١]، ومن آفات النفوس بطر الحق، والعزة بالإثم، فتحجبه عن الهدى، وتورده الردى.



(١) تفسير القرآن العظيم، ت: سلامة (٦/ ٨٩).



الإيمان بالأسماء والصفات

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ويعتقدُون أنَّ الله مدعوٌّ بأسمائِه الحُسنى، موصوفٌ بصفاتِه التي سمَّى ووصفَ بها نفسَه، ووصفَه بها نبيُّه ﷺ، خلق آدم بيده، و﴿يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ بلا اعتقاد كيف، وأنه ﷻ استوى على العرش؛ بلا كيف، فإن الله تعالى انتهى[1] من ذلك إلى أنه استوى على العرش ولم يذكر كيف كان استواؤه).

الشرح

الإيمان بأسماء الله وصفاته جزء مِن الإيمان بالله تعالى؛ فالله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ له الأسماء الحسنى؛ كما أثبت ذلك في أربعة مواضع من كتابه: قال تعالى:

- ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٠].
- ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الإسراء: ١١٠].
- ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ٨﴾ [طه: ٨].
- ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الحشر: ٢٤].

فأسماء الله حسنى: أي: بلغت الغاية في الحُسْن، فإن «حسنى» صيغة مبالغة، على وزن فُعْلَى، فأسماء الله كاملة لا نقص فيها بوجه مِن الوجوه، فله المثل الأعلى، كما قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾ [النحل: ٦٠]؛ أي: الوصف الأتم.

---

(١) وفي بعض النسخ: (فإن الله تعالى أنهى).

وأسماء الله الحسنى ليست محصورةً بعدد؛ فقد قال النبي ﷺ في دعاء الكرب: «**أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ**»(١)؛ فدلت الجملة الأخيرة على أنَّ أسماءَ الله تعالى ليست محصورة بعدد معين. وأما ما رواه البخاري وغيرُه مرفوعًا إلى النبي ﷺ: «**للهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا، مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ**»(٢)، فليس المقصود به الحصر، وإنما أراد ﷺ أن يُبين أن أسماء الله التي يُمكنُنا استنباطُها واستخراجُها مِن نصوص الوحيين ـ الكتاب والسُّنَّة ـ، تبلُغ تسعةً وتسعين، فمَن وُفِّق وهُديَ إلى إحصائها دخل الجنة. وهذا نظير قولِك: عندي تسعة وتسعون ريالًا أعددتُها للصدقة. فهذه الجملة لا تعني أنه ليس عندك سواها، وإنما مرادك أنَّ هذا القدر أعددته للصدقة، وبهذا، يَتبين الجمع بين هذين النصين.

والله سبحانه وتعالى مدعوٌّ بأسمائه الحسنى بدليل قوله: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ودعاء الله تعالى بأسمائه الحسنى ينقسم إلى **قسمين**:

١ ـ **دعاء عبادة**: وهو أن يَعتقد الإنسان معاني هذه الأسماء، ويُثنيَ بها على ربه، ويَتملّقه بها سبحانه وتعالى، دون ذكر مسألة؛ كقول النبي ﷺ: «**اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ**»(٣). «**اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ**»(٤).

٢ ـ **دعاء مسألة**: وهو أن يسأل الله عز وجل مسألةً معينة مِن مطالب الدنيا أو الآخرة باسم مناسب مِن هذه الأسماء؛ كأن يقول: يا رحيم ارحمني، يا غفور اغفر لي، يا رزاق ارزقني، وهكذا.

---

(١) أخرجه أحمد رقم (٤٣١٨).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٢٧٣٦)، ومسلم رقم (٢٦٧٧).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٦٣١٧).

(٤) أخرجه أبو داود رقم (٥٠٦٧)، والترمذي رقم (٥٠٨٣).

والعبدُ مندوب إلى أن يدعو الله بكِلا النوعين؛ كما أمر ربنا ﷻ، وسَمّى ﷻ ذلك عبادة، فقال: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ۝٦٠﴾ [غافر: ٦٠].

إن حسن أسماء الله ﷻ لا حد له، قد بلغ الغاية والمنتهى. مثال ذلك: اسم الله «العليم»: دل على اتصافه بالعلم، وعلمه سبحانه غير مسبوق بجهل، ولا يلحقه نسيان. وقد يسمى المخلوق عليمًا؛ كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ۝٥٣﴾ [الحجر: ٥٣]، و﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ۝٢٨﴾ [الذاريات: ٢٨]، وهو إسحاق عليه السلام، لكن علم المخلوق مسبوق بجهل؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾ [النحل: ٧٨]، وهذه منافذ التعلم، فلا يزال يترقى في سلم العلم حتى يبلغ أعلى المراتب، ويحمل أكبر الألقاب، ثم بعد ذلك يأخذ في الانحدار، ويلحقه النسيان، قال تعالى: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥]، فإذا بهذا العلم يضمحل، إلى أن يصل إلى أرذل العمر، فيصيبه الخرف، فلا يعرف اسمه! أما الله ﷻ فعلمه غير مسبوق بجهل ولا يلحقه نسيان.

مثال آخر: اسم الله (الحي) دل على اتصافه بصفة الحياة، والإنسان يسمى حيًّا، كما قال تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الروم: ١٩]، لكن شتان بين حياة وحياة، فحياة الله ﷻ كاملة، غير مسبوقة بعدم، ولا يلحقها فناء. وحياة المخلوق مسبوقة بعدم، كما قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ۝٩﴾ [مريم: ٩]، ثم إنه يلحقها فناء، كما قال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨].

وحسن أسماء الله تعالى يزداد باقتران بعضها ببعض. مثال ذلك: اقتران اسميه: العفو والقدير، قال تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ۝١٤٩﴾ [النساء: ١٤٩]، فعفوه ﷻ عفو عن مقدرة، والعفو الذي عن مقدرة ليس كالعفو المجرد؛ فإذا عفا ذو سلطان عن خصم من

خصومه وهو قادر على إيقاع العقوبة به كان ذلك محمدة له، ولو أن إنسانًا ضعيفًا ذليلًا ظلمه جبار من الجبابرة، فقال: قد عفوت عنك؛ لما عُد ممدحة له؛ لعجزه عن الانتصار.

مثال آخر: اقتران اسميه: العليم والقدير؛ قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق: ١٢]؛ فقدرة الله تعالى مصحوبةٌ بالعلم، وعلمه مصحوب بالقدرة؛ فاجتماع هذين الاسمين يدل على حسنٍ مضاعف. فمن الناس من يعلم لكن لا يقدر على إنفاذ معلومه، ومن الناس من يقدر لكن لا علم عنده. أما الله ﷻ فهو العليم القدير؛ فلذلك، أبدع خلق السماوات والأرض.

قوله: (**موصوفٌ بصفاتِه التي سمَّى ووصفَ بها نفسَه، ووصفَه بها نبيُّه ﷺ**): كما أن لله تعالى أسماء حسنى، فله صفات عُلى، دل على ثبوتها ناطق الكتاب؛ كقوله تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقوله: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِىُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام: ١٣٣]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وكلُّ اسم من أسماء الله متضمن لصفة ولا شك؛ فإذا علمنا بأن مِن أسماء الله: (السميع)، فإننا نستنبط بأن مِن صفاته (السمع)، وإذا عَلِمنا بأن مِن أسماء الله: (العليم)، عَلِمنا بأنَّ مِن صفاته (العلم)، وإذا عَلِمنا بأنَّ مِن أسماء الله: (الحكيم)، عَلِمنا بأنَّ من صفاته (الحُكْم، والحكمة)، وهكذا، ولكن العكس لا يلزم؛ فقد نعلم شيئًا مِن صفات الله ﷻ، ولا نشتقُّ منها اسمًا لله ﷻ، مثال ذلك: وصف الله تعالى نفسه بـ(الإرادة)؛ فقال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وليس من أسماء الله الحسنى «المُريد». وأخبر الله تعالى عن نفسه بأنه يَجيء: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، وليس مِن أسماء الله الحسنى «الجائي».

وأخبر الله تعالى عن نفسه أنه يشاء: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩]، وليس مِن أسماء الله الحسنى (الشّائي). كذلك الكُره؛ قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، و(السّخط)؛ قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ﴾ [محمد: ٢٨]، و(المَقت)؛

قال تعالى: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [غافر: ١٠]، والغضب؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوْاْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة: ١٣]، كلها مِن صفات الله تعالى الفعلية، ولكن لا يُشتق منها أسماء؛ لأنها صفات وأفعال لم ترد بصيغة التسمية لله ﷻ.

فباب الصفات أوسع مِن باب الأسماء، كما أن باب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصفات، فيجوز الإخبار عنه بوصف لا يتضمن نقصًا، كما قال نبيّنا ﷺ: «**اللَّهُمَّ، مُنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، مُجْرِيَ السَّحَابِ، اهْزِمِ الْأَحْزَابَ، اللَّهُمَّ، اهْزِمْهُمْ وَزَلْزِلْهُمْ**»(١)؛ فالنبي ﷺ قد أخبر عن ربه بأنه: (مُنْزِل، سريع، ومُجْرِي)، مع أنها ليست مِن أسماء الله الحسنى. ومثلها (الشارع)، ليس مِن أسماء الله الحُسنى، ولكن يجوز الإخبار به؛ لأن الله تعالى قال: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ [الشورى: ١٣].

لكن مما ينبغي التنبه له أن مِن أفعال الله تعالى وأوصافه ما لا يجوز أن يُشتق منها أسماء لله تعالى، ولا حتى على سبيل الإخبار؛ كصفة المكر والكيد والاستهزاء والمخادعة ونحوها، مع أنَّ الله تعالى أثبتها أفعالًا له فقال ﷻ: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾ [الطارق: ١٥، ١٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]؛ فأثبت لنفسه المكر، والكيد، والخداع، والاستهزاء في سياق المقابلة، فلا يجوزُ أن يقال: إن مِن أسماء الله الحسنى: الماكر، والكائد، والمخادع، والمُستهزئ، ولا يجوز الإخبار بها عنه بإطلاق، إلا أنْ تأتي مُقيّدة؛ بأن تقول مثلًا: الله خير الماكرين؛ كما قال عن نفسه: ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [آل عمران: ٥٤]، أو: الله كائد بالكائدين، أو: الله مستهزئ بالمستهزئين، أو: الله مخادع المُخادعين. والسبب في ذلك أن هذه الطائفة مِن الصفات الفعلية تنقسم مدلولاتها، من حيث الوضع، إلى **قسمين**:

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٩٣٣)، ومسلم رقم (١٧٤٢).

١ ـ محمودٌ: إذا عومل بها المستحق.

٢ ـ مذمومٌ: إذا عومل بها غير المستحق.

ولله منها الوصف المحمود قطعًا، لكن حتى لا يَسبِقَ وهمٌ إلى الذهن، ويَظنّ ظانّ المعنى المذموم، احتاج الأمر إلى هذا الاحتراز والتقييد.

وطريقة أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله وصفاته: أنهم يُثبتون لله ما أثبته لنفسه في كتابه، وما أثبته له نبيّه ﷺ في سُنَّته، ويَنفون ما نفاه الله تعالى عن نفسه في كتابه، وما نفاه عنه نبيّه ﷺ في سُنَّته، ويقفون فيما وراء ذلك.

وهذه القسمة الثلاثية شاملة مُستوعِبة لكلّ ما يُمكن أن يقال في هذا الباب.

القسم الأول: **الإثبات**: عامة ما في كتاب الله، وسُنَّة نبيّه ﷺ فيما يتعلق بربنا ﷻ هو الإثبات، فإنَّ طريقة القرآن: الإثبات المُفصّل، والنفي المُجمل، والإثبات هو الأمر الوجودي الإيجابي.

فالواجب في باب الإثبات **أمران**:

١ ـ إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، وما أثبته له رسوله ﷺ من صفات الكمال، ونعوت الجلال، لا يُستشنَعُ شيءٌ من ذلك أبدًا؛ خلافًا لأهل البدع الذين تقِفُ شعورُ رُؤوسهم إذا سمعوا بعض الصفات التي وصف الله بها نفسه؛ لأنه يَتبادر إلى أذهانهم معنى التمثيل. عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَ رَجُلٌ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فَانْتَفَضَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا بَالُ هَؤُلاءِ يَجِدُّونَ عِنْدَ محكمه، ويهلكون عند متشابهه[(١)].

وأما أهل السُّنَّة والجماعة فيعلمون أنَّ كل ما أثبته الله لنفسه فهو حق على حقيقته، لائق بجلال الله ﷻ وعظمته، لا يشبه صفات المخلوقين؛ كما قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

(١) السُّنَّة، لابن أبي عاصم، ومعها ظلال الجنة، للألباني، وقال: إسناده صحيح، ورجاله ثقات. (١/ ٢١٢).

٢ ـ الاحتراز من أمور **أربعة**:

أحدها: **التعطيل**: ومعناه في اللغة: مأخوذ من العَطْل، وهو الخلو والفراغ؛ كما قال ربنا ﷻ: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]؛ أي: ليس فيها ماء، وكما تقول العرب: امرأة مِعْطَال؛ أي: خليَّة مِن الزينة والحُلي؛ استغنت بجمالها، قال المتنبي:

لا تنكري عَطَلَ الكريمِ مِنَ الغنى فالسيلُ حربٌ للمكانِ العالِي

ومعنى «عَطَلَ الكريم»: أي: خُلوّه مِن المال. وقوله: «فالسيلُ حربٌ للمكانِ العالِي»: أي: أن المطر لا يستقر في الأماكن المرتفعة بل يسح منها؛ كذلك المال في يد الكريم.

ومعنى التعطيل في الاصطلاح: نفيُ أو جحدُ أو إنكار أسماء الله تعالى وصفاته؛ كلها أو بعضها. وبهذا، يَتبين أنه ينقسم إلى قسمين: كلي، وجزئي.

والمعطلة درجات:

الدرجة الأولى: **غلاة الغلاة**: وهم القرامطة الباطنية، الذين قالوا بنفي النقيضين. قال عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية: (فغاليتهم يسلبون عنه النقيضين، فيقولون: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل؛ لأنهم ـ بزعمهم ـ إذا وصفوه بالإثبات شبّهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبّهوه بالمعدومات، فسلبوا النقيضين، وهذا ممتنع في بدائه العقول، وحرّفوا ما أنزل الله تعالى من الكتاب، وما جاء به الرسول ﷺ، ووقعوا في شرّ مما فروا منه، فإنهم شبهوه بالممتنعات، إذ سلب النقيضين كجمع النقيضين، كلاهما من الممتنعات.

وقد علم بالاضطرار أن الوجود لا بدّ له من موجد، واجب بذاته، غني عما سواه، قديم، أزلي، لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم. فوصفوه بما يمتنع وجوده، فضلًا عن الوجوب أو الوجود أو القدم)[(١)].

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع. ت: د. محمد السعوي (ص١٦).

الدرجة الثانية: الغلاة: وهم الجهميّة، وهم الذين أنكروا الأسماء والصفات، قال عنهم شيخ الإسلام: (وقاربهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم، فوصفوه بالسلوب والإضافات، دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق.

وقد عُلم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن، لا فيما خرج عنه من الموجودات، وجعلوا الصفة هي الموصوف، فجعلوا العلم عين العالم، مكابرة للقضايا البديهيات، وجعلوا هذه الصفة هي الأخرى، فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشيئة؛ جحدًا للعلوم الضروريات)[١].

فيقول قائلُهم: ليس بسميع، ولا بصير، ولا عليم، ولا قدير، وليس له سمع، ولا بصر، ولا عِلم، ولا قُدرة، وهؤلاء الجهمية زعموا أنَّ إثبات الأسماء لله تعالى يلزم منه تعدد القدماء.

ولا شك أنَّ هذا زعم باطل ببداهة العقول، فإنَّ الواحد منّا يُوصف بعشرات الأوصاف، ومع ذلك يظلّ شخصًا واحدًا.

الدرجة الثالثة: أشباه الغلاة: وهم المعتزلة، الذين أثبتوا الأسماء وأنكروا الصفات، قال عنهم شيخ الإسلام: (وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الكلام من المعتزلة ومن اتّبعهم، فأثبتوا له الأسماء دون ما تضمنته من الصفات، فمنهم من جعل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضة المترادفات، ومنهم من قال: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنّه من الصفات)[٢].

قال أهل السُّنَّة والجماعة: أسماءُ الله تعالى أعلامٌ وأوصاف؛ أعلامٌ مِن حيث دِلالتها على الذات، وأوصاف مِن حيث دلالتها على آحاد الصفات.

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (ص١٧).

(٢) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (ص١٨).

وأما المخلوق فإنّ أسماءه أعلام، ولا يلزم أن تكون أوصافًا، فقد يكون اسمه: صالح، وهو طالح، وقد يسمى شجاعًا، وهو من أجبن الناس.

الدرجة الرابعة: **الصفاتية**: وهم الكلابية والأشاعرة والماتُريدية، ومن على شاكلتهم من المتكلمين، الذين يثبتون بعض الصفات؛ كالصفات المعنوية السبع: العلم، والإرادة، والقدرة، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام، ويؤولون الصفات الفعلية؛ كالاستواء والنزول، والخبرية؛ كالوجه واليدين، بسبب ما علق بهم من شبهات المعتزلة والجهمية. فهؤلاء أصحاب تعطيل جزئي.

كما أنهم لا يُثبتون الصفات كما يُثبتها أهل السُّنَّة والجماعة؛ بل يُثبتونها بطريق عقلي؛ لأنهم يُقدمون العقل على النقل.

فهذه درجات التعطيل ومراتبه، وأهل السُّنَّة والجماعة يَبرؤون إلى الله تعالى مِن التعطيل؛ كثيره، وقليله.

الثاني: **التحريف**: في اللغة: التغيير.

وفي الاصطلاح: تغيير النص لفظًا أو معنى. فالتحريف ينقسم إلى قسمين:

١ ـ **تحريف لفظي**: يتعلق بالألفاظ، وله **ثلاث صور**:

ـ بزيادة حرف: كفعل المبتدعة في قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، قالوا: استولى. فزادوا حرفًا.

ـ بزيادة كلمة: كفعلهم في قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ۝٢٢﴾ [الفجر: ٢٢]، قالوا: وجاء أمر ربك. فزادوا كلمة.

ـ بتغيير الشَّكْل: لا يخفى أنَّ اللغة العربية يضبط أواخرها حركات الإعراب في الكلمات المعربة، فيتغير المعنى تغيرًا كبيرًا. مثال ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ۝١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤]؛ (كَلّمَ): فعل ماضٍ مبني على الفتح، (اللهُ): لفظ الجلالة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و(موسى): مفعول به منصوب، «تكليمًا»: مفعول مطلق مؤكّد لفعله. فأراد

المبتدعة المنكرون لصفة الكلام نفي دلالة الآية، ونسبة الكلام إلى موسى، لا إلى الله ﷻ، فقرؤوها بنصب لفظ الجلالة، ليكون الفاعل موسى، ولفظ الجلالة مفعولًا به؛ أي: أنهم جعلوا «اللهَ» مُكلَّمًا لا مُتكلمًا! وأنّى لهم ذلك!

قال ابن كثير: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عيَّاش فَقَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا يَقْرَأُ: «وَكَلَّمَ اللهَ مُوسَى تَكْلِيمًا»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا قَرَأَ هَذَا إِلَّا كَافِرٌ، قرأتُ عَلَى الْأَعْمَشِ، وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ عَلَى يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، وَقَرَأَ يَحْيَى بْنُ وثَّاب عَلَى أَبِي عَبْدِ الرَّحْمٰنِ السَّلْمِيّ، وَقَرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمٰنِ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَقَرَأَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤].

وَإِنَّمَا اشْتَدَّ غَضَبُ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ رَحِمَهُ اللهُ، عَلَى مَن قَرَأَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَرّف لَفْظَ الْقُرْآنِ وَمَعْنَاهُ، وَكَانَ هَذَا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ اللهُ كلَّم مُوسَى عليه السلام، أَوْ يُكَلِّمُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ، كَمَا رُوِّينَاهُ عَنْ بَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى بَعْضِ الْمَشَايِخِ: «وَكَلَّمَ اللهَ مُوسَى تَكْلِيمًا»، فَقَالَ لَهُ: يَا ابْنَ اللَّخْنَاء، فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الْأَعْرَافِ: ١٤٣]؛ يَعْنِي: أَنَّ هَذَا لَا يَحْتَمِلُ التَّحْرِيفَ وَلَا التَّأْوِيلَ)[١].

٢ ـ **تحريف معنوي**: يتعلق بالمعاني؛ كزعمهم أن المراد بالاستواء الاستيلاء، وأن المراد باليد النعمة، أو القدرة، وأن المراد بالوجه الثواب، وهكذا. فهم لا يتعرضون للألفاظ والحروف، ولكن يبتكرون معاني مزعومة يحملون عليها دلالة الألفاظ، بلا دليل ولا أثارة من علم، سوى الشبهات الفاسدة.

والفرق بين التحريف والتعطيل: أن التحريف: تعطيلٌ وزيادة. فالمُعطّل نفى المعنى الصحيح وحسب؛ كفعل المفوضة أهل التجهيل، والمحرّف نفى المعنى الصحيح، واستبدله بمعنى آخر مِن عنده؛ كفعل أهل التأويل. فكلّ مُحرّفٍ معطل، وليس كل معطل مُحرف؛ فالمحرّف قام **بأمرين**:

(١) تفسير ابن كثير، ت: سلامة (٢/ ٤٧٤).

١ ـ نفى الاستواء الحقيقي.

٢ ـ اخترع معنىً من عند نفسه، وهو الاستيلاء.

والمعطلة ـ الذين يعطلون فحسب ـ هم أهل التفويض، الذين يثبتون ألفاظًا لا سبيل لمعرفة معناها، بمنزلة حروف المعجم، ويقولون: لها معنىً، لكن لا يعلمه إلا الله، وأما البشر؛ النبي ﷺ فمن دونه، فلا سبيل لهم إلى العلم بمعاني آيات الصفات! فلذلك، سَمّاهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ـ رحمهما الله ـ: «أهل التجهيل»، وهم يُسمّون أنفسهم «أهل التفويض»، وزعموا أن التفويض طريقة السلف، والتأويل طريقة الخلف، قال ناظمهم:

وكلُّ نصٍّ أوهمَ التشبيها أَوّلْه أو فَوّضْ ورُم تنزيها

والحقيقة أنهم ليسوا أهل تفويض؛ لأن مَن فوض العلم إلى الله ﷻ، أقل أحواله أن لا يجزم بنفي المعنى المتبادر، وإنما يجعل الأمر سِيّان، ويقف موقف الحياد. ولهذا، قال شيخ الإسلام ابن تيميه في حقهم ـ بعد أن ذكر مقالتهم ـ: (فتبيّن أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسُّنَّة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد)[١].

الثالث: التكييف: وهو حكاية كيفية الصفة. والممنوع هو «التكييف»، أما وجود كيفية لصفات الله، فلا بد من ذلك، وإلا، كان ذلك تعطيلًا محضًا، لكن لا يعلم كيفية صفاته إلا هو، كما لا يعلم كيفية ذاته إلا هو، فالكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات. قال بعض أهل العلم: إذا قال لك الجهمي، عن صفة من صفات الله: كيف هي؟ فقل له: كيف هو بذاته؟ ولا يمكنه تكييف ذاته، فكذلك، لا يمكن تكييف صفاته؛ فإن الصفات تابعة للذات[٢].

الرابع: التمثيل: وهو إثبات مماثل للشيء. والتماثل هو المطابقة من جميع الوجوه، والتشابه هو المطابقة من معظم الوجوه. وقد جاء التعبير

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١١٥).
(٢) انظر: الفتوى الحموية.

القرآني بنفي التمثيل، قال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١].

وكلًّا من التكييف والتمثيل ممتنعان عقلًا، محرمان شرعًا. وأول من عرف عنهم التمثيل في هذه الأمة قدماء الرافضة؛ هشام بن الحكم الرافضي، وهشام بن سالم الجواليقي، وتلميذه داود الجواربي، كما حكى شناعاتهم أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين».

والفرق بينهما من وجهين:

١ ـ أنَّ التمثيل: لا بدّ أن يُقيّد بمماثل. وأما التكييف: فقد يكون مُقيدًا بمماثل، وقد يكون مُطلقًا. مثال ذلك: هذا الكتاب مثل هذا الكتاب لأنهما خرجا من مطبعة واحدة، فقد قيدت بمماثل معين. ولو سألك قرويٌّ أو أعرابي لم يرَ الطائرة في حياته: كيف تطير الطائرة؟ فقد تُجيبه بإحدى طريقتين: **الأولى:** أن تصف له وصفًا ذهنيًّا؛ فتقول: إنها تدرج على الأرض بسرعة، ثم تعمل أجنحتها على رفعها تدريجيًّا في أجواز الفضاء، إلخ، فتكون قد حكيت كيفية طيرانها دون تقييدها بمماثل. **والثانية:** أن تشبه حركة طيرانها بطائر معروف، يجري بساقيه على الأرض تدريجيًّا، وينشر جناحيه ثم يرتفع في السماء، فتكون قد قيدته بكيفيةٍ معهودة في الذهن. وبهذا الاعتبار، يكون التكييف أعم من التمثيل؛ فكل ممثل مكيف، ولا عكس.

٢ ـ أن التكييف يتعلق بالفعل، أما التمثيل فيشمل الذات والقدر والفعل؛ فقولك: كيفية جري هذا العدَّاء كجري الفرس، يختص بالسرعة فقط، وقولك: هذا «الحاسوب» مثل هذا «الحاسوب»، يشمل جميع صفاته وتصرفاته؛ لأنهما خرجا من مصنع واحد. وبهذا الاعتبار، يكون التمثيل أعم من التكييف، فكل مكيف ممثل، ولا عكس.

والمقصود أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة: يبرؤون إلى الله تعالى من التكييف والتمثيل، وبهذا تم القسم الأول، وهو طريقة أهل السُّنَّة والجماعة في الإثبات، فيثبتون ما أثبته الله لنفسه في كتابه، وما أثبته له نبيّه ﷺ في سُنَّته، مع الاحتراز مِن أمور أربعة: التحريف، والتعطيل، والتكييف، والتمثيل، فيُثبتون إثباتًا بلا تمثيل، ويُنزهون الله تنزيهًا بلا تعطيل.

القسم الثاني: **النفي**: تضمنت نصوص الكتاب والسُّنَّة ذكر صفات منفية؛ تنزيهًا لله تعالى عن النقص، والعيب، ومماثلة المخلوقين.

والواجب في باب النفي **أمران**:

١ - نفي ما نفاه الله تعالى عن نفسه، أو نفاه عنه نبيّه ﷺ: فكل صفة نفاها الله تعالى عن نفسه، أو نفاها عنه نبيّه ﷺ، فهي صفة نقص أو عيب أو مماثلة للمخلوق؛ والله منزه عن ذلك؛ كالنوم، قال ربنا ﷻ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فنفى الله تعالى عن نفسه النوم ومقدماته، والسِّنَة: النعاس. ونفاه عنه نبيّه ﷺ بقوله: «**إِنَّ اللهَ ﷻ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ**»[(١)].

٢ - إثبات كمال ضد الصفة المنفية: فلا بد أن يَتضمن النفيُ إثبات كمال الضد؛ لأن النفي المجرد لا يدل على كمال، إذ النفي سلب وعدم لا كمال فيه. مثال ذلك: قوله ﷻ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ۝٤٦﴾ [فصلت: ٤٦]، نفى الله تعالى عن نفسه الظلم؛ فالواجب نفي ما نفاه الله تعالى عن نفسه، واعتقاد كمال عدل الله؛ لأن ضد الظلم: العدل. مثال آخر: قال ربنا ﷻ: ﴿وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ ۝٦١﴾ [يونس: ٦١]، نفى الله ﷻ عن نفسه الجهل؛ فالواجب أولًا نفي ما نفاه الله عن نفسه، وأن نُثبت له كمال ضد الصفة المنفية، وهو كمال العلم.

وبهذا، يكون للنفي فائدة، وأما إذا كان نفيًا مجردًا، فإنه لا يدل على الكمال؛ لأنه قد يكون بسبب عدم القابلية، كما لو قال قائل: هذا الجدار لا يَظلم! لقيل له: الظلم ليس مِن صفات الجدران، فلا يكون مدحًا، بخلاف أن تقول: الجدار ليس ضعيفًا، أو: ليس معوجًا، ونحوه.

وربما يكون النفي بسبب العجز، كما قال أحد الشعراء يهجو قبيلة يقول:

---

(١) أخرجه مسلم رقم (١٧٩).

قُـبـيـلـةٌ لا يَـغـدِرُونَ بـذمّـةٍ ولا يظلمونَ الناسَ حبةَ خردلٍ[(١)]

فربما خُيِّل للسامع أنه يمدحهم؛ بأنهم لا يظلمون ولا يغدرون، والواقع أنه يهجوهم، ويريد أنهم بلغوا مِن الضعف والمهانة حدًّا لا يجرؤون فيه على ذلك. وكما قال الآخر:

فـإن قـومـي وإن كـانـوا ذي عـددٍ ليسوا من الشر في شيء وإن هانا[(٢)]

فهو وإن نفى عن قبيلته الشر لم يمتدحهم؛ بل كان في الحقيقة يهجوهم لكونهم لم يدفعوا عنه، عندما ظلَمَه غيره مِن غير قبيلته، ولم ينتصروا له، فأراد في ذلك أن يُبين عجزهم وضعفهم وهوانهم؛ بدليل قوله:

لو كنت من مازنٍ لم تستبح إبلي اللقيطة من ذهل ابن شيبانا

القسم الثالث: **ما لم يرد فيه نفي ولا إثبات**: الأصل أن كل ما يطلق على الله ﷿ نفيًا أو إثباتًا فلا بد أن يكون مورده الكتاب والسُّنَّة كما تقدم في كلام المصنف، لكن بعض الناس ينحت ألفاظًا وأوصافًا ويطلقها على الله ﷿، فيثبتها أو ينفيها بلا دليل نقلي؛ بل بمجرد العقل.

فالواجب في هذا الباب **أمران**:

١ ـ **التوقف في اللفظ**: فلا نطلقها على الله لا نفيًا ولا إثباتًا؛ لأنها ألفاظ مبتدعة، وما ينبغي لله تعالى وما يمتنع عليه أمر توقيفي؛ نقف فيه عند موارد النصوص، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

٢ ـ **الاستفصال عن المعنى**: أي: طلب التفصيل؛ فربما أراد معْنىً صحيحًا وربما أراد معنىً باطلًا؛ فإن أراد معنىً صحيحًا قبلناه، وإن أراد معنىً باطلًا رددناه.

مثال ذلك: لفظ «الجسم»: ليس في نصوص الكتاب والسُّنَّة نفي ولا إثبات هذا اللفظ، فهو وصف محدث لا يجوز التعبير به عما ينبغي لله أو

(١) الإصابة للحافظ ابن حجر: (٣/ ٥٨٣)، وابن قتيبة في الشعر والشعراء: (١/ ٣٣١)، وابن القيم في الصواعق المرسلة: (٢/ ٥٠٦).

(٢) العقد الفريد: (٢/ ٣٣٢)، والمثل السائر: (٢/ ٢٥١).

يمتنع عليه. لكن إن أردت بالجسم أن لله ﷻ ذاتًا لا تشبه الذوات، تقوم بها صفات؛ كالعينين، والوجه، واليدين، والسمع، والبصر، فهذا المعنى الذي أردت صحيح مقبول، لكنك أخطأت في التعبير، وإن أردت بالجسم أن الله تعالى مركب من أعضاء وأبضاع يفتقر بعضها إلى بعض، فهذا معنى فاسد مردود، ينزه الله عنه؛ لأن الجسم بهذا المعنى جسم المخلوق المركب من أبضاع وأعضاء وأجزاء يفتقر بعضها إلى بعض؛ كافتقار القلب إلى الرئتين، والرئتين إلى الكُليتين، ونحو ذلك. وهكذا كل ما يمكن أن يطلق من ألفاظ لم ترد في الكتاب ولا في السُّنَّة بنفي ولا إثبات؛ كالحيز، والحد، والجهة، وغيرها.

وعلى ضوء هذه القاعدة الثلاثية يسير العبد على نور من ربه؛ فكل ما أثبت الله لنفسه فأثبته ولا تبالِ بقول قائل، ولا استشناع مستشنع، وما نفى الله تعالى عن نفسه فانفه واعتقد ثبوت كمال ضده، وما أورد عليك مما ليس في الكتاب ولا في السُّنَّة نفيٌ له ولا إثبات فتوقف في لفظه، واستفصل عن معناه. وهذه القسمة الثلاثية قسمة عقلية حاصرة ليس فيها احتمال رابع.

فإن قيل: ما وجه الحصر بالكتاب والسُّنَّة؟

فالجواب عن ذلك بدلالة الشرع والعقل:

فأما الشرع: فلقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وأما العقل: فإن العقل يقطع بأنه لا يمكن الإخبار عن شيء من الأشياء، إلا بإحدى **ثلاث طرق**:

الطريق الأول: الرؤية المباشرة.

الطريق الثاني: رؤية مثيله.

الطريق الثالث: الخبر الصادق.

فالطريق الأول: ممتنع في حق الله؛ لأن أحدًا لم يرَ الله تعالى حتى يصفه، حتى النبي ﷺ على القول الصحيح لم ير ربه، فقد سئل: هل رأيت

ربك؟ فقال: «**نُورٌ، أَنَّى أَرَاهُ**»[(١)]، وقال في حديث آخر: «**حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»[(٢)].

والطريق الثاني: أشد امتناعًا، فإن الله ﷻ ليس كمثله شيء.

أما **الطريق الثالث:** فثابت، لكن الخبر الصادق الذي لا نقبل سواه هو خبر الله تعالى عن نفسه، أو خبر نبيّه المعصوم ﷺ عن ربه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الواسطية»: (فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ؛ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، وَأَصْدَقُ قِيلًا، وَأَحْسَنُ حَدِيثًا مِنْ خَلْقِهِ. ثُمَّ رُسُلُهُ صَادِقُونَ مُصَدَّقُونَ؛ بِخِلَافِ الَّذِينَ يَقُولُونَ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ)[(٣)]. فانحصر العلم بالله بالكتاب والسُّنَّة.

فقد اجتمع في خبر الله وخبر رسوله ﷺ مسوغات القبول:

- العلم المنافي للجهل.
- الصدق المنافي للكذب.
- البيان المنافي للفهاهة والعِيّ.
- النصح المنافي للغش وإرادة إضلال الخلق. فتعين القبول.

قوله: (خلق آدم بيده)؛ أي: بيديه، كما هو اللفظ القرآني، قال ربنا ﷻ مخاطبًا إبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، فأثبت الله تعالى لنفسه اليد بصيغة التثنية. والمفرد المضاف يعم، فلا ينافي التثنية ولا ينافي الجمع، كما تقول: رأيت الحادث بعيني، لا يفهم منه أن المتكلم أعور. أو تقول: مشيت إلى فلان برجلي، لا يفهم منه أن له قدمًا واحدة فقط.

فيعتقد أهل السُّنَّة والجماعة أن الله تعالى يدين كريمتين حقيقيتين مبسوطتين بالعطاء والنعم سحاءًا الليل والنهار، لا تشبهان أيدي المخلوقين.

وقد خالفهم في هذا الأمر **طائفتان:**

(١) أخرجه مسلم رقم (١٧٨).
(٢) أخرجه مسلم رقم (١٧٩).
(٣) العقيدة الواسطية: (ص٥٩).

الطائفة الأولى: أهل التمثيل: الذين زعموا أن يدي الله ﷻ كيدي المخلوق، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا. ولا شك أنهم محجوجون بالشرع، والعقل، والحس:

- **أما الشرع:** فلقول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤]، وقوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

- **وأما العقل:** فيقطع أن يكون الخالق الكامل من جميع الوجوه كالمخلوق الناقص من جميع الوجوه. لا شك أن هذا ممتنع ببداهة العقول.

- **وأما الحس:** فقد شهد أن اتفاق الأسماء لا يلزم منه اتفاق المسميات. فما أكثر الأشياء التي تتفق أسماؤها وتختلف حقائقها وكيفياتها بين المخلوقات نفسها، فكيف بين الخالق والمخلوق. مثال ذلك: الآدمي له يد، والباب له يد، وليست يدٌ كيد. والنملة لها قوة ترفع بها عودًا صغيرًا كقلامة الظفر، والفيل له قوة يستطيع أن يقتلع بها جذع شجرة، وليست قوة كقوة. فإذا كان هذا التفاوت حاصل بين المخلوقات، فكيف بين الخالق والمخلوق.

الطائفة الثانية: أهل التحريف، فقد شرقوا بهذه الآيات، ولم يقروا بها عينًا، ولم يطيبوا بها نفسًا، ولم يرفعوا بها رأسًا، وقالوا: يستحيل أن يكون لله تعالى يدان حقيقيتان! سبحان الله، أأنتم أعلم بالله من الله؟ أم أنتم أعلم بالله من رسول الله؟ وقد قال عن نفسه: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وزعموا أن المراد باليد: النعمة أو القدرة، حتى لا يتبادر إلى الذهن معنى التمثيل! **والرد عليهم أن يقال:** إن الداء لا يعالج بالداء، وإنما يعالج بالدواء؛ فقد فررتم من التمثيل فوقعتم في التعطيل. وكان الواجب عليكم أن تعطوا النصوص حقها، وتحملوها على مراد قائلها. ودعواكم هذه دعوى ساقطة، **لأسباب:**

أولًا: أن تفسيركم اليد بأنها النعمة أو القدرة مخالف لظاهر النص. والأصل في الكلام أن يحمل على ظاهره لا على مجازه، ولا يجوز حمله

على المجاز إلا لدليل ملزم، وهو ما يسميه أهل اللغة (القرينة). وظاهر النص أنهما يدان حقيقيتان لائقتان به سبحانه. ولا يوجد دليل يلزم بخلاف ذلك. فلو قلت مثلًا: رأيت أسدًا؛ فالأصل أني رأيت أسدًا حقيقيًّا؛ فإن أشرت إلى رجل شجاع، فقد دلت القرينة أن مرادي بالأسد المجاز لا الحقيقة. هذا إذا قلنا بجواز المجاز، مع أن المسألة خلافية.

ثانيًا: إن طريقتكم مخالفة لإجماع السلف: فلا يمكن لهؤلاء المبتدعة أن يأثروا كلمة عن السلف أنهم فسروا اليد بالنعمة أو القدرة، وهم خير القرون، وأعلم الناس بالتنزيل والتأويل؛ بل نجزم أن السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم رضوان الله عليهم ورحمهم، قد أجمعوا على أن لله تعالى يدين حقيقيتين. فإن قالوا لنا: هاتوا لنا نصًّا يدل على إجماعهم. فالجواب أن يقال: بل أنتم الذين تطالبون بدليل على خلاف هذا؛ لأن قولكم ناقل عن الأصل، والسلف قد سمعوا الآيات من فِي رسول الله ﷺ وقرؤوها وتدبروها ولم يستشكل أحد منهم معناها، فدل ذلك على إجماعهم على حملها على ظاهرها اللائق بالله تعالى، ولو كان الأمر على خلاف ذلك لاستشكلوها، وسألوا النبي ﷺ عن مجازها، أفلا يسعكم ما وسعهم؟ ومع ذلك نقل عنهم نصوص دالة على إجماعهم على حملها على ظاهرها، فقد روى أبو بكر البيهقي في «الأسماء والصفات» بإسناد صحيح عن الأوزاعي، قال: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السُّنَّة من صفاته».

ثالثًا: إن تفسيركم اليد بالنعمة أو القدرة ممتنع؛ لأن اليد وردت في كتاب الله ﷻ بصيغة التثنية، ولو فسرت بالنعمة أو القدرة للزم عليه لوازم باطلة:

- أن يكون لله نعمتان فقط! وقد قال: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ [النحل: ١٨].

- أن يكون لله تعالى قدرتان! والله تعالى له قدرة واحدة، هي صفته بالإجماع.

- لو كان المراد باليد القدرة لما كان لآدم عليه السلام مزية على سائر المخلوقات؛ لأن الله عز وجل قد خلق جميع المخلوقات بقدرته، لكنه شرف آدم عليه السلام، بأن خلقه بيديه الكريمتين، ولذلك، أسجد له ملائكته.

- لو كان المراد باليد القدرة، لاحتج إبليس على ربه وقال: وأنا خلقتني بقدرتك. ولكنه لم يقل؛ لأن إبليس في هذا المقام أفقه منهم، فقد علم أن الله تعالى قد خلق آدم بيديه الكريمتين.

رابعًا: إن اليدين في نصوص الكتاب والسُّنَّة قد وردتا على صيغ وأوجه متنوعة تمنع أن يكون المراد بهما القدرة أو النعمة، وتدل على أن المراد بهما اليدان الحقيقيتان، فإن الله سبحانه وتعالى وصف يديه بالقبض والبسط والطي والهز والأصابع، ونحو ذلك من أوصاف الأيدي. يقول الله عز وجل: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، وفي «الصحيح»: «**الْقُلُوب بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابعِ اللهِ يُقَلِّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ**»[١].

قوله: (و﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، **بلا اعتقاد كيف**) مبسوطتان بالعطاء والنعم، قال صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّ يَمِينَ اللهِ مَلأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مَا فِي يَمِينِهِ**»[٢].

وهذه الآية ردٌّ على اليهود الذين قالوا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، أرادوا بذلك وصف الله بالبخل، فقال: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]، هذا دعاء عليهم. قال ابن كثير: (وَهَكَذَا وَقَعَ لَهُمْ، فَإِنَّ عِنْدَهُمْ مِنَ الْبُخْلِ وَالْحَسَدِ وَالْجُبْنِ وَالذِّلَّةِ أَمْرٌ عَظِيمٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ۝٥٣ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَـٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ۝٥٤ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ

(١) أخرجه الترمذي رقم (٢١٤٠)، وابن ماجه رقم (٣٨٣٤).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٧٤١٩)، ومسلم رقم (٩٩٣).

عَنْهُۚ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ﴿٥٥﴾﴾ [النساء: ٥٣ ـ ٥٥]، وقال تعالى: ﴿ضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيۡنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبۡلٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبۡلٖ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ الآية [آل عمران: ١١٢])(١).

قال بعض السلف: لا تجد اليهودي إلا بخيلًا. وهذا أمر قد أطبق عليه البشر؛ متقدموهم ومتأخروهم، حتى في الأدبيات العالمية يصفون اليهودي بالبخل والشح والذلة.

قوله: (**بلا اعتقاد كيف**): تقدم أن أهل السُّنَّة والجماعة يحترزون في مقام الإثبات من التمثيل والتكييف؛ فمن خطر بباله شيء من ذلك، فليعلم أن الله ليس كذلك؛ فالله تعالى لا تبلغه الأوهام ولا تدركه العقول. فالواجب إثبات اللفظ والمعنى، وتفويض الكيفية. ولا يلزم من إثبات المعنى تكييفًا، فإن المعنى يكون مطلقًا في الأذهان، والتكييف يكون مقيدًا في الأعيان.

قوله: (**وأنه عَزَّ وَجَلَّ استوى على العرش، بلا كيف**): هذا مبحث الاستواء، وهو من المسائل الفاصلة بين أهل السُّنَّة والجماعة ومخالفيهم.

يعتقد أهل السُّنَّة والجماعة أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ استوى على عرشه استواءً حقيقيًّا؛ بمعنى أنه علا عليه علوًّا حقيقيًّا يليق بجلاله وعظمته لا يشبه استواء المخلوقين. وأنه لا يجوز تحريف صفة الاستواء إلى أي معنى من المعاني المجازية المزعومة؛ بل يجب حمله على الحقيقة.

وقد وردت كلمة «استوى» في القرآن العظيم على **ثلاثة استعمالات**:

١ ـ **مطلقة، غير مقرونة بحرف جر**: كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، فمعناها حينئذٍ: كمل وبلغ الغاية والمنتهى. ومنه قولنا: استوى الزرع؛ أي: كمل نموه واشتد، وقولنا: استوى الطعام؛ أي: كمل نضجه.

٢ ـ **معداةً بـ«إلى»**: كقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾ [فصلت: ١١]، فمعناها حينئذٍ: قصد بإرادة تامة.

(١) تفسير القرآن العظيم، ت: سلامة (٣/١٤٦).

٣ ـ معداةً بـ «على»: كما في قوله: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [الزخرف: ١٣]، وفي قوله: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]؛ فمعناها حينئذ: علا؛ أي: لتعلوا على ظهور الفلك والأنعام، وإذا علوت أنت ومن معك على ظهر السفينة واستقررتم عليها.

وهكذا جاءت في سبع آيات ذكر الله تعالى فيها صفة الاستواء؛ فقد أخبر سبحانه عن نفسه في ستة مواضع من كتابه، بلفظ واحد، فقال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤، يونس: ٣، الرعد: ٢، الفرقان: ٥٩، السجدة: ٤، الحديد: ٤]، وفي موضع سابع قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥].

واستوى في لغة العرب لها أربعة معانٍ: علا، وارتفع، وصعد، واستقر. فلا يجوز أن نفسر القرآن إلا بلغة العرب؛ لأنه نزل بلسان عربي مبين. أما أهل التعطيل فقد أنكروا أن يكون الله تعالى قد استوى استواءً حقيقيًّا؛ بمعنى: علا على عرشه واستقر عليه، وقالوا: المراد بالاستواء الاستيلاء. معنى استوى في زعمهم: استولى، ولا شك أن هذا تحريف، وإن سموه تأويلًا.

والرد عليهم من وجوه متعددة:

الوجه الأول: مخالفة ظاهر النص: والأصل أن يحمل الكلام على حقيقته. فكيف تحملون الاستواء على الفلك والأنعام في آية الزخرف على المعنى الحقيقي، ولا تصنعون ذلك في آيات استواء الله على عرشه، مع أنها كلها قد تعدت بـ«على»؟! سبحان الله! لماذا تكيلون بمكيالين؟! قالوا: لأن حملها على الحقيقة يستلزم التمثيل. قلنا: استواؤه يليق به، كما أنكم تثبتون له سمعًا ليس كسمع المخلوق وبصرًا ليس كبصر المخلوق، فأثبتوا له استواءً ليس كاستواء المخلوق، سواء بسواء.

ولا دليل لأهل التحريف من كلام العرب، على أن استوى تأتي بمعنى استولى؛ بل إن أئمة العربية كابن الأعرابي، والخليل بن أحمد، وغيرهما، أنكروا ذلك.

الوجه الثاني: مخالفة إجماع السلف: لم ينقل عن السلف كلمة واحدة في تفسير الاستواء بالاستيلاء، ولم يزل الصحابة والتابعون وتابعوهم يقرؤون هذه الآيات السبع ويجرونها على ظاهرها، لم يتكلفوا حملها على هذه المعاني المحدثة؛ بل أمرُّوها كما جاءت لفظًا ومعنىً، ولم يتعرضوا لها بإنكارٍ أو تحريفٍ أو تفويض.

الوجه الثالث: يلزم على تفسيركم الاستواء بالاستيلاء لوازم باطلة لا مفر **منها:**

أحدها: أن لا يكون الله سبحانه وتعالى حين خلق السمٰوات والأرض مستوليًا على عرشه! لقوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]؛ (ثم): حرف جر يفيد الترتيب والتراخي، فلازم قولكم أنه حين خلق السمٰوات والأرض لم يكن مستوليًا على عرشه.

الثاني: أن ذلك لم يحصل إلا بممانعة ومغالبة! لأن الاستيلاء يتطلب ذلك! وهذا ممتنع في حق الله، فقد أسلم له كل شيء وأذعن، قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت: ١١].

الثالث: أن يكون الله تعالى قد استوى على كل شيء! لأنه إذا كان الاستواء والاستيلاء عندكم بمعنى واحد، لزمكم أن تقولوا: استوى على الأرض، واستوى على البيت، واستوى على الشجر، واستوى على الحجر.

الرابع: أنه لا مزية للعرش على سائر المخلوقات! إذ الجميع تحت قهره وسلطانه، فلمَ خصه بالذكر دون غيره؟!

فهذه اللوازم الملجئة تأخذ بخناقهم، فإن التزموها ـ ولا أراهم ـ كفروا، وإن تبرؤوا منها لزمهم الرجوع عن مقالتهم؛ وهذا دليل على أنَّ مقالات أهل البدع مُتهافتة متناقضة، لا تطرد على قانون واحد، بينما مقالة أهل الحق مطردة متناسقة يصدق بعضها بعضًا؛ لأنهم معتصمون بنصوص الكتاب والسُّنَّة.

ومناقشة هذه المسائل التي قد تنبو على السمع أحيانًا، ويرد فيها بعض

الجمل التي لم يتعود المؤمن على سماعها في جنب الله، من باب الاضطرار؛ لأجل مقارعة الشبهة بالحجة وإبطال مقالات أهل البدع، وإلا، فإنه يكفي المؤمن أن يقرأ كتاب الله، ويعتقد له المثل الأعلى، وينزه ربه ﷻ عن صفات النقص. لكن أهل البدع ألجؤوا أهل السُّنَّة إلى الخوض في هذه المناقشات؛ فانتصبوا لإبطال دعاويهم، وكشف زيفها.

نقل القاضي أبو يعلى الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ عن إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختلي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب (العظمة) بإسناده عن أبي عمروٍ البصري قال: كان أول من خرّج هذه الأحاديث؛ أحاديث الرؤية، وجمعها من البصريين: حماد بن سلمة، فقال له بعض إخوانه: يا أبا سلمة، لقد سبقت إخوانك بجمع هذه الأحاديث في الوصف، قال ـ أي: أبو عمرو ـ: لقد سمعت حماد بن سلمة يقول: إنه والله ما دعتني نفسي إلى إخراج ذلك إلا أني رأيت العلم يُخرج، رأيت العلم يُخرج، رأيت العلم يُخرج يقولها ثلاثًا، وهو ينفض كفه، فأحببت إحياءه وبثه في العامة، لئلا يطمع في خرجه أهل الأهواء[١]. أي: أنه انتدب لبيان الحق في هذه المسائل الشريفة خشية أن يخرجها أهل الأهواء على أوجه مستكرهة، تنافي مراد الله تعالى، ومراد نبيّه ﷺ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في الجواب على من طالبه من قضاة زمانه ألا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام، ولا يكتب بها إلى البلاد، ولا في الفتاوى المتعلقة بها، قال ما نصه: (إن سلف الأمة وأئمتها ما زالوا يتكلمون ويفتون ويحدثون العامة والخاصة بما في الكتاب والسُّنَّة من الصفات. وهذا في كتب التفسير والحديث والسنن أكثر من أن يحصيه إلا الله)[٢]. وذكر أمثلة من مصنفات السلف المتقدمين.

فالكلام في الصفات على ضربين:

- **بحق**: وهو: روايتها، وقراءتها، وفهم معانيها، والتفكر والتدبر في

---

(١) إبطال التأويلات، لأبي يعلى (١/ ٥٠).
(٢) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٦/ ٣٣٦).

آثارها ومقتضياتها. فهذا أشرف العلوم وأفضل ما اكتسبته القلوب، وعنيت به العقول. وهذه طريقة السلف؛ أهل الحديث.

- **بباطل**: وذلك بردها وتحريفها والإلحاد فيها؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠]؛ كطريقة المتكلمين الذين اشتغلوا بعلم الكلام، وتقرير العقائد بمقتضى النظر العقلي، وهجروا ما كان عليه السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ من الرواية والدراية.

دخل على الإمام مالك؛ إمام دار الهجرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، رجل فقال: يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فأطرق الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ساعة، وعلته الرحضاء ـ يعني: ارفَضَّ جسده عرقًا ـ؛ تعظيمًا لجنب الله؛ أن يسأل أحد عن كيفية صفة من صفاته، ثم رفع رأسه وقال أربع جمل: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وما أظنك إلا صاحب بدعة، ثم أمر به فأُخرج من المسجد[(١)].

فقوله: الاستواء معلوم؛ أي: معلوم معناه في لغة العرب، فإن الله تعالى قد خاطب عباده بلسان عربي مبين، وأمرهم بتدبره، فقال: ﴿كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ مُبَـٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَـٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]، ولم يستثنِ تعالى شيئًا من آياته، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ [الزخرف: ٣]، ولم يستثنِ تعالى شيئًا من تنزيله. واحذر من تحريفات بعض المتأخرين، الذين زعموا أن معنى قوله: (الاستواء معلوم)؛ أي: معلوم وروده في القرآن! فهذا زعم ساقط متهافت؛ لأن السائل نفسه قدم بذكر آية، فلا يخفاه ورود ذكر الاستواء في القرآن، فكيف يحمل جواب مالك على تحصيل حاصل؟!

وقوله: (والكيف مجهول)؛ يعني: كيفية صفة الله عَزَّ وَجَلَّ مجهولة بالنسبة لنا، لا يمكننا دركها؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٣/ ٤٤١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٤٠٨)، وصححه الذهبي وشيخ الإسلام والحافظ ابن حجر. انظر: مختصر العلو (ص١٤١)، مجموع الفتاوى (٥/ ٣٦٥)، فتح الباري (١٣/ ٥٠١) بألفاظ متقاربة ومعنى متحد.

[طه: ١١٠]؛ فهذا أمر ممتنع علينا، لا تحيط به عقولنا، ولا تبلغه أوهامنا.
وفي رواية أخرى أنه قال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول).

وقوله: (والإيمان به واجب): لأن الله ﷻ أخبر عنه في كتابه، وأخبر عنه نبيُّه ﷺ في سُنَّته، فوجب الإيمان به..

وقوله: (والسؤال عنه بدعة): لأن الصحابة رضوان الله عليهم لم يكونوا يسألون عن كيفيات صفات الله، وحاشاهم؛ فالله أعظم قدرًا في قلوبهم من أن يتسلل أو يتطرق إليها ذلك.

فهذا جواب سديد، من إمام رشيد، يُعمله أهل السُّنَّة في كل ما يشبهه، فلو قال قائل: كيف ينزل؟! فجوابه: النزول معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وهكذا.

قوله: (**فإن الله تعالى أنهى إلى أنه استوى على العرش، ولم يذكر كيف كان استواؤه ﷻ**) هذه جملة تعليلية لما قرره من وجوب الإيمان بالاستواء بلا كيف؛ فالواجب الوقوف عند موارد النصوص. ومعنى قوله: (أنهى)؛ أي: أبلغ. قال ابن منظور: (والإنهاء: الإبلاغ. وأنهيت إليه الخبر فانتهى، وتناهى؛ أي: بلغ. وأنهيت إليه السهم؛ أي: أوصلته إليه)[١].



(١) لسان العرب (١٤/ ٣١٤).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وأنه مالك خلقه، وأنشأهم لا عن حاجة إلى ما خلق ولا معنى دعاه إلى أن خلقهم، لكنه فعال لما يشاء ويحكم ما يريد، لا يسأل عما يفعل، والخلق مسؤولون عما يفعلون).

الشرح

قوله: (وأنه مالك خلقه): تقدم ذكر أدلة الربوبية من الخلق والملك والتدبير، عند الكلام على مراتب الإيمان بالله تعالى، بما أغنى عن إعادته.

قوله: (وأنشأهم لا عن حاجة إلى ما خلق): الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يخلق الخلق ليستكثر بهم من قلة، ولا ليستعز بهم من ذلة، سبحانه وبحمده، هو الغني الحميد، وخلقه محتاجون إليه، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر: ١٥].

قوله: (ولا لمعنى دعاه إلى أن خلقهم): أي: لا لسبب أحوجه سبحانه إلى خلقهم، فتكون هذه الجملة تأكيدًا لما سبق.

ولا ريب أن الله خلق الخلق لحكمة، لا لمحض المشيئة، كما تقول الأشاعرة، نفاة الحكمة والتعليل في أفعال الله، فقد قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦]، وهو معنىً مراد لله عَزَّ وَجَلَّ، محبوب له، وبه تظهر معاني أسمائه وصفاته، فيضرع إليه خلقه، ويبتهلون إليه، ويألهونه محبة وخوفًا، ورجاءً، وتوكلًا، إلى غير ذلك، فهو سبحانه يحب أن يذكر، ويحب أن يشكر. قال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ﴾ [الزمر: ٧].

فجميع أفعال الله تعالى مقرونة بحكمته، وهو منزه عن العبث، فكما أنه حكيم في شرعه، فإنه حكيم في خلقه وقدره. لكن الحكمة قد تظهر لنا، وقد

تغيب عنا، وغيابها لا يعني عدمها، فإنه سبحانه العليم الحكيم. ولتقرير هذا المعنى الشريف أسس ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه البديع: «شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل».

قوله: (لكنه فعال لما يشاء): قال تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [هود: ١٠٧، البروج: ١٦]؛ فهو سبحانه وبحمده لم يزل فعالًا؛ فمفعولاته لم تزل ولا تزال تحدث وتفنى، وهو سبحانه الأول فليس قبله شيء، والآخر فليس بعده شيء. والفعل من صفات الحي العليم القدير.

قوله: (ويحكم ما يريد): قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾﴾ [المائدة: ١].

وحكمه سبحانه نوعان: شرعي، وقدري؛ فالشرعي قد يقع وقد لا يقع، والقدري لا بد من وقوعه.

قوله: (لا يسأل عما يفعل، والخلق مسؤولون عن ما يفعلون): قال تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣]؛ فكل هذه المعاني الإيمانية، والجمل العقدية، مستمدة من القرآن العظيم، دالة على كمال ربوبيته سبحانه في خلقه وملكه وتدبيره.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وأنه مدعو بأسمائه، موصوف بصفاته التي سمى ووصف بها نفسه، وسماه ووصفه بها نبيه عليه الصلاة والسلام، لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، ولا يوصف بنقصٍ أو عيبٍ أو آفة، فإنه عَزَّ وَجَلَّ تعالى عن ذلك).

الشرح

هذه جمل مكررة، تقدم بيانها. لعل التكرار وقع بسبب اختلاف النسخ، أو تصرف النساخ.

قوله: (**ولا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء**): قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]؛ فقد نجى إبراهيم من النار، وقال لها: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾﴾ [الأنبياء: ٦٩]، وفلق البحر لموسى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾﴾ [الشعراء: ٦٣]، وشق القمر لمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلقتين، حتى رؤي جبل أبي قبيس بينهما!

وفي هذا درسٌ بليغ، وفائدة إيمانية للعبد؛ أن يعلم أن الله تعالى لا يعجزه شيء؛ فإذا ضاقت بك السبل، واشتد عليك الكرب، وسدت في وجهك الأبواب، فارفع يديك إلى خالقك الذي لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، مهما كان طلبك، فإنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير. قال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧، يونس: ١٠٧]، وقال: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢].

قوله: (**ولا يوصف بما فيه نقص أو عيب أو آفة، فإنه عَزَّ وَجَلَّ تعالى عن ذلك**): فقد نزه الله نفسه عن التعب، فقال: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق: ٣٨]، وعن السِّنَة والنوم، فقال: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]،

وعن النسيان، فقال: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ۝﴾ [مريم: ٦٤]، ونحو ذلك.

ولهذا، كان من طريقة أهل السُّنَّة والجماعة أن نفي الصفة إثبات لنقيضها، وهذا مما قرره عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في رده على بشر المريسي في كتابه «نقض الإمام عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عَزَّ وَجَلَّ من التوحيد».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والنقص ضد الكمال، وذلك مثل أنه قد عُلم أنه حيّ، والموت ضد ذلك، فهو منزه عنه. وكذلك النوم والسِّنَةُ ضد كمال الحياة، فإن النوم أخو الموت. كذلك اللُّغُوب نقص في القدرة والقوة. والأكل والشرب ونحو ذلك من الأمور، فيه افتقار إلى موجود غيره. كما أن الاستعانة بالغير والاعتضاد به ونحو ذلك، يتضمن الافتقار إليه والاحتياج إليه، وكل من يحتاج إلى من يحمله أو يعينه على قيام ذاته أو أفعاله فهو مفتقر إليه ليس مستغنيًا بنفسه، فكيف من يأكل ويشرب، والآكل والشارب أجوف، والمُصْمَتُ الصمد أكمل من الآكل الشارب، ولهذا، كانت الملائكة صمدًا لا تأكل ولا تشرب.

وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به، وكل نقص تنزه عنه مخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك. والسمع قد نفى ذلك في غير موضع؛ كقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝﴾، والصمد الذي لا جوف له، ولا يأكل ولا يشرب. وهذه السورة هي نسب الرحمٰن، وهي الأصل في هذا الباب. وقال في حق المسيح وأمه: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]؛ فجعل ذلك دليلا على نفي الألوهية، فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الأَوْلَى والأحرى. والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب، فالغني المنزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك؛ بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى موصوف بالعمل والفعل، إذ ذلك من صفات الكمال، فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل.

وهو سبحانه منزه عن الصاحبة والولد، وعن آلات ذلك وأسبابه.

وكذلك البكاء والحزن هو مستلزم للضعف والعجز، الذي ينزه الله عنه؛ بخلاف الفرح والغضب، فإنه من صفات الكمال، فكما يوصف بالقدرة دون العجز، وبالعلم دون الجهل، وبالحياة دون الموت، وبالسمع دون الصمم، وبالبصر دون العمى، وبالكلام دون البكم؛ فكذلك يوصف بالفرح دون الحزن، وبالضحك دون البكاء، ونحو ذلك)[(١)].

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (ص١٤١ ـ ١٤٤).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

۞ (وخلق آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ بيده، ويداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء، بلا اعتقاد كيف يداه؛ إذ لم ينطق كتاب الله تعالى فيه بكيف).

۞ (ولا يعتقد فيه الأعضاء والجوارح، ولا الطول، والعرض، والغلظ، والدقة، ونحو هذا مما يكون مثله في الخلق، [فإنه ليس كمثله شيء] (تبارك وجه ربنا ذي الجلال والإكرام).

۞ (ولا يقولون: إن أسماء الله غير الله كما يقوله المعتزلة والخوارج وطوائف من أهل الأهواء).

الشرح

تقدمت هذه الجمل في أول الاعتقاد، فلعل هذا من اختلاف النسخ، أو تصرف النساخ، كما سبق.

قوله: (**ولا يعتقد فيه الأعضاء والجوارح، ولا الطول والعرض، والغلظ والدقة، ونحو هذا مما يكون مثله في الخلق، فإنه ليس كمثله شيء**): وهذه القطعة تتضمن نفي ألفاظ لم يرد نفيها ولا إثباتها في الكتاب ولا في السُّنَّة، وهي: الأعضاء، والجوارح، والطول، والعرض، والغلظ، والدقة؛ بل مسكوت عنها. والقاعدة المقررة في مثل ذلك: التوقف في لفظها، والاستفصال عن معناها. ونعتذر للمصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بتقييدها بقوله: (ونحو هذا مما يكون مثله في الخلق)؛ يعني: أنه أراد نفي ما كان على وجه مماثلة المخلوقين.

وفي مقام الاستفصال عن المعنى؛ إن أريد بالأعضاء والجوارح كما للمخلوقين؛ يعني: يد كيد المخلوق، ووجه كوجه المخلوق، وعينين كعيني المخلوق ونحو هذا، فهذا معنىً باطل مردود، فإن الله تعالى ليس كمثله شيء.

وإن أراد بذلك ما أثبت الله لنفسه من الصفات الخبرية، فهو حق ثابت لله على الوجه اللائق به.

قوله: (تبارك وجه ربنا ذي الجلال والإكرام): هكذا بلفظ (ذي)! والأولى موافقة القرآن؛ لأنه حين ذكر الوجه قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، وحين ذكر الاسم قال: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٧٨﴾ [الرحمٰن: ٧٨].

(ذو)؛ بمعنى: صاحب، والجلال: العظمة، والإكرام؛ أي: أنه يكرم أولياءه، كما أن أولياءه يكرمونه.

قوله: (ولا يقولون: إن أسماء الله غير الله كما يقوله المعتزلة والخوارج وطوائف من أهل الأهواء): هذه مسألة (الاسم والمسمى)، وهي مسألة كلامية محدثة، قال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما القول في الاسم؛ أهو المسمى أم غير المسمى؟ فإنه من الحماقات الحادثة، التي لا أثر فيها فيتبع، ولا قولٌ من إمامٍ فيستمع؛ فالخوض فيه شين، والصمت عنه زين، وحسب امرئٍ من العلم به، والقول فيه، أن ينتهي إلى قول الله عز وجل ثناؤه الصادق وهو قوله: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ويعلم أن ربه هو الذي ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ۝٦﴾ [طه: ٥، ٦]. فمن تجاوز ذلك فقد خاب وخسر وضل وهلك)[(١)].

وقد أحدثها المعتزلة والخوارج وليست من مسائل أهل الإسلام. قال شارح الطحاوية: (وَطَالَمَا غَلِطَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ، وَجَهِلُوا الصَّوَابَ فِيهِ: فَالِاسْمُ يُرَادُ بِهِ الْمُسَمَّى تَارَةً، وَيُرَادُ بِهِ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ أُخْرَى؛ فَإِذَا قُلْتَ: قَالَ اللهُ كَذَا، أَوْ سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ـ فَهَذَا الْمُرَادُ بِهِ الْمُسَمَّى نَفْسُهُ. وَإِذَا قُلْتَ: اللهُ اسْمٌ عَرَبِيٌّ، وَالرَّحْمٰنُ اسْمٌ عَرَبِيٌّ، وَالرَّحْمٰنُ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى، وَنَحْوَ ذَلِكَ ـ فَالِاسْمُ هَاهُنَا لِلْمُسَمَّى، وَلَا يُقَالُ غَيْرُهُ؛ لِمَا

(١) صريح السُّنَّة، لابن جرير الطبري (٢٦).

فِي لَفْظِ الْغَيْرِ مِنَ الْإِجْمَالِ؛ فَإِنْ أُرِيدَ بِالْمُغَايَرَةِ أَنَّ اللَّفْظَ غَيْرُ الْمَعْنَى فَحَقٌّ، وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا اسْمَ لَهُ، حَتَّى خَلَقَ لِنَفْسِهِ أَسْمَاءً، أَوْ حَتَّى سَمَّاهُ خَلْقُهُ بِأَسْمَاءٍ مِنْ صُنْعِهِمْ: فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الضَّلَالِ وَالْإِلْحَادِ فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى)[١].

و**الخوارج**: طائفة أخبر عنهم النبي ﷺ قبل أن يوجدوا، فقال ﷺ: «**يَخْرُجُ فِيكُمْ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَعَمَلَكُمْ مَعَ عَمَلِهِمْ، وَيَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»[٢]، فوقع ما أخبر به النبي ﷺ؛ فحين اختلف المسلمون؛ فصار شيعةٌ لعلي، وشيعةٌ لمعاوية، رضي الله عنهما، مرقت مارقة وهم الخوارج الحرورية، وكفَّروا الفريقين، وقالوا: إنهما حكَّما الرجال في كتاب الله، فندب علي بن أبي طالب رضي الله عنه الصحابة من المهاجرين والأنصار إلى قتالهم وقال: هؤلاء الذين قال عنهم رسول الله ﷺ: «**لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ ﷺ لَنَكَلُوا عَنِ الْعَمَلِ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَضُدٌ وَلَيْسَتْ لَهُ ذِرَاعٌ، عَلَى عَضُدِهِ مِثْلُ حَلَمَةِ الثَّدْيِ، عَلَيْهِ شَعَرَاتٌ بِيضٌ**»[٣]، وذكرهم بقول النبي ﷺ: «**لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**»[٤]، وأخبرهم علي بما أخبره به النبي ﷺ، وقال: قاتلوهم! فوالله لا يقتل منا إلا عشرة، ولا ينجوا منهم إلا عشرة. فوقعت معركة النهروان.

وقد كان عددهم كثيرًا، لكن لما ناظرهم ابن عباس رضي الله عنهما، أقنع بعضهم وردّهم إلى الحق، فرجع منهم بضعة آلاف، وهذا من فضل العالم. فوقعت المعركة بين أصحاب علي رضي الله عنه وعنهم، وفيهم جمهور الصحابة من المهاجرين والأنصار، فكسروهم، ثم طلب علي رضي الله عنه أن يبحث عن ذي

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، ت: الأرناؤوط (١/ ١٠٢).
(٢) أخرجه البخاري رقم (٥٠٥٨)، ومسلم رقم (١٠٦٤).
(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٦٩).
(٤) أخرجه البخاري رقم (٣٣٤٤)، ومسلم رقم (١٠٦٤).

الثدية، فبحثوا فلم يجدوه، فتغير وجهه رضي الله عنه، وقال: والله ما كَذبت، ولا كُذبت، وخرج بنفسه إلى المعسكر، وجعل يطوف بين القتلى، فوجد جثثًا متراكمة، فأمر بنزحها، فإذا ذو الثدية أسفل منها، وإذا على عضده مثل حلمة الثدي عليها شعرات! فكبَّر وكبر المسلمون[١].

فهؤلاء الخوارج قد أعملوا السيف في أهل الإسلام، وقالوا: إن مرتكب الكبيرة كافر، ووافقوا المعتزلة، لاحقًا، في باب الصفات والقدر.

والمعتزلة: أول من قال بمقالتهم رجل يقال له: واصل بن عطاء، كان في حلقة سيد التابعين الحسن البصري رحمه الله فسأله سائل عن حكم مرتكب الكبيرة كافر هو أو مؤمن؟ فأطرق الحسن رحمه الله ليصوغ جوابًا، فابتدر واصل بن عطاء وقال: إنه ليس بكافر ولا مؤمن، إنه في منزلة بين منزلتين! فابتدع قولًا لم يسبق إليه في الإسلام، وهو القول بالمنزلة بين المنزلتين، ثم قام إلى سارية من سواري المسجد يقرر مذهبه، واعتزل، فقال الحسن رحمه الله: اعتزلنا واصل. فسموا من ذلك الحين بالمعتزلة.

وقد استقر مذهبهم على ما يسمونه بالأصول **الخمسة**:

أحدها: التوحيد: ويقصدون به نفي الصفات.

الثاني: العدل: ويقصدون به إنكار القدر.

الثالث: المنزلة بين المنزلتين: ويقصدون به سلب الفاسق الملِّي وصف الإيمان.

الرابع: الوعد والوعيد: ويقصدون به إنكار الشفاعة لعصاة الموحدين.

الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ويقصدون به الخروج على الولاة.

فقول المعتزلة والخوارج: إن أسماء الله غير الله، يريدون بها إنكار صفات الله. وسر المسألة: أنهم إذا جعلوها غيره، فكل ما سوى الله مخلوق،

(١) أخرجه أبو داود رقم (٤٧٦٨ و٤٧٦٩).

فيؤدي ذلك إلى إنكار أن تكون صفةً لله؛ لأنه لا يمكن أن تكون صفة القديم ـ حسب تعبيرهم ـ محدثة، فيتعين نفيها. وهذا الذي حمل إمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ على مجابهتهم زمن المحنة، حين حمل المأمون والمعتصم والواثق الناس على مقالة المعتزلة: أن القرآن مخلوق، فأبى الإمام أحمد وقال: القرآن منزل غير مخلوق. وبعض الناس لا يدرك ثمرة الخلاف في هذه المسألة، فيظن أنه خلاف لفظي! والحق أنه حقيقي، بعيد الغور، شديد الخطر. لكن الله عَزَّ وَجَلَّ عصم الدين وأهله بالإمام أحمد، وثبته في تلك المحنة، فصبر في ذات الله، حتى عاد الأمر إلى نصابه. ولهذا، قال علي بن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ: إن الله تعالى نصر الإسلام بأبي بكر عام الردة، وبأحمد عام المحنة.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

۞ (ويثبتون أن له وجهًا، وسمعًا، وبصرًا، وعلمًا، وقدرةً، وقوةً، وكلامًا، لا على ما يقوله أهل الزيغ من المعتزلة وغيرهم، ولكن كما قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، وقال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝٥٨﴾ [الذاريات: ٥٨]).

۞ (فهو تعالى ذو العلم، والقوة، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، كما قال تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ۝٣٩﴾ [طه: ٣٩]، ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: ٣٧]).

الشرح

تضمنت هذه القطعة من كلام المصنف إثبات جملة من الصفات الخبرية والمعنوية التي ينكرها المعتزلة وغيرهم من أهل التعطيل، وذكر الأدلة القرآنية على إثبات لفظ الصفة؛ كالعلم، والعزة، والقوة. وذلك أن المعتزلة يثبتون الأسماء مجردة من الصفات، زعمًا منهم أن إثبات الصفات يلزم منه تعدد القدماء! ويجعلون الأسماء أعلامًا محضة تدل على الذات، ولا تفيد معاني الصفات؛ فلا فرق عندهم بين السميع والبصير والعليم والقدير. ويزعمون أن من أثبت عالمًا بعلم فقد أثبت قديمين! وقد تقدم إبطال هذا الزعم وبيان تهافته. فالصفة تقوم بالموصوف، ليست منفكةً عنه، قائمةً بنفسها، وهذا أمر مدرك ببداهة العقول.

وصفات الله **نوعان**:

١ ـ **صفات ذاتية**: وهي المتعلقة بذاته سبحانه، التي لا يتصور انفكاكها عنه؛ بل هو متصف بها دائمًا وأبدًا؛ كالعلم، والسمع، والبصر، والحياة، فلا يمكن أن يكون الله ﷻ في حال من الأحوال خليًّا من هذه الصفات.

٢ ـ **صفات فعلية**: وهي المتعلقة بمشيئته وحكمته؛ أي: أنه يتصف بها حسب ما تقتضيه حكمته ومشيئته؛ كاستوائه على عرشه، ونزوله إلى السماء الدنيا، وفرحه بتوبة عبده إذا تاب، وضحكه لقنوط عباده وقرب غيره، ومجيئه للفصل بين عباده يوم القيامة، ونحو ذلك.

ومن الصفات ما يسمى صفات خبرية: وهي ما يقابلها في المخلوقين الأبعاض والأجزاء، مثل: الوجه واليدين والعينين. وسميت «خبرية» لأنه لا سبيل إلى العلم بها إلا الخبر، ولا يستقل العقل بإثباتها، ولو بقي الإنسان طول دهره يعمل عقله في إثباتها لم يمكنه ذلك، إلا بخبر من الله ورسوله، غير أن العقل لا يحيلها إذا وردت. ولهذا قيل: النصوص محارات العقول لا محالات العقل. أما بقية الصفات فلا شك أن مصدرها الخبر، لكن العقل يدل عليها كالعلم والحياة والسمع والبصر. فالواجب إثبات جميع أنواع الصفات لله سواءٌ كانت خبرية، أو ذاتية، أو فعلية.

قوله: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾: وقال تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ٢٧﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، وقال: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِمۡ﴾ [الرعد: ٢٢]، وقال: ﴿إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٢٠﴾ [الليل: ٢٠].

يعتقد أهل السُّنَّة والجماعة أن لله تعالى وجهًا حقيقيًّا، موصوفًا بالجلال والإكرام، لا يشبه وجوه المخلوقين.

وأنكر أهل البدع ذلك، وزعموا أن المراد بالوجه: الذات، أو الثواب. ووقعوا في التحريف المعنوي، الذي يسمونه تأويلًا، تلطيفًا لشناعة تحريف الكلم عن مواضعه. وهو تأويل فاسد.

والرد عليهم في تحريفهم (الوجه)، إلى «الذات»:

أولًا: أن هذا خلاف ظاهر النص: ولا يجوز حمل الكلام على خلاف حقيقته إلا بدليل، وقرينة ظاهرة، ولا دليل ولا قرينة، سوى المقدمات الفاسدة.

ثانيًا: أنه خلاف إجماع السلف: فلم يؤثر عن أحد منهم حمله على ذلك.

ثالثًا: أنه يمتنع أن يراد بالوجه الثواب أو الذات، في قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، فإن (ذو) من الأسماء الخمسة، صفة للوجه لا للرب، وقد جاءت مرفوعة فلا بد أن تكون صفة لمرفوع، وهو الوجه. فلو كان المراد بالوجه الذات لقال (ذي) لتكون صفة لمجرور، كما قال في آخر السورة: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٧٨﴾ [الرحمٰن: ٧٨].

والرد على تحريفهم (الوجه) إلى «الثواب»:

أولًا: أن هذا خلاف ظاهر النص: ولا يجوز حمل الكلام على خلاف حقيقته إلا بدليل، وقرينة ظاهرة، ولا دليل ولا قرينة، سوى المقدمات الفاسدة.

ثانيًا: أنه خلاف إجماع السلف: فلم يؤثر عن أحد منهم حمله على ذلك.

ثالثًا: أنه قد جاء ذكر (الوجه) موصوفًا بأوصاف تدل على أنه وجه حقيقي، وإن كنا لا ندرك كنهه وكيفيته، وتمنع أن يحمل على «الثواب»؛ كقول النبي ﷺ في الدعاء: «**وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ**»[(١)]، فلا يمكن أن يكون المراد، وأسألك لذة النظر إلى ثوابك! وقول النبي ﷺ: «**حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»[(٢)]، فلا يمكن أن يراد: سبحات ثوابه!

---

(١) أخرجه النسائي رقم (١٣٠٥).

(٢) أخرجه مسلم رقم (١٧٩).

قوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾: دل على إثبات صفة العلم لله ﷻ.

قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾: دل على إثبات صفة العلم والمشيئة له ﷻ، وضآلة علم المخلوقين، وأنه مستمد مما علمهم إياه.

قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾: دلت على إثبات صفة العزة له سبحانه. ومعنى العزة: المنعة والغلبة والقوة، تقول العرب: أرض عزاز؛ أي: قوية، صلبة، ليست رخوة. وتقديم الجار والمجرور يفيد الحصر؛ أي: العزة كلها لله. فالعزة الحقيقية مستمدة من عزة الله، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]؛ فعزة الرسول ﷺ، وعزة المؤمنين مستمدة من عزة الله ﷻ؛ أي: أن الله تعالى أعزهم بطاعته والإيمان به، فنصرهم، ومكنهم. كما قال عمر رضي الله عنه: نحن قوم أعزنا الله بالإسلام فمهما ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله.

وقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾: الأيد: هو القوة، من آد يئيد، كما وصف تعالى عبده داود بقوله: ﴿ذَا ٱلْأَيْدِ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾﴾ [ص: ١٧]؛ أي: إنه قوي على طاعة الله تعالى.

وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾: هذا ردٌّ من الله تعالى على عاد، قوم هود، الذين قالوا: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾: أثبت لنفسه صفة (القوة).

والقوة غير القدرة، فالقوة: وصف يتمكن فيه الفاعل من الفعل من غير ضعف.

والقدرة: وصف يتمكن فيه الفاعل من الفعل من غير عجز. و(المتين): أي: الشديد، اسم من أسمائه.

قوله: (**فهو تعالى ذو العلم، والقوة، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام**): ساق المصنف رحمه الله الآيات السابقة المتضمنة للصفات، للرد على المعتزلة الذين ينكرون الصفات ويقول قائلهم: سميع بلا سمع، بصير بلا

بصر، عليم بلا علم! ويجعلون أسماء الله بمنزلة الأعلام المحضة، لا تتضمن صفة، لا فرق عندهم بين دلالة السميع، ودلالة البصير. وقد تقدم الرد عليهم.

وكل هذه الأوصاف لله منها المثل الأعلى. فقد وصف الله تعالى نفسه بالسمع والبصر فقال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١﴾﴾ [الإسراء: ١]، ووصف عبده بالسمع والبصر، فقال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الإنسان: ٢]، لكن شتان بين سمع وسمع، وبصر وبصر. تقول عائشة رضي الله عنها: (الْحَمْدُ للهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ، لَقَدْ جَاءَتِ الْمُجَادِلَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَا فِي نَاحِيَةِ الْبَيْتِ، تَشْكُو زَوْجَهَا، وَمَا أَسْمَعُ مَا تَقُولُ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١])[1]. سمع المخلوق محدود بهذه الجدران الأربعة، ولو كان خلف الجدار رجلان يتناجيان لم يسمعهما، أما الله سبحانه وتعالى فقد قال: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم﴾ [الزخرف: ٨٠]، بصر المخلوق محدود بهذه الجدران الأربعة، وتخفى عليه الأشياء الدقيقة، أما بصر الله عز وجل سبحانه وتعالى فإنه قد بلغ الغاية، فهو سبحانه وتعالى: ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾﴾ [الشعراء: ٢١٨، ٢١٩]. يسمع ويبصر دبيب النملة السوداء، على الصخرة الصماء، في الليلة الظلماء.

قوله: (**كما قال تعالى:** ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه: ٣٩]، و﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: ٣٧]):

تضمنت هاتان الآيتان إثبات صفة العينين لله تعالى. والمراد بقوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾، موسى عليه السلام؛ أي: لتتربى وتترعرع وتنشأ على عيني؛

(١) أخرجه البخاري تعليقًا ـ باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾﴾ [النساء: ١٣٤]، وأخرجه ابن ماجه رقم (١٨٨)، والنسائي رقم (٣٤٦٠)، وأحمد رقم (٢٤١٩٥). ورجاله رجال مسلم، وصححه الألباني.

بمرأى مني، أراك بعيني. وهذه رؤية خاصة. وإلا، فإن الله تعالى يرى جميع مخلوقاته، وفيه مزيد عناية ورعاية لموسى عليه السلام. كيف لا! وقد أنقذه الله تعالى من آل فرعون، الذين يقتِّلون أبناء بني إسرائيل ويستحيون نسائهم، وساقه بلطفه إلى بيت عدوه، وألقى عليه محبة منه، فنشأ بين ظهرانيهم.

فيعتقد أهل السُّنَّة والجماعة أن لله تعالى عينين حقيقيتين كريمتين، يبصر بهما، لا تماثلان أعين المخلوقين.

وأنكر أهل البدع ذلك، وحرفوا صفة العين إلى «العلم»! بلا دليل، ولا أثارة من علم. والرد عليهم، كما تقدم في أمثاله، من **وجوه**:

أولًا: أن هذا خلاف ظاهر النص: ولا يجوز حمل الكلام على خلاف حقيقته إلا بدليل، وقرينة ظاهرة، ولا دليل ولا قرينة، سوى المقدمات الفاسدة.

ثانيًا: أنه خلاف إجماع السلف: فلم يؤثر عن أحد منهم حمله على ذلك.

ثالثًا: أن النصوص تقضي بإرادة الحقيقة، وتأبى حمل العينين على المجاز، كما في قوله: «**لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»(١)، **وقوله**: «**وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**»(٢).

۞ إشكال وجوابه:

قد وردت صفتا اليدين والعينين لله سبحانه وتعالى، في الكتاب والسُّنَّة على **ثلاث صيغ**:

١ ـ **الإفراد**: قال تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، وقال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾.

٢ ـ **التثنية**: قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]،

---

(١) أخرجه مسلم برقم (١٧٩).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٧١٣١)، ومسلم برقم (٢٩٣٣).

وقال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، أما العين، بصيغة التثنية، فليس في القرآن دليل على ذلك، لكن قد جاء في السُّنَّة حديث وإن كان فيه مقال: «**إذا قام العبد يصلي قام بين عيني الرحمٰن**»[(١)]، ويغني عنه الحديث الصحيح في ذكر الدجال: «**أَلَا إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**»[(٢)]، فإنه يدل على التثنية.

٣ ـ الجمع: قال تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، وقال: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾، وقال: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ﴾ [الطور: ٤٨]، فكيف نوفق بين هذه الصيغ الثلاث؟

أولًا: لا تعارض بين الإفراد، والتثنية والجمع؛ لأن المفرد إذا أضيف يعم؛ فإذا قال قائل: رأيت الحادث بعيني لا يلزم من ذلك أن يكون أعور، وإذا قال: مشيت إليك برجلي لم يلزم أن يكون مقطوع أحد الرجلين.

ثانيًا: للتوفيق بين التثنية والجمع **طريقان**:

أحدهما: أن يقال: إن أقل الجمع اثنان، فلا إشكال، وهذا مذهب بعض أهل العربية، فيحمل ما جاء بصيغة الجمع على أقله وهو اثنان، فلا تعارض حينئذٍ. **الثاني**: أن يقال: إن الجمع الوارد في أعيننا، وأيدينا، لا يقصد به التكثير، وإنما يراد به المناسبة بين المضاف والمضاف إليه؛ فلما جاء المضاف إليه بصورة الجمع وهو: (نا) التي في أصل وضعها في اللغة تدل على الجمع والكثرة، ناسب أن يكون المضاف بصيغة الجمع؛ لكي يكون أبلغ في الدلالة على العظمة. فيكون ذلك من باب المشاكلة والمجانسة، كما يقول السلطان: نحن فلان أمرنا، أو رسمنا، أو حكمنا بكذا وكذا. وهو أسلوب معروف في العربية.

وربما احتج المبتدعة بقول الله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ

---

(١) ذكره العقيلي في الضعفاء (١/٢٥٩)، عند ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزي، والحديث بلفظ (بين عيني الرحمٰن)، ضعيف، وأخرجه محمد بن نصر في كتاب تعظيم قدر الصلاة رقم (١٢٨).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٧١٣١)، ومسلم رقم (٢٩٣٣).

﴿أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ ﴿٧١﴾﴾ [يس: ٧١]، على أن اليد لا يراد بها الحقيقة في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقد أجاب شيخ الإسلام عن هذه الشبهة، فقال: (فهذا ليس مثل هذا؛ لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي فصار شبيهًا بقوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وهناك أضاف الفعل إليه، فقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾، ثم قال: ﴿بِيَدَىَّ﴾. وأيضًا، فإنه هناك ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد، وفي اليدين ذكر لفظ التثنية، كما في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وهنا أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع، فصار كقوله: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]. وهذا في الجمع نظير قوله: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١] و﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] في المفرد لأن الله لم يخلق الأنعام بيديه)(١).

❁ ❁ ❁

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (ص٧٤).

إثبات صفة الكلام

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وقال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤]).

الشرح

هاتان الآيتان في إثبات كلام الله عَزَّوَجَلَّ:

ـ فالآية الأولى: تتمة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]، فلو استجار بنا مشرك حربي؛ فالواجب علينا أن نجيره، ونتلو عليه القرآن. فهذا المسموع كلام الله عَزَّوَجَلَّ. فدلت على إثبات صفة الكلام لله تعالى، ودلت دلالة قطعية على أن هذا القرآن المتلو بالألسنة، المسموع بالآذان كلام الله.

ـ والآية الثانية: دالة على إثبات صفة الكلام لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وتأكيده بالمفعول المطلق: ﴿تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾. والأدلة القرآنية على ذلك كثيرة متنوعة.

فيعتقد أهل السُّنَّة والجماعة أن الله تعالى متصف بصفة الكلام، وأنه يتكلم متى شاء، بما شاء، كيف شاء، بكلام حقيقي، بحرف وصوت، يسمعه من شاء من خلقه، لا يماثل كلام المخلوقين، وأن كلامه سبحانه هو الحروف والمعاني، لا المعاني دون الحروف، ولا الحروف دون المعاني.

وهذا المعتقدُ فوق أنه مقتضى النصوص، فهو موافق للفطرة، لا تأباه العقول السليمة، ولا الفطر المستقيمة.

ـ **فدليل أنه يتكلم**: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾.

- **ودليل تعلقه بمشيئته**: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فقد وقع التكليم بعد المجيء قطعًا.

فكلام الله ﷻ من صفاته الذاتية باعتبار نوعه، ومن صفاته الفعلية باعتبار آحاده وأفراده. فكونه ﷻ لم يزل، ولا يزال متكلمًا دليل على أنه صفة ذاتية، وكونه ﷻ يتكلم متى اقتضت حكمته ومشيئته، دليل على أنه صفة فعلية. فقد كلم الأبوين في الجنة، وتكلم فيما مضى بالتوراة، ثم بالزبور، ثم بالإنجيل، ثم بالقرآن، وسيكلم عيسى عليه السلام وغيره يوم القيامة. وليس في ذلك نقصٌ بوجه من الوجوه؛ بل ذلك دليل الكمال في مشيئته وأفعاله.

- **ودليل أنه بحرف**: أن الله تعالى يسند القول إلى نفسه في مواضع كثيرة؛ كقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى﴾ [المائدة: ١١٦]، وجملة مقول القول حروف. كما أن الله تعالى يتبع الحروف المقطعة التي تفتتح بها بعض السور بأنها كلامه.

- **ودليل أنه بصوت**: أن الله أضاف الكلام إلى نفسه في مواضع كثيرة جدًّا بأنواع التصرفات كقوله: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ﴿٥٢﴾﴾ [مريم: ٥٢]، والمناداة هي: الصوت لمن بعد. والمناجاة هي: الصوت لمن قرب. وقال تعالى: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ﴾ [الأعراف: ٢٢]؛ أي: الأبوين آدم وحواء، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾﴾ [الشعراء: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾ [القصص: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء: ٨٧]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء: ١٢٢].

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**يَقُولُ اللهُ ﷻ يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا آدَمُ، يَقُولُ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادَى بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ**» الحديث[١].

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٧٤١).

ـ **ودليل أنه يُسمعه من شاء من خلقه:** خطابه لهم وجوابهم له: قال تعالى: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٢﴾ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأعراف: ٢٢، ٢٣]، وقال: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾ وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ ۖ إِنَّكَ مِنَ ٱلْـَٔامِنِينَ ﴿٣١﴾ ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ۖ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّى قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴿٣٣﴾ وَأَخِى هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [القصص: ٣٠ ـ ٣٥]، وقال: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ قَالَ هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾ قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾ قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ ۖ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴿٢١﴾ وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ ﴿٢٢﴾ لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى ﴿٢٣﴾ ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٢٤﴾ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِى ﴿٢٨﴾ وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِى ﴿٣٠﴾ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى ﴿٣٢﴾ كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا ﴿٣٥﴾ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿٣٦﴾﴾ [طه: ١٧ ـ ٣٦]، فلا يستريب عاقل أن الأبوين، وأن موسى، عليهما السلام، سمعوا كلام الله تعالى، وأن عيسى عليه السلام، يسمعه ويجيبه يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾﴾ [المائدة: ١١٦].

ـ **ودليل أنه لا يماثل كلام المخلوقين:** عموم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ [الشورى: ١١].

- **ودليل أن كلامه الحروف والمعاني**: أن هذه حقيقة الكلام لغة وعرفًا.

قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَلِلنَّاسِ فِي مُسَمَّى الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ **أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ**:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ يَتَنَاوَلُ اللَّفْظَ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا، كَمَا يَتَنَاوَلُ لَفْظُ الْإِنْسَانِ الرُّوحَ وَالْبَدَنَ مَعًا، وَهَذَا قَوْلُ السَّلَفِ.

الثَّانِي: اسْمٌ لِلَفْظٍ فَقَطْ، وَالْمَعْنَى لَيْسَ جُزْءَ مُسَمَّاهُ؛ بَلْ هُوَ مَدْلُولُ مُسَمَّاهُ، وَهَذَا قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَعْنَى فَقَطْ، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى اللَّفْظِ مَجَازٌ؛ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَيْهِ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ كِلَابٍ وَمَنِ اتَّبَعَهُ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْكِلَابِيَّةِ، وَلَهُمْ **قَوْلٌ خَامِسٌ**، يُرْوَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ، أَنَّهُ مَجَازٌ فِي كَلَامِ اللهِ، حَقِيقَةٌ فِي كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ)، ثم فنَّد مقالات المخالفين للسلف، وخلص إلى القول: (فَبَيَّنَ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ بِاللِّسَانِ. فَلَفْظُ الْقَوْلِ وَالْكَلَامِ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُمَا، - مِنْ فِعْلٍ مَاضٍ وَمُضَارِعٍ وَأَمْرٍ وَاسْمِ فَاعِلٍ -: إِنَّمَا يُعْرَفُ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَسَائِرِ كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا كَانَ لَفْظًا وَمَعْنًى. وَلَمْ يَكُنْ فِي مُسَمَّى الْكَلَامِ نِزَاعٌ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَإِنَّمَا حَصَلَ النِّزَاعُ بَيْنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْبِدَعِ، ثُمَّ انْتَشَرَ)[(١)].

أما أهل الكفر والبدع فقد خاضوا في حقيقة الكلام والقرآن خوضًا واسعًا؛ فنشير إلى أصول أقوالهم[(٢)]، حتى يتبين شؤم الزيغ والانحراف والاستغناء عن دلالة الكتاب والسُّنَّة:

- **الفلاسفة الدهرية**: أتباع «أرسطو»، يقولون: إن الكلام فيض من العقل

---

(١) شرح الطحاوية، ت: الأرناؤوط (١/١٩٨ - ٢٠٢).

(٢) وقد لخصها شيخنا محمد بن صالح العثيمين في بعض طبعات (فتح رب البرية) من مختصر الصواعق المرسلة.

الفعال على النفوس الفاضلة الزكية، بحسب استعدادها وقبولها، فيوجب لها تصورات وتصديقات، بحسب ما قبلته منه، وهذه التصورات والتصديقات المتخيلة تقوى حتى تصور الشيء المعقول صورًا نورانية، تخاطبها بكلام تسمعه الآذان. ومرادهم بالفيض: الوحي، وبالنفوس الفاضلة: الأنبياء، وبالصور النورانية: الملائكة.

ـ **الاتحادية، أصحاب وحدة الوجود**: يقولون: إن كل كلام في الوجود فهو كلام الله، أي صوت مسموع في الكون فهو صوته، بناءً على أصلهم الكفري بوحدة الوجود. حتى قال قائلهم:

وَكُلُّ كَلَامٍ فِي الْوُجُودِ كَلَامُهُ   سَوَاءٌ عَلَيْنَا نَثْرُهُ وَنِظَامُهُ(١)

وهذا كفر شديد، يقتضي أن جميع الأصوات المستكرهة والمستبشعة كلام الله! تعالى الله عما يقولون علوًّا عظيمًا.

ـ **الجهمية والمعتزلة**: قالوا: إن كلام الله مخلوق، فكلام الله عندهم حروف وأصوات ومعانٍ، ولكنها مخلوقة! بناءً على أصلهم الفاسد بنفي الصفات.

ـ **الكرامية**: المنتسبون إلى محمد بن كرام السجستاني، قولهم كقول أهل السُّنَّة، إلا أنهم زعموا أن كلام الله حادث بعد أن لم يكن.

ـ **السالمية**: قالوا: إن كلام الله صفة قائمة بذاته، لازمة لها كلزوم الحياة والعلم، فلا يتعلق بمشيئته، وهو حروف وأصوات متقارنة لا يسبق بعضها بعضًا!

ـ **الكلابية**: المنتسبون إلى محمد بن عبد الله بن كلاب، قالوا: إن كلام الله تعالى معنى قائم بذاته، لازم لها كلزوم الحياة والعلم، فلا يتعلق بمشيئته، والحروف والأصوات حكاية عنه خلقها الله لتدل على ذلك المعنى القائم بذاته، وهو أربعة معان: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار.

---

(١) البيت لابن عربي وقد ذكره في كتابه: (الفتوحات المكية ٤/ ١٤١).

ـ **الأشاعرة**: المنتسبون لأبي الحسن الأشعري، كلامهم مطابق لكلام الكلابية، إلا في **موضعين**:

الأول: قالوا: إن الحروف والأصوات عبارة عن كلام الله لا حكاية عن كلام الله. **الثاني**: أنهم جعلوا كلام الله معنىً واحدًا، كل واحد عين الآخر، والكلابية جعلته أربعة معانٍ.

هذه مسألة «الكلام»، ومن المناسب أن نقرن بها مسألة «القرآن»، ولعله وقع تقديم وتأخير في كلام المصنف، فقد أقمحت مسألة «المشيئة» المتعلقة بالقدر بينهما.





القرآن

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ويقولون: القرآن كلام الله، غير مخلوق، وأنه كيفما تصرف بقراءة القارئ له، وبلفظه، ومحفوظًا في الصدور، متلوًّا بالألسن، مكتوبًا في المصاحف، غير مخلوق. ومن قال بخلق اللفظ بالقرآن يريد به القرآن فقد قال بخلق القرآن).

الشرح

يعتقد أهل السُّنَّة والجماعة أن القرآن كلام الله، منزل غير مخلوق، منه بَدا وإليه يعود، تكلم الله به حقيقة، فأوحاه إلى جبريل فنزل به على قلب محمد ﷺ.

قوله: (القرآن كلام الله): قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]؛ فيتحقق ذلك إجماعًا بأن نقرأ عليه القرآن. وقال ﷺ للناس: «**أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ، فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي**»[(١)]. فسمى القرآن العظيم كلام الله.

قوله: (غير مخلوق): بل منزل. وفي القرآن العظيم آيات كثيرة للدلالة على ذلك، منها: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، وقوله: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤]، وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾﴾

(١) أخرجه أبو داود رقم (٤٧٣٤)، والترمذي رقم (٢٩٢٥)، وابن ماجه رقم (٢٠١).

[القدر: ١]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، وقوله: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ﴾ [الحشر: ٢١]، ومن السُّنَّة قول النبي ﷺ في دعاء النوم الذي علمه البراء بن عازب رضي الله عنه: «**آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ**»[(١)]؛ فالقرآن منزل غير مخلوق. ولا يمكن أن تكون صفة من صفات الله مخلوقة. فالصفة تابعة للموصوف.

قوله: (**وأنه كيفما تصرف بقراءة القارئ له، وبلفظه، ومحفوظًا في الصدور، متلوًّا بالألسن، مكتوبًا في المصاحف، غير مخلوق**) هذه مسألة مهمة، وقد وقع فيها التباس عند بعض الناس. فالقراءة غير المقروء، والتلفظ غير الملفوظ، والحفظ غير المحفوظ، والتلاوة غير المتلو، والكتابة غير المكتوب، فالقراءة، والتلفظ، والحفظ، والتلاوة، والكتابة؛ فعل العبد، لا شك أنها مخلوقة. أما المقروء، الملفوظ، المحفوظ، المتلو، المكتوب، فهو كلام الرب غير مخلوق. فالحبر والورق، والجلد، لا ريب أنه مخلوق، لا يماري في ذلك عاقل يدري ما يقول، أما المضمون بين دفتي المصحف، فهو كلام الله غير مخلوق. كذلك: الصوت صوت القارئ، والمقروء كلام الباري. فما قام في العبد فهو مخلوق، وما قام في الله عز وجل فهو صفته غير مخلوق.

قال الإمام أحمد رحمه الله: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي. ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع. وقد فسرتها رواية أخرى عنه، وهي قوله رحمه الله: من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق؛ يعني: القرآن، فهو جهمي. فمراده رحمه الله أن من زعم أن القرآن نفسه مخلوق فلا شك أنه جهمي؛ لأن هذه مقالة الجهمية والمعتزلة، وقوله: ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع، يريد بذلك رحمه الله أن ذلك قول محدث لم يكن من كلام السلف. وبيان ذلك: أن كلمة (لفظ) تحتمل «الملفوظ» الذي هو كلام الرب، وتحتمل «التلفظ» الذي هو فعل العبد.

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٤٧)، ومسلم رقم (٢٧١٠).

وقد أجاد الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا، وفصَّل، وبيَّن، ولهذا، طعن فيه بعض الناس، وامتحن في ذلك محنة معروفة، وشغب عليه بعض الحاسدين. ووصموه بمقالة الجهمية، وحاشاه! وانتصر له الأئمة المحققون بعده؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم.

وسبب هذه الفتنة التي جرت، يرجع إلى **أمرين**:

- الإجمال في كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، فأخطأ بعض الناس في فهمه.
- الحسد الذي وقع لهم تجاه الإمام البخاري.

فصار الضالون في باب «القرآن» من أهل القبلة، **طوائف**:

أحدها: الخَلْقية: القائلون بخلق القرآن صراحًا، وهم المعتزلة.

الثانية: اللفظية: القائلون: «لفظي بالقرآن مخلوق»، يضاهئون قول المعتزلة. قال عبد الله بن أحمد: (سَمِعْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ»، سَمِعْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ، وَسُئِلَ عَنِ اللَّفْظِيَّةِ، فَقَالَ: «هُمْ جَهْمِيَّةٌ وَهُوَ قَوْلُ جَهْمٍ، ثُمَّ قَالَ: لَا تُجَالِسُوهُمْ». سَمِعْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ، يَقُولُ: «كُلُّ مَنْ يَقْصِدُ إِلَى الْقُرْآنِ بِلَفْظٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ يُرِيدُ بِهِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ»)[(١)].

الثالثة: الواقفة: القائلون: القرآن كلام الله، ولا نقول: مخلوق، ولا غير مخلوق. قال عبد الله بن أحمد: (سَمِعْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَسُئِلَ عَنِ الْوَاقِفَةِ، فَقَالَ أَبِي: «مَنْ كَانَ يُخَاصِمُ وَيُعْرَفُ بِالْكَلَامِ فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَمَنْ لَمْ يُعْرَفْ بِالْكَلَامِ يُجَانَبْ حَتَّى يَرْجِعَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ يَسْأَلْ)[(٢)].

وقال أبو بكر الآجري: (حَدَّثَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَسْأَلُ: هَلْ لَهُمْ رُخْصَةٌ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ، ثُمَّ يَسْكُتُ؟ فَقَالَ: وَلِمَ يَسْكُتْ؟ لَوْلَا مَا وَقَعَ فِيهِ النَّاسُ كَانَ يَسَعُهُ السُّكُوتُ، وَلَكِنْ حَيْثُ تَكَلَّمُوا فِيمَا تَكَلَّمُوا، لِأَيِّ شَيْءٍ لَا يَتَكَلَّمُونَ؟ قَالَ

(١) السُّنَّة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٦٥).
(٢) السُّنَّة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٧٩).

مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: مَعْنَى قَوْلِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى يَقُولُ: لَمْ يَخْتَلِفْ أَهْلُ الْإِيمَانِ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى؟ فَلَمَّا جَاءَ جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ فَأَحْدَثَ الْكُفْرَ بِقَوْلِهِ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، لَمْ يَسَعِ الْعُلَمَاءَ إِلَّا الرَّدُّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بِلَا شَكٍّ وَلَا تَوَقُّفٍ فِيهِ، فَمَنْ لَمْ يَقُلْ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ سُمِّيَ وَاقِفِيًّا، شَاكًّا فِي دِينِهِ)[١].

الرابعة: النفسانية: القائلون بالكلام النفسي، ويراد بهم طوائف «الصفاتية» من الكلابية، والأشاعرة، والماتريدية، الذين يثبتون الكلام بجزء مسماه؛ وهو المعنى دون الحروف والأصوات، وذلك بسبب ما علق في أذهانهم من شبهات المعتزلة من لزوم حلول الحوادث في حال إثبات الصفات الفعلية، فحملهم ذلك على اعتبار الكلام معنىً قائمًا في نفسه تعالى منذ الأزل، وأما الصوت الذي سمعه الأبوان في الجنة، أو سمعه موسى عند الشجرة، فهو مخلوق ليحكي ذلك المعنى، كما تقوله الكلابية، أو ليعبر عنه، كما تقوله الأشاعرة، وليس كلامًا لله!

ومعنى قول أهل السُّنَّة: (منه بدا): من البُدُوِّ؛ أي: صدر منه وظهر، أو من البداءة؛ أي: أن الله تكلم به ابتداءً سبحانه.

ومعنى قولهم: (وإليه يعود)، تحتمل **أمرين**:

الأول: أي: إليه يضاف الكلام، وينسب. كقولنا: هذا الشيء يعود لفلان.

الثاني: أنه إشارة إلى ما ورد في بعض الآثار، أنه في آخر الزمان (لَيُسْرَيَنَّ عَلَى الْقُرْآنِ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَلَا يُتْرَكُ آيَةٌ فِي مُصْحَفٍ، وَلَا فِي قَلْبِ أَحَدٍ إِلَّا رُفِعَتْ)[٢]، وذلك ـ والله أعلم ـ حين يهجر الناس العمل به؛ فيسرى به، يرفع من الصدور ومن السطور تكرمة له. كما أن الكعبة في آخر الزمان تنقض حجرًا حجرًا، وتلقى في البحر.

---

(١) الشريعة للآجري (١/ ٥٢٧).

(٢) أخرجه الدارمي رقم (٣٣٨٦)، موقوفًا على ابن مسعود.

الإيمان بالقدر

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ :

(وقال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ [النحل: ٤٠]، ويقولون ما يقوله المسلمون بأسرهم: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لا يكون، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠، التكوير: ٢٩]، ويقولون: لا سبيل لأحد أن يخرج عن علم الله ولا يغلب فعله وإرادته مشيئة الله، ولا أن يبدل علم الله، فإن العالم لا يجهل ولا يسهو، والقادر لا يُغلب).

الشرح

هاتان الآيتان في بيان إرادة الله تعالى كالمدخل للكلام عن مسألة القدر.

فإرادة الله نوعان: كونية قدرية، وشرعية دينية. وبينهما **فروق**:

الفرق الأول: إرادة الله الكونية مرادفة للمشيئة، وإرادة الله الشرعية مرادفة للمحبة؛ يعني: ما أراده الله كونًا فهو مشيئة له، وما أراده الله شرعًا فهو محبةٌ له.

الفرق الثاني: الإرادة الكونية لا بد من وقوعها، كما استدل المصنف بقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾. وإرادة الله الشرعية قد تقع وقد لا تقع؛ يريد الله شرعًا إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والصوم، والحج، فيقع من أناس، ويتخلف عند آخرين، قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨﴾ [التكوير: ٢٨].

الفرق الثالث: إرادة الله الكونية قد يحبها الله ويرضاها، وقد لا يحبها

ولا يرضاها، وإرادة الله الشرعية لا بد أن يحبها ويرضاها. فما أراده الله كونًا قد يكون محبوبًا له؛ كإنزال الكتب، وإرسال الرسل، وقد يكون مبغوضًا له؛ كخلق إبليس، ووجود الكفر والفسوق والعصيان، ووجود الأمراض، والزلازل، ونحو ذلك. أما المرادات الشرعية فهي محبوبة لله دومًا؛ كالصلاة والزكاة والصوم والحج. قال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ﴾ [الزمر: ٧].

الفرق الرابع: إرادة الله الكونية قد تكون مقصودة لذاتها؛ كخلق محمد ﷺ وسائر الأنبياء، وإنزال الكتب هدايةً للناس. وقد تكون مقصودة لغيرها؛ كخلق إبليس؛ فإن الله تعالى ما خلق إبليس لذات إبليس، ولكن لما يترتب على خلق إبليس من الآثار الحميدة؛ من تميز المؤمنين من الكفار، والأبرار من الفجار، وقيام سوق الجنة والنار، وحصول التوبة والاستغفار، والجهاد في سبيل الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وظهور آثار أسماء الله الحسنى.

أما إرادة الله الشرعية فإنها دومًا مقصودة لذاتها؛ كالطاعات والعبادات. وهاتان الإرادتان تجتمعان في حق المؤمن المطيع، وتفترقان في حق الكافر، أو العاصي. ومن لم يفرق بين الإرادتين صار إلى أحد فريقي الضلالة في باب القدر؛ فمن رأى أن إرادة الله كونية فقط فهو جبري، ومن رأى أن إرادة الله دينية شرعية فقط فهو قدري.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (ويقولون: لا سبيل لأحد أن يخرج عن علم الله، ولا أن يغلب فعلُه وإرادتُه مشيئة الله، ولا أن يبدل علمَ الله، فإن العالم لا يجهل، ولا يسهو، والقادر لا يُغلب).

❁ (ويقولون: إنه لا خالق على الحقيقة إلا الله عَزَّ وَجَلَّ، وإن أكساب العباد كلها مخلوقة لله، وإن الله يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، لا حجة لمن أضله الله عَزَّ وَجَلَّ ولا عذر، كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ١٤٩﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وقال: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ٢٩ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٢٩، ٣٠]، وقال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وقال: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢]، ومعنى: ﴿نَّبْرَأَهَآ﴾: أي: نخلقها، بلا خلاف في اللغة. وقال مخبرًا عن أهل الجنة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقال: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ١١٩﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]).

❁ (ويقولون: إن الخير والشر والحلو والمر بقضاء من الله عَزَّ وَجَلَّ أمضاه وقدره، لا يملكون لأنفسهم ضرًّا ولا نفعًا إلا ما شاء الله عَزَّ وَجَلَّ، وإنهم فقراء إلى الله عَزَّ وَجَلَّ لا غنى لهم عنه في كل وقت).

الشرح

الإيمان بالقدر أصل من أصول الإيمان، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر: ٤٩]، وقال: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان: ٢].

وفي حديث جبريل الشهير: «**وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[(١)].

ولا يتم الإيمان بالقدر إلا بتحقيق **المراتب التالية:**

المرتبة الأولى: العلم: وهو الاعتقاد الجازم بعلم الله المحيط بكل شيء جملة وتفصيلًا، كليًّا وجزئيًّا، مما يتعلق بأفعاله؛ كالخلق والرزق، والحياة والموت، وما يتعلق بأفعال عباده؛ كالطاعات والمعاصي، فقد علم ما كان، وما يكون، وما سوف يكون، وما لم يكن كيف لو كان يكون، لا تخفى عليه خافية، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض، ولا أصغر من ذلك ولا أكبر. والأدلة على ذلك أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تذكر.

المرتبة الثانية: الكتابة: وهي الاعتقاد الجازم أن الله تعالى كتب معلومه عنده في اللوح المحفوظ، قبل أن يخلق السمٰوات والأرض بخمسين ألف سنة. قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ۝٢٢﴾ [الحديد: ٢٢]، وقد جمع الله مرتبتي العلم والكتابة في آية واحدة، فقال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ﴾ [الحج: ٧٠]. وقال ﷺ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمُ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ، فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»[(٢)]، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال النبي ﷺ: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**»[(٣)]، وفي الحديث الآخر: «**كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزِ**

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٨).

(٢) أخرجه أحمد رقم (٢٢٧٠٥)، وأبو داود رقم (٤٧٠٠)، والترمذي رقم (٢١٥٥).

(٣) أخرجه مسلم رقم (٢٦٥٣).

وَالْكَيْسِ، أَوِ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ»[(١)].

المرتبة الثالثة: **المشيئة**: وهي الاعتقاد الجازم بمشيئة الله النافذة، وإرادته الماضية، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان: ٣٠]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩].

المرتبة الرابعة: **الخلق**: وهو الاعتقاد الجازم أن الله خالق كل شيء؛ خلق جميع الكائنات؛ ذواتها، وصفاتها، وحركاتها، فالله الخالق وما سواه مخلوق. قال الله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍۖ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان: ٢]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦].

قد ضل في باب القدر **طائفتان**:

الطائفة الأولى: **القدرية النفاة**: الذين أنكروا القدر السابق. وهم على **درجتين**:

ـ الدرجة الأولى: **الغلاة**: وهم أوائل القدرية الذين أنكروا العلم فما دونه، وزعموا أن الأمر أُنُف! أي: أن الله تعالى لا يعلم ما العباد عاملون إلا بعد عملهم! يعني: أن الله أمر ونهى، لكنه لا يعلم من سيطيعه ومن سيعصيه! وقد ظهروا في أواخر عهد الصحابة، وأدركهم صغار الصحابة؛ كعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله، وشنعوا عليهم؛ كما في حديث جبريل الطويل الذي استهل به الإمام مسلم «صحيحه»: عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ الْحِمْيَرِيُّ حَاجَّيْنِ ـ أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ ـ فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ؛ فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ؛ فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي؛ أَحَدُنَا عَنْ

(١) أخرجه مسلم رقم (٢٦٥٥).

يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَؤونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ، قَالَ: «فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ، مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ»[1]، ثم ساق حديث أبيه؛ حديث جبريل، في ذكر الإسلام والإيمان، والإحسان، والساعة وأشراطها. والشاهد منه قوله ﷺ: **«وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»**.

فهؤلاء القدرية أنكروا معلومًا من الدين بالضرورة، وهو صفة العلم لله تعالى، ولهذا، قال الإمام الشافعي: (نَاظِرُوا الْقَدَرِيَّةَ بِالْعِلْمِ؛ فَإِنْ أَقَرُّوا بِهِ خُصِمُوا، وَإِنْ جَحَدُوهُ كَفَروا)[2]؛ أي: قولوا لهم: هل الله تعالى يعلم؟ فإن قالوا: نعم. قلنا: فقد وقعت الكائنات وفق معلومه، فدلَّ على سبق تقديره لها؛ فحينئذٍ يخصمون، وإن قالوا: لا! كفروا؛ لأنهم أنكروا صفة العلم، ولزمهم وصفه بالجهل.

وهؤلاء الغلاة قد انقرضوا، والله أعلم، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية، حين ذكر درجات القدر: (فَهَذَا الْقَدَرُ قَدْ كَانَ يُنْكِرُهُ غُلَاةُ الْقَدَرِيَّةِ قَدِيمًا، وَمُنْكِرُوهُ الْيَوْمَ قَلِيلٌ)[3].

ـ **الدرجة الثانية: المقتصدون**: قال شيخ الإسلام: (ومقتصدتهم أنكروا عموم مشيئة الله وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم)[4]؛ فقد

(١) أخرجه مسلم رقم (٨).
(٢) مجموع الفتاوى الكبرى (٢٣/ ٣٤٩).
(٣) العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السُّنَّة والجماعة (ص١٠٦).
(٤) التدمرية: تحقيق: الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (ص٢٠٨).

أقروا بالعلم، والكتابة، وأنكروا المشيئة والخلق، وقالوا: للعبد في أفعاله مشيئة مستقلة عن مشيئة الرب، والعبد يخلق فعل نفسه.

والقدرية النفاة هم مجوس هذه الأمة كما جاء في «الأثر»: (الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ)[1]؛ لأنهم شابهوا المجوس في إثبات خالق مع الله تعالى.

الطائفة الثانية: **الجبرية**: نسبة إلى الجبر، يقولون: العبد مجبور على فعله، ليس له إرادة ولا مشيئة ولا فعل، وحركاته كحركات المرتعش؛ كالريشة في مهب الريح، والقشة فوق سطح الماء! وهم على **درجتين**:

الدرجة الأولى: **الغلاة**: وهم زنادقة الصوفية، الذين يدَّعون شهود الحقيقة الكونية، وأن أفعالهم باتت كحفيف الأشجار، وسريان الماء في الأنهار! وتحللوا من التكاليف الشرعية، وأباحوا لأنفسهم غشيان الفواحش والمحرمات، بدعوى شهود الحقيقة الكونية، وقال قائلهم:

أصبحت منفعلًا لما تختاره   مني ففعلي كله طاعات

وربما استدلوا على باطلهم بقوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ٩٩﴾ [الحجر: ٩٩]؛ فأوحى إليهم الشيطان أن ذلك «حال» و«مقام» بلغوه! وإنما هو الموت. ولا شك في كفر هؤلاء الزنادقة.

الدرجة الثانية: **المقتصدون**: وهم «الأشاعرة» القائلون بنظرية «الكسب». فإن أبا الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وافق السلف في **أمرين**:

- تحقيق اتصاف الله بالعلم والقدرة والإرادة.
- إثبات القدر السابق، وأن أفعال العباد مخلوقة.

وخالفهم في **أمرين**:

- إثبات أفعال العباد ومشيئتهم حقيقة، فقد أنكر فاعلية ما سوى الله، وسمى أفعال العباد «كسبًا» على غير مراد الشارع في قوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وهذا مخالف للشرع والواقع.

(١) أخرجه أبو داود رقم (٤٦٩١)، وابن ماجه رقم (٩٢).

- إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله، فقد نفاها، وزعم أن الله يفعل لمحض المشيئة. وهذا مخالف للشرع والحس والواقع.

وقد تعرضت نظرية «الكسب» لدى طبقات الأشاعرة لتحورات عدة، واضطربت فيها تعريفاتهم اضطرابًا واسعًا[(١)]، حتى قيل:

مما يقال ولا حقيقة عنده معقولةً تدنو إلى الأفهام
الكسب عند الأشعري والحال عنـ ـد البيهشي وطفرة النظَّام

وقد وازن شيخ الإسلام ابن تيمية بين المقتصدين من القدرية والجبرية، فقال: (فالمعتزلة ونحوهم من القدرية الذين أنكروا القدر هم في تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد خير من هؤلاء الجبرية القدرية الذين يعرضون عن الشرع والأمر والنهي، والصوفية هم في القدر ومشاهدة توحيد الربوبية خير من المعتزلة، ولكن فيهم من فيه نوع بدع مع إعراض عن بعض الأمر والنهي، والوعد والوعيد، حتى يجعلوا الغاية هي مشاهدة توحيد الربوبية والفناء في ذلك، فيصيرون أيضًا معتزلين لجماعة المسلمين وسُنَّتهم، فهم معتزلة من هذا الوجه، وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شرًّا من بدعة أولئك المعتزلة، وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة)[(٢)].

أما أهل السُّنَّة والجماعة، فقد توسطوا بين طرفي الضلالة، وقالوا: إن للعبد مشيئة حقيقية، وفعلًا حقيقيًّا، لكنها تابعة لمشيئة الله وفعله وقدره، لا تخرج عنه، كما قال الله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨﴾ [التكوير: ٢٨]، فأثبت مشيئةً للعباد واستقامة، ثم قال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [التكوير: ٢٩].

---

(١) قال الصاوي: (هو تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل، فإذا تعلقت قدرة العبد وإرادته بالفعل، فمن عظيم قدرة الله تعالى إيجاد الفعل عند قدرة العبد، لا بقدرته وإرادته! وذلك كقطع السكين مثلًا؛ فإن القطع عند مرور السكين، لا بالسكين! فإنه يمكن تخلفه، فمقارنة قدرة العبد وإرادته لإيجاد الله هو المسمى بالكسب) شرح الصاوي على جوهرة التوحيد (١٤٩ ـ ١٥٠).

(٢) التدمرية: تحقيق: الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (ص٢٣٥).

فالجبرية نظروا إلى النصوص الدالة على طلاقة مشيئة الله، وعموم خلق الله، وأغمضوا أعينهم عن النصوص المثبتة لمشيئة العبد وفعله، فأسلمهم ذلك النظر القاصر إلى أن يسلبوا العبد مشيئته وفعله. والقدرية عكسوا الأمر، فنظروا إلى النصوص الدالة على إثبات مشيئة العبد وفعله، وأغمضوا أعينهم عن النصوص الدالة على طلاقة مشيئة الله سبحانه، وسبق قدره، فأسلمهم ذلك إلى إنكار القدر. فمن هذا القصور ضل الفريقان. أما أهل السُّنَّة والجماعة، فنظروا إلى النصوص مجتمعة، ولم يضربوا بعضها ببعض، وآلفوا بينها، فتبين لهم الهدى.

قوله: (**إن الله يهدي من يشاء، ويضل من يشاء**): هذه من المسائل المحكمة القطعية التي توافرت عليها أدلة الكتاب والسُّنَّة، وانعقد عليها إجماع السلف. وقد ساق المصنف جملةً من الآيات الدالة على ذلك. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

(فأما مراتب الهدى **فأربعة**: **إحداها**: الهدى العام: وهو هداية كل نفس إلى مصالح معاشها وما يقيمها، وهذا أعم مراتبه. **المرتبة الثانية**: الهدى بمعنى البيان والدلالة والتعليم، والدعوة إلى مصالح العبد في معاده، وهذا خاص بالمكلفين، وهذه المرتبة أخص من المرتبة الأولى، وأعم من الثالثة. **المرتبة الثالثة**: الهداية المستلزمة للاهتداء، وهي هداية التوفيق، ومشيئة الله لعبده الهداية، وخلقه دواعي الهدى، وإرادته، والقدرة عليه للعبد. وهذه الهداية التي لا يقدر عليها إلا الله عَزَّ وَجَلَّ. **والمرتبة الرابعة**: الهداية يوم المعاد إلى طريق الجنة والنار)[1].

وقد أنكرت المعتزلة من القدرية، هداية التوفيق والإلهام، وحملت نصوصها الصريحة على هداية البيان والتعليم والإرشاد، بناءً على أصلهم الفاسد، وأنكروا سبق قدر الله بالهداية والإضلال.

والفرق بين الهدايتين ظاهر جلي؛ فقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (٢/ ٥١٧ ـ ٥١٨).

مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: ٥٢]، يدل على هداية البيان، وقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]، يدل على هداية الإلهام.

فلا تعارض بين الآيتين. وقوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، يدل على هداية البيان، وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، يدل على هداية الإلهام.

قوله: (لا حجة لمن أضله الله ﷻ ولا عذر، كما قال الله ﷻ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الأنعام: ١٤٩]).

نبَّه المصنف على مسألة الاحتجاج بالقدر، فيقول إنسان: إذا كان الله سبحانه وتعالى قد فرغ من العباد، وقدر المقادير؛ فكيف يعاقب الكافر على كفره، والعاصي على معصيته؟ وكيف يثيب المؤمن على إيمانه، والمطيع على طاعته، وقد قدر له ذلك سلفًا؟ وهل يتم للعاصي الاحتجاج بالقدر على ترك الطاعات، وفعل المحرمات؟ فالجواب على هذه الشبهة القديمة من **وجوه**:

١ - قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. هذه المقالة الشركية عين الاحتجاج بالقدر، وقد أبطلها الله من **ثلاثة أوجه**:

أحدها: قوله: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يونس: ٣٩]؛ فوصف الله دعواهم بالكذب. والكذب مخالفة الخبر للواقع.

الثاني: قوله: ﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ولو كان لهم حجة بالقدر لما أذاقهم الله بأسه؛ لأن الله حكم عدل مقسط لا يظلم مثقال ذرة.

الثالث: قوله: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾ [الأنعام: ١٤٨]؛ أي: هل سبق في علمكم، وعلم آبائكم، قبل أن تشركوا، وتحرموا ما أحل الله، أن ذلك كان مكتوبًا عليكم؟ هل اطلعتم على اللوح المحفوظ فوجدتم فيه ذلك، ففعلتم ما فعلتم اتباعًا للقدر المحتوم؟ فإن كان عندكم علم بذلك فأخرجوه لنا، وأنى لهم! فالقدر سر مكتوم، وغيب مكنون، لا سبيل لأحد أن يطلع عليه، فحقيقة الأمر: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا

تَخۡرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فدعواهم مجرد رجم بالغيب، وتخرص، وظن. ولهذا، قال الله إثرها: ﴿قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الأنعام: ١٤٩].

وهكذا يقال لكل من احتج بقدر الله على معصية الله: متى علمت أن هذا قدر الله عليك، أقبل الفعل أم بعده؟ ولا ريب أنه بعده، فلا يتم له ما أراد.

٢ ـ قال تعالى: ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥]، بيَّن الله تعالى في هذه الآية أن الحجة الوحيدة التي يمكن أن يحتج بها العباد، هي الحجة الرسالية، ولهذا، قطعها بإرسال الرسل، كما قال تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞۗ﴾ [المائدة: ١٩]. فلو كان في القدر حجة، لما كان في إرسال الرسل فائدة في الحجة الرسالية.

٣ ـ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ شَيْئًا فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِ الأَرْضَ، فَقَالَ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدَعُ العَمَلَ؟ قَالَ: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ**»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ﴿٦﴾﴾ الآيَةَ [الليل: ٥، ٦][1]، فلو كان في القدر حجة، لوسَّع عليهم النبي ﷺ وقال: بلى! اتكلوا على كتابكم، لا تتكلفوا، لكنه قال: «**اعملوا فكلٌّ ميسر لما خلق له**»، ثم علل لهم ذلك بأن من سبقت له من الله السعادة فسييسر، بمحض اختياره، لعمل أهل السعادة، ومن سبقت له من الله الشقاوة فسييسر، بسبق إصراره، لعمل أهل الشقاوة. فلم يكلهم إلى الكتاب المستور؛ بل دعاهم إلى العمل بالكتاب الظاهر المشهور.

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٤٩٤٩)، ومسلم رقم (٢٦٤٧).

٤ ـ أن الذي يحتج بالقدر على مخالفة الأمور الدينية، لا يعتمد ذلك في أموره الدنيوية! بل يفعل الأسباب التي توصله إلى ما يلائمه. فإذا حلَّ الشتاء لبس الملابس الثقيلة، حتى لا يصاب بالبرد. ولو قيل له: إن كان الله قد كتب عليك البرد فسيصيبك؛ سواء بقيت عاريًا، أو لبست أثقل الثياب، لقال: لا بد من فعل الأسباب. ولو قيل له وقد مرض: إن كان الله كتب لك الشفاء فتشفى ولو لم تذهب للأطباء، ولم تتعاط الدواء، لقال: هذا من فعل الأسباب، وصدق. ولو أن إنسانًا صفعه، وقال: إنما صفعتك بقدر الله! فهل يقول: آمنا بالله، ورضينا بقضاء الله؟ كلا! وربما رد الصاع صاعين. فكيف يحتج بالقدر في الأمور الدينية، ولا يراه حجة في أموره الدنيوية، مع أنها مقدورة أيضًا؟! هذا من التناقض، والكيل بمكيالين.

ويذكر أنه رفع سارق إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأمر بقطع يده، فقال: مهلًا يا أمير المؤمنين! فإني إنما سرقت بقدر الله. فقال عمر رضي الله عنه: ونحن نقطع يدك بقدر الله.

فمن السفه والجنون أن يعتمد الإنسان على الظنون، ويدع الحزم، ويعرض نفسه للهلكة. عليك بالعمل، واعلم أن ربك سبحانه وتعالى إذا رأى منك الإقبال على الخير، وتلمس طاعته، فسيقابلك بمثل ذلك وزيادة، كما قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ﴿١٧﴾﴾ [محمد: ١٧]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾﴾ [الكهف: ١٣]، وفي الحديث القدسي الصحيح: «**وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا، تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا، تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِذَا أَقْبَلَ إِلَيَّ يَمْشِي، أَقْبَلْتُ إِلَيْهِ أُهَرْوِلُ**»(١).

فالله لا يضيع أجر من أحسن عملًا، وعليه أن يحسن الظن بربه، ويعظم رجاءه، لكن لا يحمله ذلك على عدم الأمن من مكر الله، وقد كان سفيان رحمه الله إذا حدث بحديث القبضتين، يبكي! ويقول: ليت شعري! في أي القبضتين أنا؟ وما منا أحد يعلم في أي القبضتين هو، وهذا سر الابتلاء، وعليه أقام الله

(١) أخرجه مسلم رقم (٢٦٧٥).

سوق الجنة والنار، وميز الأبرار من الفجار. وبدونه لا يستقيم الأمر، ولا تتحقق العبودية.

فالله تعالى أظهر لنا الشرع وأخفى عنا القدر، وقال: اعملوا! فمن أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني دخل النار، وآتانا من الآلات والأدوات ما نتمكن فيه من الفعل أو الترك. ولو قام في العبد مانع من موانع التكليف لصار معذورًا. وموانع التكليف: الجهل والنسيان والخطأ والعجز والإكراه، ونحوها. قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال الله: قد فعلت.

وفوق ذلك، لو وقع منه الذنب عالمًا، ذاكرًا، مختارًا، ثم تاب، تاب الله عليه، مهما كان ذنبه، كما قال تعالى بعد ذكر الشرك وأمهات الذنوب: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [الفرقان: ٧٠]، فلا يهلك على الله إلا هالك.

قوله: (ويقولون: إن الخير، والشر، والحلو، والمر، بقضاء من الله ﷻ أمضاه وقدره، لا يملكون لأنفسهم ضرًّا ولا نفعًا، إلا ما شاء الله، وإنهم فقراء إلى الله ﷻ، لا غنى لهم عنه في كل وقت): جاء في حديث جبريل: (قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»)[(١)]، **إذا تأملت وجدت أنه ﷺ خص القدر بمزيتين:**

أولاهما: أنه أعاد ذكر العامل: **(وتؤمن)!** بينما عطف الأربعة على: «**تؤمن بالله**». وفائدة هذا التأكيد؛ لأنه يكثر الزيغ والانحراف في هذا الباب.

الثانية: أنه فصل فيه ما لم يفصل في غيره، فقال: **(وتؤمن بالقدر خيره**

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٠)، ومسلم رقم (٩) من حديث أبي هريرة؛ وأخرجه مسلم رقم (٨) مِن حديث ابن عمر، واللفظ له.

وشره). فقد يظن ظان أن الإيمان بالقدر إنما يكون في الخير فقط، وأما الشر فلا! فكل ما يقع في هذا الكون فهو بقدر الله. لكن الشر لا ينسب إلى الله، ولا يضاف إليه بوصفه شرًّا. قال النبي ﷺ مناجيًا ربه: «**لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»[(١)]؛ فهو من حيث صدوره عن الله ليس شرًّا؛ بل هو خير؛ لما يترتب عليه من آثار حميدة، وإن كان بحد ذاته شرًّا. ولهذا، قال مؤمنو الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾ [الجن: ١٠]، فلما كان الكلام عن الشر عبروا بالفعل المبني الذي لم يسمَّ فاعله، تأدبًا مع الله؛ لأن الشر لا يضاف إلى الله، ولما جرى الكلام عن الخير عبروا بالاسم الظاهر.

فيجب التفريق بين القدر والمقدور، والقضاء والمقضي؛ فالسموم والأمراض، والزلازل والبراكين، والمعاصي والفجور، والفقر والذل، لا شك أنها شر من حيث هي مقدورة مقضية، لكنها باعتبار صدورها عن الله ﷻ؛ قدرًا وقضاءً خير؛ لما يترتب عليها من المقاصد والمصالح العظيمة.

والإيمان بالقدر على النحو الذي دلّت عليه النصوص، وفهمه السلف الصالح، يورث الافتقار إلى الله، والاطراح بين يديه، ودوام سؤاله، والتضرع إليه، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٦﴾﴾ [فاطر: ١٥، ١٦].

---

(١) أخرجه مسلم رقم (٧٧١).



إثبات النزول الإلهي

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وإنه عَزَّ وَجَلَّ ينزل إلى السماء على ما صح به الخبر عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بلا اعتقاد كيف فيه).

الشرح

نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا قد ثبت بالأحاديث الصحاح؛ منها الحديث المتفق عليه، وهو قول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي؛ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي؛ فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي؛ فَأَغْفِرَ لَهُ»**(١).

هذا الحديث الشريف قد رواه عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قريب من ثلاثين صحابيًّا يفرح به أولياء الله، ويستبشرون به؛ لأنهم يأنسون بمناجاة ربهم، ويستغفرونه بالأسحار، خوفًا وطمعًا بهذا الموعود الإلٰهي.

فيعتقد أهل السُّنَّة والجماعة أن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا، كل ليلة، نزولًا حقيقيًّا يليق بجلاله وعظمته، لا يشبه نزول المخلوقين، ويندب عباده إلى دعائه، وسؤاله، واستغفاره، ويعدهم بالإجابة، والعطاء، والمغفرة.

قوله: (بلا اعتقاد كيف فيه)؛ تقدم هذا القيد فيما أثبته المصنف لربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من الصفات؛ كالاستواء، واليدين، وغيرها. فإنه لا سبيل إلى إدراك الكيف، فالله أعظم من أن تبلغه عقولنا، أو تحيط به أوهامنا.

---

(١) أخرجه البخاري رقم (١١٤٥)، ومسلم رقم (٧٥٨).

وفي هذا القيد ردٌّ على أهل التفويض، الزاعمين أنه لا سبيل لمعرفة معنى ما أخبر الله به عن نفسه، فإنه لا يحتاج إلى نفي الكيفية إلا من كان يثبت المعنى؛ لأن الذي لا يثبت المعنى لا يحتاج أن يقول: بلا كيف. فهذا دليل على أن السلف ـ رحمهم الله ـ يثبتون المعنى ويفوضون الكيفية. ومن عبارات السلف الشهيرة في باب الصفات قولهم: (أمروها كما جاءت بلا كيف)، ومعناها: أمروها لفظًا ومعنى، فإنه لا يحصل إمرارها كما جاءت إلا بإمرار اللفظ والمعنى. وحاشا السلف أن يقرؤوا، أو يرووا نصوصًا لا يفقهون معانيها؛ كالأعاجم حينما يقرؤون القرآن. ولولا ذلك ما قالوا: بلا كيف. فإن من لا يثبت المعنى لا يحتاج أن يحترز هذا الاحتراز.

أما أهل التأويل الباطل، فقد حرفوا صفة النزول بأنواع التحريفات، ظنًّا منهم أن إثبات النزول يقتضي حدوثًا، ومماثلة للمخلوقين؛ فقالوا: ينزل أمره، أو تنزل رحمته، أو ينزل ملك من ملائكته! والرد عليهم من **وجوه**:

أولًا: أن هذا مخالف لظاهر النص، والأصل حمل الكلام على ظاهره، ويقتضي أن في الكلام حذفًا، والأصل عدم الحذف، فقد أسند النبي ﷺ النزول إلى ربه، فقال: **(ينزل ربنا)**. فهل هم أعلم بالله من رسول الله؟ أم هم أغير على الله من رسول الله؟ أم هم أفصح منه لسانًا، وأحسن بيانًا، وأنصح للأمة من رسول الله، كي يستدركوا عليه قوله، ويصوبوه؟!

ثانيًا: أن هذا مخالف لإجماع السلف، فما من أحد من السلف أوّل نزول الله ﷻ إلى نزول أمره أو رحمته أو ملك من ملائكته؛ بل قد بوّب المحدثون أبوابًا، وساقوا الأسانيد الجياد، بالأحاديث الصحاح في إثبات النزول، وصنف العلماء المتقدمون أجزاء مفردة في هذا الباب؛ كالدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب موسع في هذا، هو كتاب «النزول» جمع فيه الروايات، وأقوال أئمة السلف في إثبات هذه الصفة لله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

ثالثًا: أن تفسير النزول بنزول أمره، أو رحمته، يلزم عليه لوازم فاسدة، وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم. فنزول أمر الله لا يختص بهذا الوقت

من الليل؛ بل ينزل كل يوم كما قال: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الرحمٰن: ٢٩].
وأي فائدة للخلق أن يكون منتهى نزول رحمته السماء الدنيا، ولا تبلغهم في الأرض؟!

رابعًا: أن تفسير النزول بنزول ملك من ملائكته يستلزم أن يكون قائل: (من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له) هو الملك! وهذه الجمل لا يمكن أن تصدر إلا من الله الذي يجيب الدعوات، ويقضي الحاجات، ويغفر السيئات. فدل ذلك على بطلان طريقة هؤلاء.





إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ويعتقدون جواز الرؤية من العباد المتقين لله عَزَّوَجَلَّ في القيامة دون الدنيا. ووجوبها لمن جعل الله له ذلك ثوابًا له في الآخرة؛ كما قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وقال في الكفار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]، فلو كان المؤمنون كلهم والكافرون كلهم لا يرونه كانوا بأجمعهم عنه محجوبين. وذلك من غير اعتقاد التجسيم في الله عَزَّوَجَلَّ، ولا التحديد له، ولكن يرونه جلَّ وعزَّ، بأعينهم، على ما يشاء هو بلا كيف).

الشرح

يعتقد أهل السُّنَّة والجماعة أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة عيانًا بأبصارهم في موضعين: في عرصات القيامة وهي مواقف الحساب، وفي الجنة.

وقد دل على ذلك الكتاب والسُّنَّة والإجماع، **فمن أدلة الكتاب:**

١ - قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾، «ناضرة»: من النضرة، وهي: البهاء والحسن والرونق، و«ناظرة»: من النظر، وهو المعاينة بالأبصار؛ فهذه النضرة في وجوههم حصلت من جراء النظر إلى وجه الله الكريم، فازدادوا حسنًا وبهاءً ورونقًا وجمالًا. قال ابن القيم في ميميته:

فيا نظرةً أهدت إلى الوجه نضرةً   أمن بعدها يسلُ المحب المتيمُ[(١)]

٢ ـ قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]: الحسنى هي الجنة، والزيادةُ فسَّرها رسول الله ﷺ بأنها: **(النظر إلى وجه الله الكريم)**[(٢)].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝٣٥﴾ [ق: ٣٥]، فسَّر النبي ﷺ المزيد بـ: النظر إلى وجه الله الكريم.

٤ ـ قوله تعالى عن الكفار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين: ١٥]، ووجّه المصنف دلالتها على الرؤية بأنه لو كان الأبرار محجوبين أيضًا، لما كان لوعيد الفجار بالحجب فائدة؛ أي: لو كان الجميع محجوبين عن الله ﷻ، لما احتاج الأمر أن يخص الفجار بهذه العقوبة. ولو أن المؤلف أتبعها بالآية التالية في سورة المطففين، وهي قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝٢٢ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ۝٢٣﴾ [المطففين: ٢٢، ٢٣]، لكان أتمَّ في الدلالة، فقد استدل الإمام الشافعي رحمه الله بثاقب فهمه وذكائه أن هذه الآية دالة على إثبات النظر إلى وجه الله ﷻ، فقال: لما حجب أولئك في السخط نظر هؤلاء في الرضى[(٣)].

أما الأحاديث فكثيرة تبلغ مبلغ التواتر، فقد قال بعض أهل المصطلح[(٤)]:

مما تواتر حديث من كذب   ومن بنى لله بيتًا واقترب
ورؤيةٌ شفاعةٌ والحوض   ومسح خفين وهذه بعضه

ومنها قول النبي ﷺ: «**فَإِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ لَا**

---

(١) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (١١).

(٢) أخرجه الترمذي رقم (٣١٠٥)، وأحمد رقم (١٨٩٣٥)، وابن ماجه رقم (١٨٧).

(٣) قَالَ الرّبيع: كنت ذَات يَوْم عِنْد الشَّافِعِي وجاءه كتاب من الصَّعِيد يسألونه عَن قَوْله ﷻ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ فكتب: لما حجب قومًا بالسخط دلّ عَلَى أَن قومًا يرونه بِالرِّضَا، طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٨١).

(٤) ناظمها: محمد التاودي في (زاد الجد الساري)، حاشية على البخاري.

تَضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ»[١]، وهذا من تشبيه الرؤية بالرؤية، لا المرئي بالمرئي.

ومعنى قوله: «**لا تَضَامُّون**» بفتح التاء، والضاد المخففة، وتشديد الميم؛ أي: لا تزدحمون وينضم بعضكم إلى بعض. فإن الناس إذا أرادوا أن ينظروا إلى القمر، ليلة خمسة عشر، لا يتزاحمون؛ فإن القمر في السماء يراه كل من على الأرض في موضعه. فكذلك المؤمنون يوم القيامة، وفي الجنة، حين يرون ربهم من فوقهم. وضبطت بضم التاء، وفتح الضاد المخففة؛ أي: لا يلحقكم ضيم، وهو المذلة. ويؤيد ذلك ما جاء في بعض الألفاظ: «لا تضارون» في رؤيته؛ يعني: لا يلحقكم مضارة في ذلك.

فأما في عرصات القيامة، فإنه يراه المؤمنون والمنافقون، فقد جاء في حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد رضي الله عنهما: «**حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ تَعَالَى مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، أَتَاهُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي أَدْنَى صُورَةٍ مِنَ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا، قَالَ: فَمَا تَنْتَظِرُونَ؟ تَتْبَعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، قَالُوا: يَا رَبَّنَا، فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا أَفْقَرَ مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ، وَلَمْ نُصَاحِبْهُمْ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ لَا نُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ لَيَكَادُ أَنْ يَنْقَلِبَ، فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ فَتَعْرِفُونَهُ بِهَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ للهِ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ اللهُ لَهُ بِالسُّجُودِ، وَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءً وَرِيَاءً إِلَّا جَعَلَ اللهُ ظَهْرَهُ طَبَقَةً وَاحِدَةً، كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ خَرَّ عَلَى قَفَاهُ، ثُمَّ يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ وَقَدْ تَحَوَّلَ فِي صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، ثُمَّ يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ، وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ، سَلِّمْ**»[٢].

فأشعر ذلك أن المنافقين رأوه ثم حجبوا عن النظر، فكان الجزاء من

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٦٥٧٣)، ومسلم رقم (١٨٢)، والترمذي رقم (٢٥٥٤)، واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٤٥٨١)، ومسلم رقم (١٨٣)، واللفظ له.

جنس العمل؛ فإنهم آمنوا ثم كفروا في الدنيا، وذلك أشد عليهم مما يقع للكافرين الذين لم يروا الله ﷻ أصلًا. وقد أوعب أهل السُّنَّة رواية أحاديث الرؤية في مصنفاتهم؛ مفردةً ومضمومة إلى غيرها.

أما أهل البدع من المعتزلة، ومن وافقهم من الرافضة الإمامية، والزيدية، والإباضية، فقد أنكروا الرؤية، واستدلوا بأدلةٍ نقلية، وشبهٍ عقلية:

استدلوا بقول الله تعالى لموسى حين قال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قالوا: إن (لن) تفيد النفي المؤبد؛ أي: لن تراني أبدًا! والرد عليهم من **وجوه**:

- أن هذا زعم باطل من حيث اللغة، فقد قال ابن مالك رحمه الله:

ومن رأى النفي بلن مؤبدا ... فقوله اردد وسواه فاعضدا

فحرف (لن) لا يلزم منه النفي المؤبد، فربما دلَّ على النفي المؤبد كما لو قال المؤمن: لن أشرب الخمر، وربما دل على نفي مؤقت، كما لو قلت: لن أذهب للعمرة. تريد ذلك اليوم، أو ذلك الشهر، لا تريد بذلك هجر البيت مطلقًا.

- لو كان الطلب فاسدًا من أصله، لعتب الله على موسى عليه السلام، كما عتب على نوح عليه السلام، حين قال: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي وَإِنَّ وَعۡدَكَ ٱلۡحَقُّ﴾ [هود: ٤٥]، ومثل هذا لا يشفع له، فرد الله عليه بقوله: ﴿يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [هود: ٤٦]، فاستعتب نوح عليه السلام، وقال: ﴿رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٞۖ وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [هود: ٤٧]. أما سؤال موسى فلم ينكر عليه، مما يدل على أن الأمر في أصله سائغ، ولكن الله سبحانه وتعالى أجَّل ذلك في الدنيا إلى الآخرة.

- أن الله تعالى أحال في حصول الرؤية على أمر ممكن، فقال: ﴿ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولو شاء الله لأقر الجبل.

واستدلوا على نفي الرؤية بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ولأهل السُّنَّة عن ذلك **جوابان**:

ـ **أحدهما**: لا تدركه الأبصار في الدنيا. وهذا جواب عائشة رضي الله عنها.

ـ **ثانيهما**: أن نفي الإدراك لا يدل على نفي الرؤية؛ لأن الإدراك يعني: الإحاطة، وقد تحصل رؤية دون إحاطة. مثال ذلك: أننا نرى الشمس ولا ندركها؛ أي: لا نحيط علمًا بتفاصيلها، وما يجري فيها. وكذلك نرى الجبل ولا نحيط بما يحويه من مغاراتٍ، وكهوفٍ، وحيوان، وشجر، ودواب، وغير ذلك. فلا يلزم من نفي الإدراك نفي الرؤية؛ بل الأمر ينعكس عليهم فيقال: إن نفي الإدراك دليل على إثبات أصل الرؤية. ولهذا، نجد في كتاب الله عز وجل، في قصة خروج بني إسرائيل من أرض مصر، أن الله أثبت الرؤية مع امتناع الإدراك، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ [الشعراء: ٦١، ٦٢]، فقد حصلت الرؤية ولم يحصل إدراك.

فبطل احتجاج النفاة بالقرآن! وهذه قاعدة عظيمة أشار إليها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ونقلها عنه تلميذه ابن القيم رحمه الله أنه لا يحتج مبطل بآية، أو حديث صحيح، على باطله، إلا وكان في ذلك الدليل ما ينقض دعواه[(١)]. وهذا من أسرار القرآن العظيم! فكل من أراد أن يتخذ القرآن مطية للوصول إلى باطل، فإن الدليل الذي استدل به، يعود عليه، وهذا من عزة القرآن، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ﴿٤١﴾ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢]؛ فالقرآن يعلو ولا يعلى عليه.

واستدلوا على نفي الرؤية بشبهة عقلية؛ فقالوا: إن إثبات الرؤية يلزم منه أن يكون الله تعالى محدودًا! والرد عليهم أن يقال:

إن هذا اللفظ الذي عبرتم به (محدود) لفظ محدث، لم يرد في الكتاب والسُّنَّة بنفي ولا إثبات، والقاعدة في ذلك، كما قررنا سابقًا، أن نتوقف في

(١) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح: (٢٩٣).

اللفظ؛ فلا نثبته ولا ننفيه في حق الله، ونستفصل عن المعنى، فإن كان معنىً صحيحًا قبلناه والتزمناه، إذ لا يلزم على الحق إلا الحق. وإن كان معنىً باطلًا رددناه.

فإن أريد بالحد أن الله ﷻ، له ذات متميزة عن بقية الكائنات، وأنه بائن من خلقه، مستوٍ على عرشه، غير ممتزج بخلقه؛ ليس فيه شيء من خلقه، ولا في خلقه شيء منه، فهذا حق نعتقده، ونجهر به، فإن أردتم أن هذا المعنى لازم لإثبات الرؤية، فنحن نلتزم به، وليس فيه نقص بوجهٍ من الوجوه. وإن أريد بالحد أن الله يحيط به شيء من مخلوقاته، فلا، ولا كرامة! وليس ذلك بلازم أصلًا لمن أثبت الرؤية. فالله أكبر من كل شيء، وأعظم من كل شيء.

قوله: (**وذلك من غير اعتقاد التجسيم في الله ﷻ، ولا التحديد له، ولكن يرونه جلَّ وعزَّ، بأعينهم، على ما يشاء هو بلا كيف**) هذه الألفاظ «التجسيم» و«التحديد» اصطلاحات محدثة، وليست ألفاظًا شرعية، حتى نلتزم بنفيها في مقام التنزيه؛ فالذي ينبغي أن نقتصر على ما جاء في الكتاب والسُّنَّة بأن يقال: «من غير تمثيل». وكأن المصنف رحمه الله أراد أن يرد عليهم باصطلاحهم، وبيَّن أن أهل السُّنَّة يثبتون الرؤية من غير اعتقاد تمثيل.

❁ ❁ ❁

حقيقة الإيمان

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (ويقولون: إن الإيمان قول وعمل ومعرفة؛ يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية. ومن كثرت طاعته أزيد إيمانًا ممن هو دونه في الطاعة).

الشرح

يعتقد أهل السُّنَّة والجماعة أن الإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية. وربما قالوا: الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان. **وبيان ذلك**:

- **قول القلب**: اعتقاده وتصديقه. وقد دل عليه قول النبي ﷺ لجبريل: **«أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»**[1].

- **قول اللسان**: هو الاستعلان بالشهادتين.

- **عمل القلب**: هو ما يتحرك به القلب من الإرادات والنيات؛ كالخوف والرجاء والتوكل والإنابة والحياء، وغير ذلك. وقد دل عليه قول النبي ﷺ: **«وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»**[2]. وقد دل عليه قول النبي ﷺ:

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٠)، ومسلم رقم (٩) من حديث أبي هريرة؛ وأخرجه مسلم رقم (٨) مِن حديث ابن عمر.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٩)، ومسلم رقم (٣٥)، واللفظ له..

«**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ ـ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ ـ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**»(١). فإن الحياء عمل قلبي.

ـ **عمل اللسان**: ما يلهج به من الكلم الطيب؛ كالذكر والتلاوة والاستغفار والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الله. وقد دل عليه الحديث السابق.

ـ **عمل الجوارح**: ما تتحرك به الأعضاء من العبادات؛ كالقيام والقعود والركوع والسجود، والطواف والسعي ورمي الجمار، والسعي على الأرملة والمسكين، وإماطة الأذى عن الطريق. وقد دل عليه الحديث السابق، وقول الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْۚ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أي: صلاتكم؛ فإنه بعد تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة اجتمع الصحابة، وقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، فَكَيْفَ الَّذِينَ مَاتُوا، وَهُمْ يُصَلُّونَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ؟ فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْۚ﴾(٢)، فسمى الصلاة إيمانًا، مع أنها عمل بدني.

قوله: (**يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية**): دل القرآن على زيادة الإيمان **في ستة مواضع**:

ـ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ۝١٧٣﴾ [آل عمران: ١٧٣].

ـ وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢].

ـ وقوله: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِۦٓ إِيمَـٰنًاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۝١٢٤﴾ [التوبة: ١٢٤].

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٩)، ومسلم رقم (٣٥)، واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٤٠)، وأبو داود رقم (٤٦٨٠)، واللفظ له.

- وقوله: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴿٢٢﴾﴾ [الأحزاب: ٢٢].

- وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ﴾ [الفتح: ٤].

- وقوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ۙ﴾ [المدثر: ٣١].

وليس في القرآن التعبير بلفظ النقصان، لكن بين الزيادة والنقصان تلازم عقلي، إذ أن أي شيء قابل للزيادة فهو قابل للنقصان؛ لأنه قبل أن يزيد كان أنقص منه بعد أن زاد. لكن قد دلت السُّنَّة على لفظ النقصان بقول النبي ﷺ: «**مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ**»(١)، ونقص الدين هو نقص الإيمان؛ لأن الإيمان عند الإطلاق يراد به الدين كله.

ويعتقد أهل السُّنَّة أن الإيمان يتفاضل؛ يعني: بعض خصال الإيمان أعظم من بعض، كما قال ﷺ: «**فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ**»(٢)، كما أن أهل الإيمان يتفاضلون فيه، وهم مراتب، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [فاطر: ٣٢]، فلهذا، مايزَ الله تعالى المؤمنين في سورة الحشر؛ فبدأ بذكر المهاجرين، ثم ثنى بالأنصار، ثم ثلَّث بالتابعين لهم بإحسان.

وقد ضل في حقيقة الإيمان طائفتان؛ المرجئة والوعيدية، **وتفصيل ذلك**:

أولًا: **الجهمية**: قالوا: الإيمان معرفة القلب! ويزعمون أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. وهؤلاء أشد طبقات المرجئة إرجاءً. ومذهبهم ظاهر البطلان؛ لأنه يستلزم لوازم باطلة:

- أن يكون مشركو العرب مؤمنين؛ لكونهم عارفين، كما قال الله عنهم:

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٣٠٤)، ومسلم رقم (٧٩).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٩)، ومسلم رقم (٣٥)، واللفظ له.

﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، في نظائر لها بمعناها.

- وأن يكون اليهود والنصارى مؤمنين؛ لكونهم عارفين، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ﴾ [البقرة: ١٤٦، الأنعام: ٢٠].

- وأن يكون فرعون وقومه مؤمنين؛ لكونهم عارفين موقنين، كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وقول موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

- وأن يكون إبليس مؤمنًا؛ لكونه عارفًا، كما قال تعالى: ﴿خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأعراف: ١٢].

ثانيًا: الكرامية: قالوا: الإيمان قول باللسان، ولو لم يعتقد بقلبه! فيلزم منه أن يكون المنافقون مؤمنين. وتهافت مقالتهم ظاهر بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾﴾ [المنافقون: ١]، وهم يقولون بإيمان المنافقين، غير أنهم لا يقولون بدخولهم الجنة. وهذا تناقض في المقالة.

ثالثًا: مرجئة الفقهاء: قالوا: الإيمان قول اللسان، واعتقاد بالجنان. أما عمل الأركان فليس داخلًا في حد الإيمان وتعريفه، ولكنه من ثمراته وآثاره. وهم فقهاء الكوفة؛ كحماد بن سليمان، وأبي حنيفة النعمان رحمهما الله. وسموا مرجئة لأنهم أرجؤوا الأعمال عن مسمى الإيمان. وهم أهون ممن سبقهم؛ لأنهم وافقوا أهل السُّنَّة في **الأمور التالية**:

- أن لله على عباده أن يمتثلوا أمره، ويجتنبوا نهيه.
- أن المطيع محمود في الدنيا، مثاب في الآخرة.
- أن العاصي مذموم في الدنيا مستحق للعقوبة في الآخرة.
- أن مرتكب الكبيرة من الموحدين، لا يخرج عن الملة، ولا يخلد في النار.
- وجوب إقامة الحدود والتعزيرات، وإقامة الكفارات.

ولهذا، قال من قال من العلماء: إن الخلاف بين جمهور أهل السُّنَّة والجماعة ومرجئة الفقهاء، أصحاب أبي حنيفة، خلاف صوري لفظي، وليس خلافًا حقيقيًّا معنويًّا؛ لأنهم متفقون في الأحكام. والصحيح أن منه ما هو حقيقي، ومنه ما هو صوري، فقد خالفوا طريقة أهل السُّنَّة والجماعة **في أمور**:

- إخراج العمل عن مسمى الإيمان وحده وحقيقته.
- أن الإيمان شيء واحد؛ لا يزيد ولا ينقص.
- أن المؤمنين لا يتفاضلون في إيمانهم؛ فإيمان أفجر الناس كإيمان أتقى الناس.
- أن المؤمنين متساوون في الولاية؛ فهي شيء واحد كما أن الإيمان شيء واحد.
- أن الكفر هو كفر الجحود والاستحلال، وما سواه مما ورد تسميته كفرًا، مجاز.

ولكن الخلاف معهم سهل، والخطب فيه يسير، لولا ما قد يترتب على مقالتهم من الإغراء بالمعاصي بدعوى كمال الإيمان، وكون ذلك مدرجة لمقالة المرجئة الغلاة.

رابعًا: **الخوارج**: يقولون كما يقول أهل السُّنَّة والجماعة، لكنهم يزيلون اسم الإيمان بفعل الكبيرة، ويدخلونه في الكفر.

خامسًا: **المعتزلة**: يقولون بمقالة الخوارج؛ فيخرجون الفاسق الملِّي عن مسمى الإيمان، لكنهم لا يدخلونه في الكفر! ويجعلونه في منزلة بين منزلتين؛ لا مؤمن ولا كافر.

أهل السُّنَّة والجماعة يرون أن مرتكب الكبيرة لا يسلب منه مطلق الاسم ولا يعطى الاسم المطلق. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾؛ إنما: أداة حصر؛ إنما المؤمنون؛ يعني: الكمل: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأنفال: ٢، ٣].

فقد تبيَّن أن مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في باب حقيقة الإيمان، وسط بين طرفين؛ بين قوم فرَّطوا وتساهلوا حتى أثبتوا الإيمان بلا عمل، وهم «المرجئة»، على تفاوت بينهم، وقوم غلوا وتشددوا، حتى أزالوا اسم الإيمان لأدنى كبيرة، وهم الوعيدية من الخوارج والمعتزلة، الذين قالوا بإنفاذ الوعيد، وأنكروا الشفاعة.

والعجب أن طرفي الضلالة؛ والوعيدية، متفقون على أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأنه شيء واحد، إما أن يوجد كله، أو يعدم كله! غير أن المرجئة أثبتوا الإيمان بأدنى سبب، والخوارج سلبوا الإيمان بأدنى سبب! وكلا طرفي قصد الأمور ذميم. وأما أهل السُّنَّة فرأوا أن الإيمان يتبعَّض ويمكن أن يوجد بعضه، ويذهب بعضه، وأنه يجتمع في المؤمن طاعة ومعصية، وبر وفجور.

كما أن المرجئة نظروا إلى نصوص الوعد، وغضوا الطرف عن نصوص الوعيد. والخوارج عكسوا الأمر، فنظروا إلى نصوص الوعيد، وغضوا الطرف عن نصوص الوعد. أما أهل السُّنَّة والجماعة فقد نظروا بعين العلم والبصيرة إلى جميع النصوص الواردة في الوعد والوعيد، ووفقوا بينها، ولم يضربوا بعضها ببعض، أو يهملوا شيئًا من دلالتها، فأثمر لهم هذه المقالة السوية المعتدلة، نسأل الله ﷻ أن يلزمنا كلمة التقوى وأن يجعلنا أحق بها وأهلها.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ويقولون: إن أحدًا من أهل التوحيد، ومن يصلي إلى قبلة المسلمين، لو ارتكب ذنبًا، أو ذنوبًا كثيرة؛ صغائر أو كبائر، مع الإقامة على التوحيد لله، والإقرار بما التزمه وقبله عن الله، فإنه لا يكفر به، ويرجون له المغفرة، ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]).

الشرح

هذه مسألة «الأسماء والأحكام»، وهي مسألة عظيمة مهمة، كانت أول افتراق في الإسلام، وعنها ظهرت بدعة الخوارج الذين كفَّروا أهل الإسلام، واستحلوا دماءهم وأعراضهم وأموالهم. والناس فيها **طرفان ووسط**:

الطرف الأول: المرجئة: يسمون الفاسق الملِّي «مؤمنًا كامل الإيمان»، ويحكم غلاة المرجئة بدخوله الجنة، ونجاته من النار بمجرد تصديق القلب، أو معرفته، ويقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

الطرف الثاني: الوعيدية: يسلبون الفاسق الملِّي الإيمان بالكلية؛ فأما الخوارج فيطردون الأمر ويسمونه: «كافرًا»، وأما المعتزلة فيقولون: إنه في منزلة بين منزلتين: «لا مؤمن ولا كافر». ويتفق الفريقان على أنه مخلد في النار يوم القيامة.

الوسط: أهل السُّنَّة والجماعة: يسمون الفاسق الملِّي: «مؤمنًا ناقص الإيمان» أو: «مؤمنًا فاسقًا» أو: «مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته»، أو نحو هذه العبارات، ولا يزيلون عنه اسم الإيمان، فلا يعطونه الاسم المطلق، ولا يسلبونه مطلق الاسم. فمن أتى بالشهادتين، ولم ينقضهما بمكفر اعتقادي أو قولي أو عملي، لم يكفر بمجرد الذنب ما لم يستحله. فلو سرق، أو زنى، أو

أكل الربا، أو غير ذلك من كبائر الإثم، لم يخرج عن حد الإيمان، ولكن ينقص إيمانه بحسب كبيرته.

ويعتقدون أنه في الآخرة تحت المشيئة والإرادة؛ إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة برحمته، وإن شاء عذبه بقدر ذنبه، ومآله إلى الجنة، بسبب حسنة التوحيد والإيمان. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ولأحاديث الشفاعة التي بلغت مبلغ التواتر، ودلت أن الله يخرج عصاة الموحدين من النار، بشفاعة الشافعين، ورحمة أرحم الراحمين؛ كقول النبي في حديث الشفاعة الطويل: «**فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي، وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لَا تَحْضُرُنِي الآنَ؛ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ، وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا؛ فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ؛ فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا؛ فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ؛ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ـ أَوْ خَرْدَلَةٍ ـ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ؛ فَأَنْطَلِقُ؛ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ؛ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ؛ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ؛ فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ**»[1]، وكقوله: «**فَيَقُولُ اللهُ ﷻ: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ قَدْ عَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهَرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ: نَهَرُ الْحَيَاةِ**»[2].

(١) أخرجه البخاري برقم (٧٥١٠).

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٨٣).

ومذهب «الوعيدية» من الخوارج والمعتزلة، في إزالة مسمى الإيمان عن مرتكب الكبيرة، مردود بأدلة الكتاب والسُّنَّة؛ **فمن ذلك:**

- أن الله سمى مرتكبي الكبائر مؤمنين، وأثبت لهم الأخوة الإيمانية، فقال الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠].

- أن الله سمى القاتل أخًا للمقتول، وأثبت له الأخوة الإيمانية، فقال: ﴿فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾ [البقرة: ١٧٨].

- أن الله أوجب في كفارة قتل الخطأ عتق رقبة مؤمنة، فقال: ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾ [النساء: ٩٢]، وقد أجمع العلماء على أنه لو أعتق عبدًا سارقًا، زانيًا، مغتابًا، نمامًا، شاربًا للخمر، برئت ذمته.

وقد يستدل الوعيدية بقول النبي ﷺ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَبْصَارَهُمْ فِيهَا، حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(١)؛ فيظن الوعيدية أن هذا النص يدل على نفي أصل الإيمان عن الزاني، أو الشارب، أو السارق، أو المنتهب، والأمر ليس كذلك؛ بل المراد نفي الإيمان الواجب، لا مطلق الإيمان، إذ لو كان المنفي أصل الإيمان لما اكتفي بجلد الزاني غير المحصن، والشارب، وقطع يد السارق والناهب، ولكانوا يقتلون ردةً وكفرًا. ومما يدل على بقاء أصل الإيمان لدى مرتكب الكبيرة حديث أبي هُرَيْرَةَ مرفوعًا: «**إِذَا زَنَى الرَّجُلُ خَرَجَ مِنْهُ الْإِيمَانُ كَانَ عَلَيْهِ كَالظُّلَّةِ، فَإِذَا انْقَطَعَ رَجَعَ إِلَيْهِ الْإِيمَانُ**»(٢)، كما يمسك أحدنا بالمظلة فيبقى بينه وبينها نوع صلة.

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٥٧٨)، ومسلم رقم (٥٧).

(٢) أخرجه أبو داود برقم (٤٦٩٠)، وصححه الألباني. انظر: صَحِيح الْجَامِع (٥٨٦)، الصَّحِيحَة (٥٠٩)، صَحِيح التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيب (٢٣٩٤)، المشكاة (٦٠).

والكبائر: جمع كبيرة. وقد جاء تمييز الذنوب إلى كبائر وصغائر في كتاب الله، قال تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [النساء: ٣١]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢]، كما جاءت السُّنَّة ناطقةً بهذا التعبير، ففي المتفق عليه: «**أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبَائِرِ؟**» ثَلَاثًا، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ** ـ وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَّكِئًا فَقَالَ: ـ **أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ**»[١]. كما جاء في الحديث ذكر السبع الموبقات، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «**الشِّرْكُ بِاللهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ اليَتِيمِ، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ المُحْصَنَاتِ المُؤْمِنَاتِ الغَافِلَاتِ**»[٢].

وقد اختلف العلماء في عدها؛ فمنهم من جعلها سبعًا، ومنهم من جعلها سبعة عشر، ومنهم من قال: هي إلى السبعين أقرب منها إلى السبع، وهذا العدد على سبيل التمثيل لا الحصر. كما اختلفت عباراتهم في تعريفها، وأقربها: أنها ما ترتب عليه وحد في الدنيا، أو وعيد في الآخرة، أو اقترن به لعن أو غضب أو براءة، نحو ذلك من ألفاظ الوعيد. وما سوى ذلك فهو من الصغائر، أو اللمم، الذي يغفره الله لمن اجتنب الكبائر[٣].

والمقصود التحذير من مقالة الخوارج الذين يكفرون بمطلق الكبائر؛ لأن قضية التكفير؛ نفيًا أو إثباتًا، مسألة خطيرة، فلا ينزع اسم الإيمان عمن سماه الله به، ولا يطلق اسم الإيمان على من ليس أهلًا له، فهي مسألة دقيقة من الجانبين. فينبغي الحذر من مشابهة الخوارج في مسارعتهم لتكفير أهل

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٦٥٤)، ومسلم برقم (٨٧).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٧٦٦)، ومسلم برقم (٨٩).

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي. ت: التركي، الأرنؤوط، (٢/ ٥٢٥).

الإسلام وإخراجهم من الملة؛ فإن الإنسان قد يقول كفرًا، ولا يكون كافرًا، وقد يفعل كفرًا، ولا يكون كافرًا، وذلك أنه لا بد لتحقيق الكفر على معين من وجود شروط، وانتفاء موانع، **فلا بد من تحقق:**

- العلم المنافي للجهل.
- الذكر المنافي للنسيان.
- العمد المنافي للخطأ.
- الاختيار المنافي للإكراه.

فمن أمثلة الأقوال: الرجل الذي قال للنبي ﷺ: مَا شَاءَ اللهُ، وَشِئْتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَجَعَلْتَنِي وَاللهَ عَدْلًا! بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**»[(١)]، ومن المعلوم أن من جعل لله عدلًا فقد كفر، لكن النبي ﷺ لم يكفر هذا القائل؛ لأنه علم أنه جاهل لم يرد حقيقة ما قال.

ومن أمثلة الأفعال: الرجل الذي رأى النبي ﷺ عَلَى عَضُدِه حَلْقَةً مِنْ صُفْرٍ، فَقَالَ: «**وَيْحَكَ مَا هَذِهِ؟**» قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ؟ قَالَ: «**أَمَا إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا انْبِذْهَا عَنْكَ؛ فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا**»[(٢)]، فلا شك أن هذا العمل، واعتقاد أن هذا الخيط مؤثرٌ بذاته في دفع الشر كفر، لكن النبي ﷺ لم يكفره بذلك.

قوله: (**إن أحدًا من أهل التوحيد**)، وقوله أيضًا: (**مع الإقامة على التوحيد لله، والإقرار بما التزمه وقبله عن الله، فإنه لا يكفر به**): يدل على اشتراط ثبوت أصل الإيمان، وعدم ارتكاب ناقض له. فمن جحد شيئًا مما هو معلوم من الدين بالضرورة، لا شبهة له فيه، ولا مسوغ لخطئه فإنه يكفر بذلك، وكذا من قال قولًا، أو فعل فعلًا من المكفرات. فإن كان جاهلًا، وأقيمت عليه الحجة، وبُيِّن له الحق بدليله، فأصر واستكبر فلا شك في كفره، وخروجه عن حد الإيمان.

---

(١) أخرجه أحمد رقم (١٨٣٩).

(٢) أخرجه أحمد رقم (٢٠٠٠٠).

قوله: (**ويرجون له المغفرة. ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾**): فنرجو للمحسنين، ونخاف على المسيئين، ونكل أمره إلى الله، ونعتقد أنه يوم القيامة تحت المشيئة والإرادة، إن شاء الله عذبه بقدر ذنبه ومآله إلى الجنة، وإن شاء عفا عنه برحمته.





حكم تارك الصلاة

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(واختلفوا في متعمدي ترك الصلاة المفروضة حتى يذهب وقتها من غير عذر، فكفَّره جماعة لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ**»(١)، وقوله ﷺ: «**من ترك الصلاة فقد كفر**»(٢)، «**ومن ترك الصلاة فقد برئت منه ذمة الله**»(٣). وتأول جماعة منهم أنه يريد بذلك من تركها جاحدًا لها، كما قال يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٣٧]، ترك جحود، الكفر).

الشرح

لا يختلف المسلمون في كفر من جحد وجوب الصلاة؛ فإن وجوبها من المعلوم من الدين بالضرورة، إذ هي عمود الإسلام، وإنما اختلفوا في حكم تارك الصلاة تهاونًا وكسلًا، مع الإقرار بوجوبها، **على**:

القول الأول: **أنه يكفر كفرًا أكبر مخرجًا عن الملة**: فكفَّره جماعة من

---

(١) أخرجه أحمد رقم (١٤٩٧٨)، وأبو داود رقم (٤٦٧٨)، والترمذي رقم (٢٦٢٠)، وابن ماجه رقم (١٠٧٨).

(٢) أخرجه أحمد رقم (٢٢٩٣٧)، والنسائي رقم (٤٦٣)، والترمذي رقم (٢٦٢١)، وابن ماجه رقم (١٠٧٩)، وابن حبان في صحيحه (١٤٥٤)، والحاكم (١١).

(٣) أخرجه أحمد رقم (٢٧٣٦٤)، وابن ماجه رقم (٤٠٣٤)، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير رقم (٢٣٤)، وقال ابن حجر: إسناده ضعيف. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (٢/ ٢٩٣)، والحديث صحيح لشواهده.

السلف؛ من الصحابة: عمر، وعلي، ومعاذ بن جبل، وعبد الرحمٰن بن عوف، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس، وأبو هريرة، وجابر بن عبد الله، وأبو الدرداء، ﭬ، ومن التابعين وأتباعهم: سعيد بن جبير، وعامر الشعبي، وإبراهيم النخعي، والأوزاعي، وأيوب السختياني، وعبد الله بن المبارك، وإسحاق بن راهويه، والإمام أحمد، وأبو داود، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وآخرون. وأنه يقتل كفرًا كما يقتل المرتد، وفي استتابته قولان.

القول الثاني: **أنه يكفر كفرًا لا يخرج عن الملة**: لكنه من أعظم الذنوب، وأكبر الكبائر، وإثمه أعظم من إثم القتل، والزنى، والسرقة، وشرب الخمر، وصاحبه متعرض لعقوبة الله وسخطه، وخزي الدنيا والآخرة. وممن قال بذلك: الزهري، وسعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وداود بن علي، والمزني. وقال بعضهم: يحبس حتى يموت أو يتوب. وقال مالك والشافعي: يقتل حدًّا لا كفرًا.

وقد أشبع ابن القيم هذه المسألة بحثًا، وأتقنها عرضًا، في كتابه الحافل النافع «الصلاة وحكم تاركها»، وساق حجج الفريقين، وذكر للقائلين بالتكفير عشرة أدلة من القرآن، واثني عشر دليلًا من السُّنَّة، منها ما ذكره المصنف، وحكى دلالة الإجماع، وأجاب عن أدلة القائلين بعدم التكفير، ثم عقد فصلًا بعنوان: «فصل في الحكم بين الفريقين» أسسه على معرفة حقيقة الإيمان والكفر، ذكر فيه أصولًا وقواعد عظيمة في هذا الباب، ثم خلص إلى القول:

(ومن العجب أن يقع الشك في كفر من أصر على تركها، ودُعي إلى فعلها على رؤوس الملأ، وهو يرى بارقة السيف على رأسه، ويشد للقتل، وعصبت عيناه، وقيل له: تصلي، وإلا قتلناك! فيقول: اقتلوني، ولا أصلي أبدًا! ومن لا يكفر تارك الصلاة يقول: هذا مؤمن مسلم، يغسل، يصلى عليه، ويدفن في مقابر المسلمين! وبعضهم يقول: إنه مؤمن كامل الإيمان؛ إيمانه كإيمان جبريل وميكائيل! أفلا يستحيي من هذا قوله من إنكاره تكفير من شهد

بكفره الكتاب والسُّنَّة، واتفاق الصحابة؟! والله الموفق)[١].

فمن أدلة القائلين بكفر تارك الصلاة قول الله تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقوله: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]؛ فعصمهم بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وأثبت الله لهم الأخوة الإيمانية مشروطةً بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، فأما الزكاة فأخرجها قوله ﷺ: **«مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ... وَلَا صَاحِبُ إِبِلٍ... وَلَا صَاحِبُ بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ**... ثم قال في آخره: **فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»**[٢]؛ فخصص الحديثُ الآيةَ، وبقيت الصلاة على الأصل.

كما استدلوا بالأحاديث التي ساقها المؤلف، والأول عند مسلم بلفظ: **«إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكَ الصَّلَاةِ»**[٣]. الحديث الثاني، قوله: (من ترك الصلاة فقد كفر)[٤]، قد رواه أحمد الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. أما الحديث الثالث، قوله: (من ترك الصلاة فقد برئت منه ذمة الله)[٥]؛ فصحيح لشواهده. ومن الأدلة التي استدل بها القائلون بكفر تارك الصلاة دليل مركب من حديثين، حينما ذكر النبي ﷺ النهي عن الخروج عن الولاة قال: **«إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»**[٦]، وقال في حديث آخر: **«لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ»**[٧]، فبالمقارنة بين النصين يتبين أن ترك الصلاة من الكفر البواح. وثمَّ أدلة أخرى ذكرها ابن القيم.

قوله: **(وتأول جماعةٌ منهم أنه يريد بذلك من تركها جاحدًا لها)**: وظاهر

---

(١) الصلاة وحكم تاركها. ت: تيسير زعيتر. ط: المكتب الإسلامي. (ص٦٢ ـ ٦٣).
(٢) أخرجه مسلم رقم (٩٨٧).
(٣) أخرجه مسلم رقم (٨٢).
(٤) سبق تخريجه.
(٥) سبق تخريجه.
(٦) أخرجه البخاري رقم (٧٠٥٥)، ومسلم رقم (١٨٤٠).
(٧) أخرجه مسلم رقم (١٨٥٥).

صنيعه رَحِمَهُ اللهُ أنه إلى القول الأول أميل؛ لأنه قدمه ولأنه وصف القول الثاني بالتأويل. وقد استدلوا بعمومات؛ كقول النبي ﷺ حين سأله بعض الصحابة: مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ: «**أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ، مَنْ قَالَ: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ**»[(١)]، ونحو ذلك من الأحاديث. ورد عليهم الأولون بأن النصوص الواردة في اشتراط إقام الصلاة، وكفر تاركها، تقضي بامتناع أن يكون قال: لا إلٰه إلا الله خالصًا من قلبه، وأن مبناها على أن الإيمان هو التصديق فقط، وهذا محل النزاع.

قـولـه: (**كـمـا قـال يـوسـف** عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٣٧] **ترك جحود، الكفر**): أنهم تأولوا الترك بالجحود، قال أبو عثمان الصابوني رَحِمَهُ اللهُ: (ولم يك ـ يوسف ـ تلبس بكفر ففارقه، ولكن تركه جاحدًا له)[(٢)]. ولكن هذا التنظير غير مطابق؛ لأن يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ إنما ترك أمرًا قد طلب عدمه، وهو الكفر، وتارك الصلاة قد ترك أمرًا طلب وجوده، وهو الصلاة. فلا يتم الاستدلال به، لا سيما في مقابلة النصوص الصريحة.



(١) أخرجه البخاري رقم (٩٩).

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث. ت: د. ناصر الجديع، ط. دار العاصمة. (٢٧٩).



الفرق بين الإسلام والإيمان

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وقال كثير منهم: إن الإيمان قول وعمل، والإسلام فعل ما فرض على الإنسان أن يفعله. إذا ذكر كل اسم على حدته مضمومًا إلى الآخر؛ فقيل: المؤمنون والمسلمون جميعًا أو مفردين، أريد بأحدهما معنى لم يرد بالآخر، وإن ذكر أحد الاسمين شمل الكل وعمهم).

الشرح

في العبارة قلق واضطراب! فإن **قوله**: (**إذا ذكر كل اسم على حدته**) لا يناسب **قوله**: (**مضمومًا إلى الآخر**)! وكيف يستوي الحكم بذكرهما (**جميعًا أو مفردين**)؟! فربما وقع سقط في الكلام، أوجب هذا الخلل.

وللناس في مسألة الفرق بين الإسلام والإيمان **أقوال**:

القول الأول: مذهب جمهور أهل السُّنَّة: أن الإيمان قول وعمل، كما تقدم، والإسلام؛ يعني: الاستسلام والانقياد العملي لما افترضه الله. وبهذا الاعتبار كل منهما يعني الدين كله.

- إذا ذكر كل منهما باسمه مضمومًا إلى الآخر، مجموعًا إليه؛ فقيل: المؤمنون والمسلمون، أو منفردًا عنه، لكن في سياق واحد، فإن كل واحد منهما يختص بمعنىً دون الآخر.

- وإن ذكر أحد الاسمين مفردًا، غير مضموم إلى الآخر، شمل الكل وعمَّهم.

وهذا معنى قول بعض أهل العلم: (إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا) وهو حق؛ أي: إذا اجتمع ذكر الإسلام والإيمان في نص واحد، افترق معناهما؛ فصار الإسلام يختص بالشرائع الظاهرة، والإيمان يختص بالعقائد الباطنة. وإذا افترقا بأن ورد ذكر كل منهما في نص مستقل فإنه يدل على الدين كله؛ ظاهره وباطنه، فيجتمع معناهما. وهذا هو الصواب في هذا الباب.

ففي حديث جبريل الشهير ورد ذكر الإسلام والإيمان مجتمعين في سياق واحد: (قَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**»، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ، وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»، قَالَ: صَدَقْتَ)[(١)]؛ ففسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، وفسر الإيمان بالعقائد الباطنة.

ومن شواهد الاقتران أيضًا ما حدث به سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال: (أَعْطَى رَسُولُ اللهِ ﷺ رَهْطًا وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ، قَالَ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا لَمْ يُعْطِهِ وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ، فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَسَارَرْتُهُ، فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ، وَاللهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا؟ قَالَ: «**أَوْ مُسْلِمًا**»، قَالَ: فَسَكَتُّ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ، وَاللهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا؟ قَالَ: «**أَوْ مُسْلِمًا**». قَالَ: فَسَكَتُّ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ، وَاللهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، قَالَ: «**أَوْ مُسْلِمًا**»)[(٢)].

وأما إذا ورد كل منهما منفردًا، فإنه يدل على الدين كله؛ ظاهره وباطنه،

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٠)، ومسلم رقم (٩) من حديث أبي هريرة؛ وأخرجه مسلم رقم (٨) مِن حديث ابن عمر، واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري رقم (١٤٧٨)، ومسلم رقم (١٥٠).

كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، فلا شك أن الإسلام في هذه الآية لا يقتصر على الشرائع الظاهرة؛ بل هو الاستسلام والانقياد والخضوع لله ظاهرًا وباطنًا.

والتفريق هو قول جمهور السلف، قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: (والقول بالفرق بين الإسلام والإيمان مروي عن الحسن، وابن سيرين، وشريك، وعبد الرحمٰن بن مهدي، ويحيي بن معين، ومؤمل بن إهاب، وحكي عن مالك أيضًا، وقد سبق حكايته عن قتادة، وداود بن أبي هند، والزهري، وابن أبي ذئب، وحماد بن زيد، وأحمد، وأبي خيثمة، وكذلك حكاه أبو بكر بن السمعاني عن أهل السُّنَّة والجماعة جملة. فحكاية ابن نصر، وابن عبد البر عن الأكثرين التسوية بينهما غير جيد؛ بل قد قيل: إن السلف لم يرو عنهم غير التفريق)[١].



(١) فتح الباري، لابن رجب (١/١٢٩).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وكثير منهم قالوا: الإسلام والإيمان واحد. قال الله ﷻ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، فلو أن الإيمان غيره لم يقبل، وقال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦]).

الشرح

هذا هو القول الثاني في مسألة الفرق بين الإسلام والإيمان، وهو أن الإسلام والإيمان سواء، وأنهما مترادفان. وهذا قول المعتزلة، والخوارج، وبعض أهل السُّنَّة؛ فيروى عن سفيان الثوري، والمزني. واستدلوا بما ذكره المصنف، ولا يتم الاستدلال بذلك؛ فإن قوله: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ يدل على أن مسمى الإسلام عند الانفراد يدل على الدين كله، كما أن اسم الإيمان عند الانفراد يدل على الدين كله، وإنما الشأن عند الاقتران.

كما أن آيتي الذاريات لا تدلان على ذلك؛ لأن المخرجين أخص من الموجودين. فالموصوفون بالإيمان هم المخرجون؛ لوط، وابنتاه. والموصوفون بالإسلام هم الموجودون بالبيت، وفيهم امرأته التي تتظاهر بالإسلام وهي على دين قومها، لذا، لم تكن من المخرجين؛ بل كانت من الغابرين. فوصف البيت بذلك باعتبار القيِّم عليه، والظاهر منه.



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ومنهم من ذهب إلى أن الإسلام مختص بالاستسلام لله، والخضوع له، والانقياد لحكمه فيما هو مؤمن به، كما قال: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْۖ﴾ [الحجرات: ١٤]، وقال: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْۖ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسْلَٰمَكُمۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١٧]، وهذا أيضًا دليل لمن قال: هما واحد).

الشرح

هذا قول ثالث، وكأنه يجعل الإسلام قسمًا من الإيمان، وهو ما وقع فيه الاستسلام والانقياد والخضوع، من أمور الإيمان. واستدل بآية الحجرات.

والصحيح في تفسيرها ما قاله ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَقَدِ اسْتُفِيدَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: أَنَّ الْإِيمَانَ أَخَصُّ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حِينَ سَأَلَ عَنِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ عَنِ الْإِيمَانِ، ثُمَّ عَنِ الْإِحْسَانِ، فَتَرَقَّى مِنَ الْأَعَمِّ إِلَى الْأَخَصِّ، ثُمَّ لِلْأَخَصِّ مِنْهُ... هَؤُلَاءِ الْأَعْرَابُ الْمَذْكُورُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَيْسُوا بِمُنَافِقِينَ، وَإِنَّمَا هُمْ مُسْلِمُونَ لَمْ يَسْتَحْكِمِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِهِمْ، فَادَّعَوْا لِأَنْفُسِهِمْ مَقَامًا أَعْلَى مِمَّا وَصَلُوا إِلَيْهِ، فَأُدِّبُوا فِي ذَلِكَ)[1].

وليس في قوله: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْۖ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسْلَٰمَكُمۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ ما يدل على أن الإسلام والإيمان واحد، كما أشار المصنف؛ بل فيه ما يؤيد التفريق؛ ذلك أنه أقرهم على دعوى الإسلام الظاهر، ونفى عنهم بلوغ الإيمان الباطن، وإن كانوا في سبيلهم إليه.

(١) تفسير القرآن العظيم، ت: سلامة (٧/ ٣٨٩).

والخلاصة: أن الدين مراتب، كما جاء في حديث جبريل؛ فأدناها الإسلام المتمثل بالانقياد للشرائع الظاهرة، ثم الإيمان المتمثل بالعقائد الباطنة، ثم الإحسان المتمثل في إتقان العبادة وإحكامها. وأن الإسلام والإيمان بمعنى واحد عند الانفراد؛ فيدلان على الدين كله. وعند الاقتران يختص الإسلام بالشرائع الظاهرة، ويختص الإيمان بالعقائد الباطنة.

قال شيخ الإسلام: (وَلِهَذَا، صَارَ النَّاسُ فِي الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

- فَالْمُرْجِئَةُ يَقُولُونَ: الْإِسْلَامُ أَفْضَلُ؛ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْإِيمَانُ.

- وَآخَرُونَ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ سَوَاءٌ، وَهُمْ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ، وَحَكَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ عَنْ جُمْهُورِهِمْ وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

- وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ الْإِيمَانَ أَكْمَلُ وَأَفْضَلُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَهُوَ الْمَأْثُورُ عَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ)[(١)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤١٤).

الشفاعة وأمور القيامة

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ويقولون: إن الله يخرج من النار قومًا من أهل التوحيد بشفاعة الشافعين، وبرحمته، وإن الشفاعة حق، وإن الحوض حقٌّ، والميزان حقٌّ، والحساب حقٌّ).

الشرح

الشفاعة لغةً: من الشفع، وهو ضد الوتر. واصطلاحًا: سؤال الخير للغير. وبه يتبين أصل استمداد هذه الكلمة؛ كأن الشافع لما انضم إلى المشفوع له صارا زوجًا بعد أن كان المشفوع له فردًا. وهي ما تسمى عندنا اليوم «الواسطة»، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾ [النساء: ٨٥]. والشفاعة المذكورة في القرآن **قسمان**:

القسم الأول: **الشفاعة المثبتة**: وهي ما جمعت **شرطين**.

الأول: إذن الله للشافع أن يشفع. قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

الثاني: رضاه عن المشفوع له. قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]. وجمع الله الشرطين في سورة النجم فقال تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم: ٢٦].

وبهذا، يتبين أن الشفاعة عند الله تختلف عن الشفاعة عند ملوك الدنيا؛ فالشفاعة عند الله عَزَّوَجَلَّ لا تقع رغبةً أو رهبةً، كما الحال عند ملوك الدنيا الذين

يقبلون شفاعة الشافعين استمالة للشافع، أو خشية شره. فالله تعالى غني عن خلقه؛ لا يستكثر بهم من قلة، ولا يستعز بهم من ذلة. فالشفاعة حق خالص لله ﷻ كما قال: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]، يمنحها ﷻ من يشاء لمن يشاء، فليس لأحد أن يدلي على الله بشيء دون إذنه ﷻ ورضاه.

والضالون في هذا الباب، قاسوا الشفاعة عند الله ﷻ على الشفاعة عند ملوك الدنيا، فصاروا يذهبون إلى الصلحاء والأولياء ويدعونهم من دون الله، طلبًا أن يشفعوا لهم عند الله. فهذا فرق عظيم ينبغي التنبه له، وعدم التفريق هو الذي استزل به الشيطان مشركي العرب وغيرهم فقالوا: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]؛ فاتخذوهم وسائط بينهم وبين الله.

القسم الثاني: **الشفاعة المنفية**: قال تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ١٠٠﴾ [الشعراء: ١٠٠]، وقال: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ ١٨﴾ [غافر: ١٨]، وقال: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ٤٨﴾ [المدثر: ٤٨]، وهي التي اختل فيها الشرطان أو أحدهما.

فإن قيل: إذا كان لا بد في الشفاعة من إذن الله للشافع، ورضاه عن المشفوع له، فما فائدة الشفاعة؟ والجواب أن يقال: لإظهار فضل الشافع وإكرامه على رؤوس الخلائق؛ كشفاعة الشهيد في سبعين من أهل بيته(١)، أو بقصد الإثابة على الصبر؛ كشفاعة الفرط في والديه.

والشفاعة قسمان:

القسم الأول: **الشفاعات الخاصة بنبيِّنا ﷺ**: وهي أنواع:

أحدها: الشفاعة العظمى: وهي الشفاعة لأهل المحشر أن يقضى بينهم، وذلك حين يطول بهم الوقوف، فيفزعون إلى آدم، ثم نوح، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، عليهم صلوات الله وسلامه، فيعتذر كل واحد منهم بذنب فعله، ويستحي من ربه، ويحيلهم إلى من بعده، إلا عيسى عليه السلام، لا يذكر

(١) أخرجه أبو داود برقم (٢٥٢٢)، وابن حبان برقم (٤٦٦٠)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٧/ ٦٥٠).

ذنبًا، وكأن ذلك كالتوطئة لما بعده، ويحيلهم إلى نبيِّنا ﷺ، فتأتي الخلائق إليه، ويسألونه أن يشفع لهم عند ربهم ليقضي فيهم، فيقول: «**أَنَا لَهَا؛ فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي، وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لَا تَحْضُرُنِي الآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ، وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي**»(١)، فتكون أمته أول الأمم، ولهذا، قال النبي ﷺ: «**نَحْنُ الْآخِرُونَ الْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَنَحْنُ أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ**»(٢). وهذا مما ادخره النبي ﷺ لأمته، فقد قال: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ يَدْعُو بِهَا فَيُسْتَجَابُ لَهُ، فَيُؤْتَاهَا، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(٣). فهو بأبي هو وأمي، كما وصفه ربه: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: ١٢٨]، وهذا هو المقام المحمود الذي قال الله ﷻ فيه: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٩﴾﴾ [الإسراء: ٧٩].

النوع الثاني: **الشفاعة لأهل الجنة أن يدخلوا الجنة**: فلا سبيل لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة إلا بواسطة نبيّنا محمد ﷺ، كما جاء في الحديث: «**آتِي بَابَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَسْتَفْتِحُ، فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ لَا أَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ**»(٤).

النوع الثالث: **شفاعته لعمه أبي طالب أن يخفف عنه العذاب**: وليس لها نظير! ذلك أن الله تعالى قال عن المشركين: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٨]، وأبو طالب قد مات على الشرك، غير أنه كان يحوط النبي ﷺ في مكة، ويدفع عنه، ويذب عنه، مع بقائه على الشرك، ولم يألُ النبي ﷺ جهدًا أن يدعوه إلى الإسلام، إلى آخر لحظة، حتى قال له على فراش الموت: «**يَا عَمِّ، قُلْ: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ**»، فَقَالَ أَبُو

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٧٥١٠)، ومسلم رقم (١٩٣).
(٢) أخرجه مسلم برقم (٨٥٥).
(٣) أخرجه مسلم برقم (١٩٩).
(٤) أخرجه مسلم رقم (١٩٧).

جَهْلٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ، أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ، وَيُعِيدُ لَهُ تِلْكَ الْمَقَالَةَ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ)[(١)]! فانظر رفيق السوء كيف يوبق صاحبه أحوج ما يكون إلى النجاة. وعَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رضي الله عنه، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**»[(٢)].

القسم الثاني: الشفاعات التي يشترك فيها النبيون والصديقون والشهداء والصالحون وهي أنواع:

النوع الأول: الشفاعة فيمن استحق النار من عصاة الموحدين ألا يدخلها.

النوع الثاني: الشفاعة فيمن دخل النار من عصاة الموحدين أن يخرج منها.

وهذان النوعان ينكرهما الوعيدية؛ من الخوارج والمعتزلة، وقد تقدم إثباتهما بالنصوص المتواترة، والرد على منكرهما، ومنها: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، يَقُولُ اللهُ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيَخْرُجُونَ قَدْ امْتُحِشُوا وَعَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ**»[(٣)].

النوع الثالث: الشفاعة في دخول بعض المؤمنين الجنة بغير حساب: في المتفق عليه: («قَالَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَهَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قُدَّامَهُمْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ، قُلْتُ: «وَلِمَ؟» قَالَ: كَانُوا لَا يَكْتَوُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٣٨٨٤)، ومسلم رقم (٢٤).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٦٢٠٨)، ومسلم رقم (٢٠٩).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٦٥٦٠)، ومسلم رقم (١٨٤).

يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»، فَقَامَ إِلَيْهِ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ، فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ**»، ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ قَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «**سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ**»(١).

النوع الرابع: الشفاعة في رفع درجات بعض أهل الجنة: قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١].

كما أن الله تعالى يخرج من النار أقوامًا بمحض فضله ورحمته، فإن الله تعالى يقبض قبضةً من النار، ولا شك أنهم من عصاة الموحدين، فيدخلهم الجنة، يقول: «**شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ**»(٢).

قوله: (وإن الحوض حق): **الحوض في اللغة:** مجمع الماء. والمقصود هنا: الحوض المورود الذي جعله الله تعالى في عرصات القيامة لنبيه محمد ﷺ، ترِدُه أمته، طوله شهر، وعرضه شهر، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر، يصب فيه ميزابان من نهر الكوثر، ماؤه أحلى من العسل، وأشد بياضًا من اللبن، وأطيب ريحًا من المسك، وعدد كيزانه كنجوم السماء، من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبدًا.

وقد تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ في ذكر الحوض، حتى رواه أكثر من أربعين نفسًا من الصحابة، منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «**حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا**»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٦٥٤١)، ومسلم رقم (٢٢٠).
(٢) أخرجه مسلم رقم (١٨٣).
(٣) أخرجه البخاري رقم (٦٥٧٩)، ومسلم رقم (٢٢٩٢).

فالنبي ﷺ فرط أمته إلى حوضه يوم القيامة، يستقبلهم، ويعرفهم بآثار الوضوء؛ غرًّا محجلين. كما أن الذين كَتب الله أن يخرجوا من النار من عصاة الموحدين، يعرفون بآثار السجود.

وقد ثبت بالأحاديث الصحاح أن من أحدث وابتدع في دين الله فإنه يحرم من هذه الشربة، قال ﷺ: «**أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، وَلَيُرْفَعَنَّ مَعِي رِجَالٌ مِنْكُمْ ثُمَّ لَيُخْتَلَجُنَّ دُونِي، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ**»[(١)]، هؤلاء أقوامٌ كان يراهم النبي ﷺ من أصحابه، ولكنهم انطووا على نفاق، أو حصل لهم بعده ردةٌ، فإذا رآهم النبي ﷺ في عرصات القيامة أهوى لينزع لهم، فيذادون كما تذاد الضالة من الإبل، خشية الجرب، كما في لفظ: «**كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ**»[(٢)]. فيجب الإيمان بالحوض وصفته، كما أخبر به النبي ﷺ. جعلنا الله ممن يرده، ويشرب منه.

قوله: (والميزان حق): قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء: ٤٧]، فيعتقد أهل السُّنَّة والجماعة بالميزان، وأنه ميزان حقيقي؛ له لسان وكِفَّتان، على الكيفية التي يعلمها الله ﷻ، وذلك لإظهار عدله سبحانه بين عباده. قال تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣].

وقد وردت النصوص أن الموزون هو العامل، والعمل، والصحف. عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سِوَاكًا مِنَ الْأَرَاكِ، وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقَيْنِ، فَجَعَلَتِ الرِّيحُ تَكْفَؤُهُ، فَضَحِكَ الْقَوْمُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مِمَّ تَضْحَكُونَ؟**» قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ، مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ، فَقَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ**»[(٣)]، فهذا يدل على أن الذي يوزن العامل.

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٦٥٧٥)، ومسلم رقم (٢٢٩٥).

(٢) أخرجه مسلم رقم (٢٤٩).

(٣) أخرجه أحمد رقم (٣٩٩٠).

وفي حديث البطاقة ما يدل على أن الذي يوزن الصحف، قال ﷺ: «**إِنَّ اللهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الخَلَائِقِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ البَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفَلَكَ عُذْرٌ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً، فَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ اليَوْمَ، فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ: احْضُرْ وَزْنَكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ البِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ، فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ**»، قَالَ: «**فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كَفَّةٍ وَالبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ، فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ، فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللهِ شَيْءٌ**»(١). وذلك أنه شهد شهادة راسخة حقًّا، وإن كان قد تلبس بشيء من الذنوب المختلفة؛ من صغائر أو كبائر، لكن كان عنده من الإيمان بالله ﷻ، ما أثقل تلك الكفة.

وأما وزن العمل فقد دلت عليه آي كثر؛ كقول الله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، وقوله: ﴿فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾ [الكهف: ١٠٥]. والصحيح أن الوزن يتعلق بالعامل والعمل والصحف، لكن العبرة بوزن الأعمال.

قوله: (**والحساب حق**): وسيأتي بيانه وتفصيله عند ذكر مراتب الإيمان باليوم الآخر، قريبًا.



(١) أخرجه الترمذي رقم (٢٦٣٩).

الحكم على معيَّن بجنة أو نار

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (ولا يقطعون على أحد من أهل الملة أنه من أهل الجنة أو أنه من أهل النار؛ لأن علم ذلك مغيب عنهم، لا يدرون على ماذا يموت؛ أعلى الإسلام أم على الكفر؟ ولكن يقولون: إن من مات على الإسلام مجتنبًا للكبائر والأهواء والآثام، فهو من أهل الجنة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، ولم يذكر عنهم ذنبًا ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ۝٧ جَزَآؤُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ﴾ [البينة: ٧ ـ ٨]. ومن شهد له النبي ﷺ بعينه بأنه من أهل الجنة، وصح له ذلك عنه، فإنهم يشهدون له بذلك، اتباعًا لرسول الله ﷺ، وتصديقًا لقوله).

الشرح

أهل السُّنَّة والجماعة لا يشهدون لمعيَّن بجنة ولا نار، إلا من شهد له النبي ﷺ، أو عليه، لكن يقولون من حيث الجملة: المسلمون في الجنة والكفار في النار، واليهود والنصارى في النار، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ ۝٦﴾ [البينة: ٦]، وقال ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ يَهُودِيٌّ، وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**»[1]، مثال التعيين في الجنة: العشرة المبشرون؛ كما

(١) أخرجه مسلم رقم (١٥٣).

قال ﷺ: «**عَشْرَةٌ فِي الْجَنَّةِ: النَّبِيُّ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَلَوْ شِئْتُ لَسَمَّيْتُ الْعَاشِرَ**» قَالَ: فَقَالُوا: مَنْ هُوَ؟ فَسَكَتَ. قَالَ: فَقَالُوا: مَنْ هُوَ؟ فَقَالَ: «**هُوَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ**»(١).

وشهد النبي ﷺ لثابت بن قيس بن الشماس رضي الله عنه، لما خشي أن يحبط عمله؛ إذ كان يرفع صوته بالخطبة عند النبي ﷺ، فلما نزل قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۝٢﴾ [الحجرات: ٢]، أغلق عليه بابه، وقعد يبكي، وقال: حبط عملي! فلما افتقده النبي ﷺ، سأل عنه، ودعاه، وقال: «**يا ثابتُ، ألا ترضى أنْ تعيشَ حميدًا، وتُقتَلَ شهيدًا، وتدخُلَ الجنَّةَ**»(٢).

وشهد النبي ﷺ لبلال رضي الله عنه، وقال: «**يَا بِلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ عِنْدَكَ فِي الْإِسْلَامِ مَنْفَعَةً، فَإِنِّي سَمِعْتُ اللَّيْلَةَ خَشْفَ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ**»(٣).

مثال التعيين في النار من الكفار: أبو لهب وامرأته: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍۭ ۝٥﴾ [المسد: ٣ ـ ٥]، ومثال التعيين لعصاة المسلمين: ما رواه عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ، رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: كِرْكِرَةُ، فَمَاتَ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هُوَ فِي النَّارِ**»، فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَوَجَدُوا عَبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا.

---

(١) أخرجه أحمد رقم (١٦٢٩)، وأبو داود رقم (٤٦٤٩)، والترمذي رقم (٣٧٤٧)، وابن ماجه رقم (١٣٣).

(٢) تفسير الطبري (٢٢/٢٧٩)، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٧١٦٧).

(٣) أخرجه مسلم رقم (٢٤٥٨).

وقد علَّل المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدم القطع لمعيَّن بجنة أو نار بالجهل بحال الإنسان؛ علام يموت؟ وهذا حق. وليست هي مسألة «الموافاة» التي يعلل بها بعض المتكلمين وجوب الاستثناء في الإيمان؛ فالمقام مختلف. ومما يكشف عن ذلك، وعدم الاعتماد على الظاهر، حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلَانِ، كَانَ أَحَدُهُمَا مُجْتَهِدًا فِي الْعِبَادَةِ، وَكَانَ الْآخَرُ مُسْرِفًا عَلَى نَفْسِهِ، فَكَانَا مُتَآخِيَيْنِ، فَكَانَ الْمُجْتَهِدُ لَا يَزَالُ يَرَى الْآخَرَ عَلَى ذَنْبٍ، فَيَقُولُ: يَا هَذَا، أَقْصِرْ. فَيَقُولُ: خَلِّنِي وَرَبِّي، أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيبًا؟ قَالَ: إِلَى أَنْ رَآهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ اسْتَعْظَمَهُ، فَقَالَ لَهُ: وَيْحَكَ، أَقْصِرْ. قَالَ: خَلِّنِي وَرَبِّي، أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيبًا، قَالَ: فَقَالَ: وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لَكَ، أَوْ: لَا يُدْخِلُكَ اللهُ الْجَنَّةَ أَبَدًا**». قَالَ أَحَدُهُمَا، قَالَ: «**فَبَعَثَ اللهُ إِلَيْهِمَا مَلَكًا، فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا، وَاجْتَمَعَا عِنْدَهُ، فَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي. وَقَالَ لِلْآخَرِ: أَكُنْتَ بِي عَالِمًا، أَكُنْتَ عَلَى مَا فِي يَدِي قَادِرًا، اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ**»[(١)]، قال أبو هريرة بعد ذكر هذا الحديث: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ)؛ فالحذر الحذر من تلكم الكلمات التي تند من الإنسان في حال الغضب! قد يكتب الله تعالى عليه بها غضبه وسخطه. وكثير من الناس إذا غضب فاه بكلمات قبيحة شنيعة؛ فيلعن، ويقذف، ويتخوض بالله وآياته ورسوله، عياذًا بالله. وقد جاء في الحديث الصحيح حديث بلال بن الحارث المزني رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللهِ مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ، فَيَكْتُبُ اللهُ عَلَيْهِ بِهَا سَخَطَهُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَاهُ**»[(٢)]، فَكَانَ عَلْقَمَةُ يَقُولُ: (كَمْ مِنْ كَلَامٍ قَدْ مَنَعَنِيهِ حَدِيثُ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ).

---

(١) أخرجه أحمد رقم (٨٢٩٢)، وأبو داود رقم (٤٩٠١).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٦٤٧٨)، ومسلم رقم (٢٩٨٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه أحمد رقم (١٥٨٥٢)، والترمذي رقم (٢٣١٩)، من حديث بلال بن الحارث المزني.

الإيمان بالبرزخ واليوم الآخر

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ويقولون: إن عذاب القبر حق، يعذب الله من استحقه إن شاء، وإن شاء عفا عنه؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ٤٦﴾ [غافر: ٤٦]، فأثبت لهم ما بقيت الدنيا عذابًا بالغدو والعشي دون ما بينهما، حتى إذا قامت القيامة عذبوا أشد العذاب بلا تخفيف عنهم، كما كان في الدنيا. وقال: ﴿وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا﴾؛ يعني: قبل فناء الدنيا؛ لقوله تعالى بعد ذلك: ﴿وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ١٢٤﴾ [طه: ١٢٤]، بيَّن أن المعيشة الضنك قبل يوم القيامة. وفي معاينتنا اليهود والنصارى والمشركين في العيش الرغد، والرفاهة في المعيشة، ما يعلم به أنه لم يرد به ضيق الرزق في الحياة الدنيا لوجود مشركين في سعة من أرزاقهم، وإنما أراد به بعد الموت قبل الحشر).

(ويؤمنون بمسألة منكر ونكير على ما ثبت به الخبر عن رسول الله ﷺ، مع قول الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ٢٧﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وما ورد تفسيره عن النبي ﷺ).

الشرح

هذه القطعة تتعلق بالإيمان باليوم الآخر؛ فإن النبي ﷺ قال لجبريل لما سأله عن الإيمان: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[(١)]. والإيمان باليوم الآخر: هو الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت. كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «العقيدة الواسطية». وذلك أن الدور ثلاث: دار الدنيا، دار الآخرة، دار البرزخ. فلا يتم الإيمان باليوم الآخر إلا بالإيمان **بأربعة أمور**:

الأمر الأول: الإيمان بما يكون في القبر.

الأمر الثاني: الإيمان بالبعث.

الأمر الثالث: الإيمان بالجزاء والحساب.

الأمر الرابع: الإيمان بالجنة والنار.

الأمر الأول: الإيمان بما يكون في القبر: وهما: فتنة القبر، وعذاب القبر أو نعيمه. فأما فتنة القبر: فالمراد بها سؤال الملكين للميت عن ربه، ونبيّه، ودينه. قال ﷺ: «**أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ ـ مِثْلَ أَوْ: قَرِيبَ ـ مِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ**»[(٢)]، وعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**العَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتُوُلِّيَ وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ، فَأَقْعَدَاهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الجَنَّةِ**»، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا، وَأَمَّا الكَافِرُ ـ أَوِ المُنَافِقُ ـ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ، ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ**»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٠)، ومسلم رقم (٩) من حديث أبي هريرة، وأخرجه مسلم رقم (٨) مِن حديث ابن عمر.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٨٦)، ومسلم رقم (٩٠٥).

(٣) أخرجه البخاري برقم (١٣٣٨).

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾»، قَالَ: «**نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ، فَيُقَالُ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ ﷺ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ** ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾»[1]، وفي لفظ: «**المسلِمُ إِذَا سُئِلَ فِي القَبْرِ: يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ**: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾»[2]، وورد أن الملكين اللذين يأتيان المرء في قبره منكر ونكير، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا قُبِرَ المَيِّتُ** - أَوْ قَالَ: **أَحَدُكُمْ - أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ، وَلِلْآخَرِ: النَّكِيرُ**»[3]، وقد جاء تفصيل هذه الفتنة، في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، في «السنن»، مرفوعًا: «**أن الميت إذا وضع في قبره يَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: دِينِيَ الْإِسْلَامُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟**» قَالَ: «**فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَيَقُولَانِ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللهِ فَآمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُ**»، زَادَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: «**فَذَلِكَ قَوْلُ اللهِ** ﷻ ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾» الْآيَةُ - ثُمَّ اتَّفَقَا - قَالَ: «**فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ قَدْ صَدَقَ عَبْدِي، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَأَلْبِسُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ**». قَالَ: «**فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَطِيبِهَا**»، قَالَ: «**وَيُفْتَحُ لَهُ فِيهَا مَدَّ بَصَرِهِ**»، قَالَ: «**وَإِنَّ الْكَافِرَ**»، فَذَكَرَ مَوْتَهُ قَالَ: «**وَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ فَيَقُولَانِ: لَهُ مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ هَاهْ، لَا أَدرِي، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ، لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ، لَا أَدْرِي، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ كَذَبَ، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ النَّارِ، وَأَلْبِسُوهُ مِنَ النَّارِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى النَّارِ**». قَالَ: «**فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا**

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٨٧١).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٤٦٩٩).

(٣) أخرجه الترمذي رقم (١٠٧١).

وَسَمُومِهَا». قَالَ: «**وَيُضَيَّقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ حَتَّى تَخْتَلِفَ فِيهِ أَضْلَاعُهُ**»، زَادَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ قَالَ: «**ثُمَّ يُقَيَّضُ لَهُ أَعْمَى أَبْكَمُ مَعَهُ مِرْزَبَّةٌ مِنْ حَدِيدٍ لَوْ ضُرِبَ بِهَا جَبَلٌ لَصَارَ تُرَابًا**». قَالَ: «**فَيَضْرِبُهُ بِهَا ضَرْبَةً يَسْمَعُهَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ فَيَصِيرُ تُرَابًا**». قَالَ: «**ثُمَّ تُعَادُ فِيهِ الرُّوحُ**»[1].

ثم بعد هذه الفتنة إما عذاب وإما نعيم. ولكن العذاب ينقسم إلى **قسمين**:

- **عذاب دائم لا ينقطع**: وهو عذاب الكفار، فإنهم لا يزالون يعذبون في قبورهم إلى قيام الساعة؛ كما استدل المصنف بقول الله ﷻ: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾؛ فهذا العرض على النار غدوًّا وعشيًّا يقع في الحياة البرزخية.

كما استدل المصنف على عذاب البرزخ بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾، ووجهها توجيهًا بديعًا؛ بأنا نرى صنوف الكفار وأهل الكتاب يعيشون معيشة رغدًا، ورفاهةً في الرزق، فلم يبق محمل للآية إلا أن يكون ذلك في البرزخ. وذهب بعض المفسرين إلى تفسير «الضنك» بالشقاء النفسي المعنوي في الحياة الدنيا، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أي: فِي الدُّنْيَا، فَلَا طُمَأْنِينَةَ لَهُ، وَلَا انْشِرَاحَ لِصَدْرِهِ؛ بَلْ صَدْرُهُ ضَيِّقٌ حَرَجٍ لِضَلَالِهِ، وَإِنْ تَنَعَّمَ ظَاهِرُهُ، وَلَبِسَ مَا شَاءَ وَأَكَلَ مَا شَاءَ، وَسَكَنَ حَيْثُ شَاءَ، فَإِنَّ قلبه مَا لَمْ يَخْلُصْ إِلَى الْيَقِينِ وَالْهُدَى، فَهُوَ فِي قَلَقٍ وَحَيْرَةٍ وَشَكٍّ، فَلَا يَزَالُ فِي رِيبَةٍ يَتَرَدَّدُ. فَهَذَا مِنْ ضَنْكِ الْمَعِيشَةِ)[2].

في الحقيقة، أن الضنك الذي يجده الكفار يشمل الحياة الدنيا، حتى وإن رفهوا أبدانهم بأنواع الشهوات، فإنهم يجدون من القلق والضيق

---

(١) أخرجه أحمد رقم (١٨٥٣٤)، وأبو داود رقم (٤٧٥٣)، والترمذي رقم (٣١٢٠)، وابن ماجه رقم (٤٢٦٩).

(٢) تفسير القرآن العظيم، ت: سلامة (٥/ ٣٢٣).

والحسرة، وعدم الصبر على المصائب، ما يحيل حياتهم ضنكًا، وهذا أمرٌ متحقق مشاهد؛ قال الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنّهم وإن طقطقت بهم البغال، وهَمْلَجَتْ بهم البراذين، إنّ ذُلّ المعصية في رقابهم. أبى الله إلا أن يُذِلّ من عصاه[(١)].

ـ **عذاب منقطع**: وهو الذي يقع لبعض عصاة الموحدين، فيعذبهم الله عَزَّ وَجَلَّ قدر ما شاء، ثم يكشف عنهم بسبب صدقةٍ جارية نالهم برها ونفعها، أو بدعاء قريب واستغفاره، أو برحمة الله. فلا يدوم عليهم ذلك العذاب. وقد مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «**إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ**». فَدَعَا بِعَسِيبٍ رَطْبٍ فَشَقَّهُ بِاثْنَيْنِ ثُمَّ غَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا وَعَلَى هَذَا وَاحِدًا ثُمَّ قَالَ: «**لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا**»[(٢)].

وعن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي حَائِطٍ لِبَنِي النَّجَّارِ، عَلَى بَغْلَةٍ لَهُ وَنَحْنُ مَعَهُ، إِذْ حَادَتْ بِهِ فَكَادَتْ تُلْقِيهِ، وَإِذَا أَقْبُرٌ سِتَّةٌ أَوْ خَمْسَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ، فَقَالَ: «**مَنْ يَعْرِفُ أَصْحَابَ هَذِهِ الْأَقْبُرِ؟**»، فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا، قَالَ: «**فَمَتَى مَاتَ هَؤُلَاءِ؟**»، قَالَ: مَاتُوا فِي الْإِشْرَاكِ، فَقَالَ: «**إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا، فَلَوْلَا أَنْ لَا تَدَافَنُوا، لَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ**»[(٣)].

وهذه الفتنة كما وصفها النبي ﷺ: «**مِثْلَ ـ أَوْ قَرِيبَ ـ مِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ**»[(٤)]. ثم إنه ﷺ تلا قول الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ٢٧﴾، وجاء في حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا: «**فَيُجْلَسُ وَيُمَثَّلُ لَهُ الشَّمْسُ قَدْ دَنَتْ لِلْغُرُوبِ، فَيَقُولُ: دَعُونِي أُصَلِّي، فَيُقَالُ لَهُ: إِنَّكَ سَتَفْعَلُ، فَيُقَالُ**

(١) الجواب الكافي، لابن القيم (٤١٩).
(٢) أخرجه البخاري رقم (٢١٨)، ومسلم رقم (٢٩٢).
(٣) أخرجه مسلم رقم (٢٨٦٧).
(٤) أخرجه البخاري رقم (٨٦)، ومسلم رقم (٩٠٥).

لَهُ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ يَقُولُ: أَمُحَمَّدٌ؟ قَالُوا: نَعَمْ: قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّهُ جَاءَ بِالْحَقِّ مِنْ عِنْدِ اللهِ»، قَالَ: «**فَيُقَالُ لَهُ: عَلَيْهَا حَيِيتَ وَعَلَيْهَا مُتَّ وَعَلَيْهَا تُبْعَثُ إِنْ شَاءَ اللهُ**». قَالَ: «**فَذَلِكَ قَوْلُهُ**: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾»[1].

فالمؤمن يثبته الله تعالى بالقول الثابت الذي لا تردد فيه، والجواب السديد الذي لا خطأ فيه. فمن كان ثابتًا على دينه في هذه الحياة الدنيا، فهو حريٌّ بالثبات والسداد في القبر. ومن كان صاحب تقلب، لا تستقر له قدم، فهو عرضةٌ للتردد في الجواب، فيقول: هاه! هاه! لا أدري. سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته. فلتكن على بينةٍ من دينك يا عبد الله، ولتدن لربك بالدين الحق، لا بالتقليد والمجاراة، ومحاكاة الناس دون تبصر وتمعن؛ كالإمعة.

الأمر الثاني **الإيمان بالبعث**: وهو إخراج الله تعالى الناس من قبورهم أحياء بعد النفخة الثانية. قال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾﴾ [يس: ٥١]، النسلان هو: الإسراع في المشي، وقال تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ ﴿٦﴾ خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴿٧﴾﴾ [القمر: ٦، ٧]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [الزمر: ٦٨]، والآيات في هذا المعنى كثيرة. وفي المتفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا**»؛ حفاةً: غير منتعلين، عراة: غير مكتسين، غرلًا: غير مختونين؛ يعني: أنهم قُلف، كما قال ربنا ﷻ: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَـٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

يأمر الله إسرافيل فينفخ النفخة الثانية، فتنشق الأرض عن الأجداث، ويقوم الناس من قبورهم على الصفة التي ذكرها رسول الله ﷺ، يسمعهم الداعي، وينفذهم البصر، يسيرون نحو أرض المحشر، على الصفة التي ذكرها

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٥٦٧)، والبيهقي في الاعتقاد (١/ ٢٢٠).

النبي ﷺ، حتى إن عائشة رضي الله عنها، من حيائها الفطري الإيماني، قالت: يَا رَسُولَ اللهِ! النِّسَاءُ وَالرِّجَالُ جَمِيعًا يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ؟ قَالَ ﷺ: «**يَا عَائِشَةُ، الْأَمْرُ أَشَدُّ مِنْ أَنْ يَنْظُرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ**»[(١)]؛ أي: أنه شغلهم عن ذلك أمر جلل.

والبعث ثابت بالكتاب والسُّنَّة والإجماع، والحس، والعقل:

- **فأما دلالة الكتاب**: فكثيرة؛ كقول الله ﷻ: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴿١٦﴾﴾ [المؤمنون: ١٥، ١٦]، وقول الله ﷻ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وهذه ثلاثة مؤكدات: القسم، واللام، والنون الثقيلة.

- **وأما دلالة السُّنَّة**: فكثيرة أيضًا، ومنها ما تقدم من حديث عائشة مرفوعًا: «**يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا**».

- **وأما دلالة الإجماع**: فلا يختلف المسلمون على ذلك؛ بل ولا أهل الكتاب.

- **وأما دلالة الحس**: فقد أرى الله الناسَ إحياءَ الموتى في مواطن كثيرة؛ كما في قصة قتيل بني إسرائيل، والذي مر بقرية وهي خاوية على عروشها، وأربعة من الطير لإبراهيم، والذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف فقال لهم الله: موتوا، ثم أحياهم، في سورة البقرة، وإحياء الموتى لعيسى ابن مريم، وإيقاظ فتية الكهف بعد قرون، وإحياء الأرض الميتة بالمطر، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَـٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّـٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَـٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ۖ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ﴿١١﴾﴾ [ق: ٩ ـ ١١].

- **وأما دلالة العقل**: فإن العقل يأبى أن يكون هذا العالم خلق لغير حكمة، وأن يموت المحسن فلا يجازى على إحسانه، والمسيء فلا يجازى على إساءته، والمظلوم فلا ينتصف له، والظالم فلا يقتص منه! قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَـٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ [المؤمنون: ١١٥]،

(١) أخرجه البخاري رقم (٦٥٢٧)، ومسلم رقم (٢٨٥٩).

وقال: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾﴾ [القيامة: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿٢٧﴾ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ [ص: ٢٧، ٢٨]؛ فأفعاله سبحانه معللة محكمة، منزهة عن العبث والسفه.

الأمر الثالث: الإيمان بالحساب: وهو محاسبة الله الناس على أعمالهم؛ إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر. وقد دل عليه الكتاب والسُّنَّة والإجماع. قال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴿٢٦﴾﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦].

والحساب ينقسم إلى **قسمين**:

- **حساب المؤمنين**: وهو **نوعان**:

- **عرض**: وقد دل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ أَيْ رَبِّ، حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ**»[(١)].

- **مناقشة**: وقد دل عليه حديث عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ إِلَّا هَلَكَ**». قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ، أَلَيْسَ يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾؟ [الانشقاق: ٧، ٨]، قَالَ: «**ذَاكَ الْعَرْضُ يُعْرَضُونَ، وَمَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ هَلَكَ**»[(٢)]؛ يعني: من يدقق معهم الحساب فهم ممن سبق لهم من الله أنهم يعذبون على قدر ذنوبهم، وهم من أهل الكبائر دون الشرك بالله. أما الذين تعرض عليهم أعمالهم عرضًا فهم الذين سبقت لهم من الله الحسنى، وعفا الله عنهم. جعلنا الله منهم.

- **حساب الكافرين**: وصفته: أنهم يقررون بذنوبهم، فيقرون ويعترفون،

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٤٤١)، ومسلم رقم (٢٧٦٨).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٤٩٣٩)، ومسلم رقم (٢٨٧٦).

ويفضحون على رؤوس الخلائق، وينادى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ١٨﴾ [هود: ١٨]، ثم يقذفون في النار.

والحكمة من الحساب إظهار عدل الله ﷻ، وإلا، فلو شاء الله ﷻ، لأحلَّ أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار دون حساب، ولكن الله يحب أن يظهر عدله وفضله بين خلقه، وأنه لا يظلم مثقال ذرة ﷻ، ويثيب على الحسنة بعشر أمثالها: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ١٦٠﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فلا يهلك على الله إلا هالك.

الأمر الرابع: الإيمان بالجنة والنار: فأما الجنة فهي الدار التي أعدها الله لأوليائه المتقين، كرامةً لهم، كما جاء في الحديث القدسي: «**أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**»[(١)]، فيها من أصناف النعيم الحسي والمعنوي ما لا يحيط به وصف، ولا يدور بالخيال. قال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ وَأَنۡهَٰرٞ مِّن لَّبَنٖ لَّمۡ يَتَغَيَّرۡ طَعۡمُهُۥ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ خَمۡرٖ لَّذَّةٖ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ عَسَلٖ مُّصَفّٗىۖ وَلَهُمۡ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾ [محمد: ١٥]، وقال: ﴿يُطَافُ عَلَيۡهِم بِصِحَافٖ مِّن ذَهَبٖ وَأَكۡوَابٖۖ وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلۡأَعۡيُنُۖ وَأَنتُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٧١﴾ [الزخرف: ٧١]؛ ففيها من أنواع المطاعم والمشارب والملذات ما نعرف أسماءها ومعانيها في الدنيا، لكنها في الواقع ليست مثلها، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: لَيْسَ فِي الْجَنَّةِ شَيْءٌ مِمَّا فِي الدُّنْيَا إِلَّا الْأَسْمَاءُ[(٢)]. لكن إذا أراد الله تعالى أن يرغب عباده الصالحين بواسع فضله ونعيمه فلا بد أن يعبر عنه بمعهود عندهم في الذهن، يشاركه في أصل الصفة، ليشتاقوا إليه، ففي الماء معنى الرِّي، وفي اللبن معنى الإشباع، وفي الخمر معنى الطرب، وفي العسل معنى الحلاوة، مع أن حقيقتها أضعاف أضعاف ما يعهدونه؛ بل إنه

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٣٢٤٤)، ومسلم رقم (٢٨٢٤).

(٢) البعث والنشور، للبيهقي: (٣٣٢).

يؤتى لهم بالثمرات المتشابهة، ولكلٍّ منها طعم خاص، كما قال الله ﷻ: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]، نسأل الله من واسع فضله.

وأما النار، والعياذ بالله، فهي الدار التي أعدها الله لأعدائه الكافرين، فيها من صنوف العذاب الحسي والمعنوي ما تقشعر لذكره الأبدان، وترتجف له القلوب. قال تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ ﴿١٩﴾ يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ ﴿٢٠﴾ وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ ﴿٢١﴾ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا۟ فِيهَا وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٢٢﴾﴾ [الحج: ١٩ ـ ٢٢]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ ﴿٣٦﴾ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ ۖ فَذُوقُوا۟ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ ﴿٣٧﴾﴾ [فاطر: ٣٦، ٣٧].

فمن المعذبين في النار بعض عصاة الموحدين الذين يبقون فيها ما شاء الله، حتى يمتحشوا، ثم يخرجون منها ضبائر ضبائر، يقال لهم: الجهنميون، فيكون مآلهم إلى الجنة. وأما أهل النار الذين هم أهلها، فإنهم لا يزالون خالدين فيها أبدًا. وقد نص على التأبيد في ثلاث آيات في كتابه، فقال: ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ﴾ [النساء: ١٦٩]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٦٥﴾﴾ [الأحزاب: ٦٤، ٦٥]، وقال: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾﴾ [الجن: ٢٣].

وقد كتب الله الخلود لأهل الدارين، وقيده بمشيئته، كما قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِى مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٢﴾ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنبياء: ١٠١ ـ ١٠٣].

هذه الأمور الأربعة حقائق، وليست بأغاليط، ويجب إجراء نصوصها

على ظاهرها واعتقاد حقيقتها. والعاقل اللبيب من أعد لذلك اليوم عدته، وعمل لما بعد الموت.

وأهل القبلة مقرون بنصوص المعاد، وإنما أنكرها فلاسفة الزنادقة الباطنية، أهل التخييل، فقالوا: إنَّ ما أخبر الله تعالى به عن نفسه وعن اليوم الآخر، والجنة والنار، مجرد خيالات لا حقيقة تحتها، والمقصود منها أن يستقيم الناس على الجادة؛ فإذا قيل لهم: إن لكم ربًّا قادرًا قاهرًا، ذا بطشٍ شديد، وإن من ورائكم يومًا عظيمًا عصيبًا عسيرًا، بعده جنةٌ ونار، حملهم ذلك على الاستقامة والانضباط في معاشهم وحسب. وليس ثم بعث جثماني، ولا نشور، ولا حساب ولا عذاب، ولا جنة ولا نار! ولا شك في كفر هؤلاء الزنادقة.



النهي عن الخصومات والمراء

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ويرون ترك الخصومات والمراء في القرآن وغيره لقول الله ﷻ: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر: ٤]؛ يعني: يجادل فيها تكذيبًا بها والله أعلم).

الشرح

هذه مسألة منهجية أصيلة لدى أهل السُّنَّة والجماعة، تواتر السلف على تقريرها في عقائدهم. وهي مقتضى الأدب مع كتاب الله، ومن سمات أهل العلم والإيمان.

ذمَّ الله الذين يجادلون في آياته، وبيَّن أن الحامل لهم على المجادلة هو الكفر، كما في الآية التي استشهد بها المصنف، والكبر، كما ذكر ذلك في موضعين من سورة غافر، فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ ۝٣٥﴾ [غافر: ٣٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝٥٦﴾ [غافر: ٥٦]. وإمامهم في ذلك إبليس؛ فإن إبليس أبى واستكبر وجادل، وقال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ ۝١٢﴾ [الأعراف: ١٢]، ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ۝٣٤﴾ [البقرة: ٣٤]، وقال: ﴿ءَأَسۡجُدُ لِمَنۡ خَلَقۡتَ طِينٗا ۝٦١﴾ [الإسراء: ٦١]. والكبر: بطر الحق، وازدراء الناس.

وقد قيَّد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك بما إذا وقع على سبيل التكذيب. وذلك أن الجدال ينقسم إلى **قسمين**:

ـ **جدل محمود**: وهو ما قصد به البحث والنظر، وإظهار الحق، بالتي هي أحسن، كما قال تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، فهذا مطلوب وليس مذمومًا، لما ينتج عنه من تحرير المسائل المشتبهة، والرد على المخالفين للكتاب، واستنباط وجوه الاستدلال المختلفة.

ـ **جدل مذموم**: وهو أن يضرب كتاب الله بعضه ببعض، ويكون همه ضراوة المغالبة والانتصار، أو تفتيق فضول الأفكار، مما لا يترتب عليه علم ولا عمل. قال ﷺ: «**مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ**»، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ﴿بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ۝٥٨﴾ [الزخرف: ٥٨])[١].

وقد كان السلف ينهون عنه، ويحذرون منه، ومن أشهر ما يذكر في ذلك قصة عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، مع صبيغ بن عسل، وذلك: (أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ: صَبِيغٌ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَجَعَلَ يَسْأَلُ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ أَعَدَّ لَهُ عَرَاجِينَ النَّخْلِ، فَقَالَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا عَبْدُ اللهِ صَبِيغٌ، فَأَخَذَ عُمَرُ عُرْجُونًا مِنْ تِلْكَ الْعَرَاجِينِ، فَضَرَبَهُ وَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللهِ عُمَرُ، فَجَعَلَ لَهُ ضَرْبًا حَتَّى دَمِيَ رَأْسُهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، حَسْبُكَ، قَدْ ذَهَبَ الَّذِي كُنْتُ أَجِدُ فِي رَأْسِي)[٢]، وفي رواية: أنه ضربه مائة سوط، ثم أبقاه حتى برئ، ثم دعا به فضربه مائة سوط، ثم حمله على قتب، على بعير، ووجهه إلى أبي موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في البصرة؛ حماية لدار الهجرة، وجزيرة العرب. وكتب إلى أبي موسى: أن لا يكلم الناس ولا يكلمونه. قال بعض الرواة: فوالله لقد رأيته في مسجد البصرة كلما هم أن يأوي إلى حلقة من الحلق نادى أصحاب الحلقة الأخرى عزمة أمير المؤمنين! يذكرونهم، فهو كالبعير الأجرب. ويقال:

---

(١) أخرجه الترمذي رقم (٣٢٥٣)، وابن ماجه رقم (٤٨).

(٢) أخرجه الدارمي في سننه (١٤٦).

إنه جاء إلى أبي موسى، وأقسم الأيمان المغلظة أنه قد خرج الذي في رأسه، فرقَّ له أبو موسى وكتب إلى عمر يخبره بحاله؛ فخلى بينه وبين الناس)[(١)].

لكن فراسة عمر رضي الله عنه لم تخطئ، فقد ذكر بعض المؤرخين أنه لما نجمت الفتنة زمن علي رضي الله عنه، بزغ من جديد. فحب الجدل والخصومات والمراء في الدين آفةٌ في القلب، تجعل صاحبها يدع المحكم، ويتبع المتشابه؛ ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويله.

عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: (إِيَّاكُمْ وَالْخُصُومَةَ فَإِنَّهَا تَمْحَقُ الدِّينَ)[(٢)]. وقال عمر بن عبد العزيز رحمه الله: (من جعل دينه غرضًا للخصومات أكثر التنقد)[(٣)]. ورأى بعض السلف شبيبةً يتجادلون في المسجد، فقال: إنما أنتم حرب. وقال الإمام مالك رحمه الله: (أفكلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد صلى الله عليه وسلم)[(٤)].

فالواجب أن يبتعد الإنسان عن التكلف، ولا يغرق في الجدل والخصومة، وأن يلزم نصوص الوحيين. قال الإمام الآجري رحمه الله واصفًا العالم اللبيب: (وإذا سئل عن مسألة، فعلم أنها من مسائل الشغب، ومما يورث بين المسلمين الفتنة، استعفى منها، ورد السائل إلى ما هو أولى به، على أرفق ما يكون)[(٥)]. وقال في موضع آخر: (إن من صفة هذا العالم العاقل الذي فقهه الله في الدين، ونفعه بالعلم أن لا يجادل، ولا يماري، ولا يغالب بالعلم إلا من يستحق أن يغلبه بالعلم الشافي، وذلك يحتاج في وقت من الأوقات إلى مناظرة أحد من أهل الزيغ، ليدفع بحقه باطل من خالف الحق،

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه رقم (١٥٠).
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، للَّالَكائيِّ (١/ ١٤٣).
(٣) الشريعة، للآجري (١/ ٤٣٧).
(٤) أخرجه ابنُ بطَّة في الإبانة الكبرى (٢/ ٥٠٧)، واللَّالَكائيُّ في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٢/ ١٤٤)، وأبو نُعَيْم في حلية الأولياء (٦/ ٣٢٤)، والخطيب البغداديُّ في الفقيه والمتفقِّه (١/ ٢٣١).
(٥) أخلاق العلماء، للآجري (١/ ٥٤).

وخرج عن جماعة المسلمين، فتكون غلبته لأهل الزيغ تعود بركةً على المسلمين، على جهة الاضطرار إلى المناظرة، لا على الاختيار؛ لأن من صفة العالم العاقل أن لا يجالس أهل الأهواء، ولا يجادلهم)[(١)].

فدين الإسلام ليس فلسفةً، ولا جدلًا، ليس دين خصومات؛ بل هو وحي يوحى، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: ٥٢]؛ فمن أراد الحق وجد فيه بغيته.



(١) أخلاق العلماء، للآجري (١/ ٥٦).



الصحابة

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ويثبتون خلافة أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بعد رسول الله ﷺ؛ باختيار الصحابة إياه، ثم خلافة عمر بعد أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ باستخلاف أبي بكر إياه، ثم خلافة عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ باجتماع أهل الشورى وسائر المسلمين عليه عن أمر عمر، ثم خلافة علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ ببيعة من بايع من البدريين؛ عمار بن ياسر، وسهل بن حنيف، ومن تبعهما من سائر الصحابة، مع سابقته وفضله).

الشرح

هذه مسألة الخلافة، ويحسن قبل ذلك أن نبين أصول طريقة أهل السُّنَّة والجماعة في أصحاب رسول الله ﷺ:

أولًا: سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ؛ سلامة قلوبهم من الغل والحقد والضغينة والشحناء، وسلامة ألسنتهم من السب والشتم واللعن والوقيعة؛ كما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن التابعين بإحسان بعد ذكر المهاجرين والأنصار: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر: ١٠].

ثانيًا: إنزال الصحابة الكرام منازلهم، وترتيبهم مراتبهم في الفضل؛ فكما أن التفاضل يقع بين أنبياء الله: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فكذلك يقع بين الصحابة، على نحو ما سنبين.

ثالثًا: البراءة من طريقة النواصب، ومن طريقة الروافض؛ فالنواصب: هم الذين ناصبوا العداء لأهل بيت النبي ﷺ، وآذوهم، ونبزوهم بألقاب السوء. والروافض: الذين غلوا في علي رضي الله عنه، وأهل بيته، وذموا بقية الصحابة، وسبوهم، وكفروهم، سوى نفرٍ قليل منهم. وسيأتي لهم مزيد تفصيل.

رابعًا: الكف عن الخوض فيما شجر بينهم؛ فإن الله ابتلى بعض الصحابة بأمور جرت بينهم من الفتن والملاحم؛ كالجمل وصفين. قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله: (تلك دماءٌ طهر الله منها سيوفنا فلنطهر منها ألسنتنا)[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وَيَقُولُونَ: إنَّ هَذِهِ الْآثَارَ الْمَرْوِيَّةَ فِي مساويهم مِنْهَا مَا هُوَ كَذِبٌ وَمِنْهَا مَا قَدْ زِيدَ فِيهِ وَنُقِصَ وَغُيِّرَ عَنْ وَجْهِهِ، وَالصَّحِيحِ مِنْهُ: هُمْ فِيهِ مَعْذُورُونَ؛ إمَّا مُجْتَهِدُونَ مُصِيبُونَ، وَإِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ الصَّحَابَةِ مَعْصُومٌ عَنْ كَبَائِرِ الْإِثْمِ وَصَغَائِرِهِ؛ بَلْ تَجُوزُ عَلَيْهِمُ الذُّنُوبُ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَهُمْ مِنْ السَّوَابِقِ وَالْفَضَائِلِ مَا يُوجِبُ مَغْفِرَةَ مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ إنْ صَدَرَ، حَتَّى إنَّهُ يُغْفَرُ لَهُمْ مِنْ السَّيِّئَاتِ مَا لَا يُغْفَرُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ؛ لِأَنَّ لَهُمْ مِنْ الْحَسَنَاتِ الَّتِي تَمْحُو السَّيِّئَاتِ مَا لَيْسَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ، وَقَدْ ثَبَتَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «إنَّهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ»، «وَإِنَّ الْمُدَّ مِنْ أَحَدِهِمْ إذَا تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا مِمَّنْ بَعْدَهُمْ». ثُمَّ إذَا كَانَ قَدْ صَدَرَ مِنْ أَحَدِهِمْ ذَنْبٌ فَيَكُونُ قَدْ تَابَ مِنْهُ أَوْ أَتَى بِحَسَنَاتٍ تَمْحُوهُ أَوْ غُفِرَ لَهُ بِفَضْلِ سَابِقَتِهِ أَوْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِي هُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ أَوِ ابْتُلِيَ بِبَلَاءٍ فِي الدُّنْيَا كَفَّرَ بِهِ عَنْهُ. فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الذُّنُوبِ الْمُحَقَّقَةِ فَكَيْفَ بِالْأُمُورِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا مُجْتَهِدِينَ: إنْ أَصَابُوا فَلَهُمْ أَجْرَانِ وَإِنْ أَخْطَؤُوا فَلَهُمْ أَجْرٌ وَاحِدٌ وَالْخَطَأُ مَغْفُورٌ لَهُمْ؟ ثُمَّ الْقَدْرُ الَّذِي يُنْكَرُ مِنْ فِعْلِ بَعْضِهِمْ قَلِيلٌ نَزْرٌ مَغْمُورٌ فِي جَنْبِ فَضَائِلِ الْقَوْمِ وَمَحَاسِنِهِمْ؛ مِنْ الْإِيمَانِ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالْجِهَادِ

---

(١) حلية الأولياء (٩/ ١١٤).

فِي سَبِيلِهِ وَالْهِجْرَةِ وَالنُّصْرَةِ وَالْعِلْمِ النَّافِعِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ)[١].

وقد أجمع أهل السُّنَّة والجماعة أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكرٍ الصديق، واختلفوا في طريقة ثبوت خلافته؛ هل كان بالنص الجلي أم بالنص الخفي، أم بالإشارة والتلميح؟ وقد وردت نصوص تشير إلى أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ قطعًا أبو بكر، **منها**:

- حديث عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: فِي مَرَضِهِ: «**ادْعِي لِي أَبَا بَكْرٍ؛ أَبَاكِ، وَأَخَاكِ، حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ وَيَقُولَ قَائِلٌ: أَنَا أَوْلَى، وَيَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ**»[٢]، فكأنه ﷺ رأى أن هذا لا يكون، فلم يكتب.

- حديث جبير بن مطعم ﵁، قال: أَتَتِ امْرَأَةٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، قَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِنْ جِئْتُ وَلَمْ أَجِدْكَ؟ كَأَنَّهَا تَقُولُ: المَوْتَ، قَالَ ﷺ: «**إِنْ لَمْ تَجِدِينِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ**»[٣].

- حديث عائشة ﵂، قَالَتْ: (لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ جَاءَ بِلَالٌ يُؤْذِنُهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ**»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى مَا يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ، فَقَالَ: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ**»، فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ، قَالَ: «**إِنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ**». فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وَجَدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خِفَّةً، فَقَامَ يُهَادَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ، وَرِجْلَاهُ يَخُطَّانِ فِي الأَرْضِ، حَتَّى دَخَلَ المَسْجِدَ، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حِسَّهُ، ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَأَخَّرُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٥).
(٢) أخرجه البخاري رقم (٥٦٦٦)، ومسلم رقم (٢٣٨٧).
(٣) أخرجه البخاري رقم (٣٦٥٩)، ومسلم رقم (٢٣٨٦).

فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي قَاعِدًا، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالنَّاسُ مُقْتَدُونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»(١).

- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ مِنْ أَمَنِّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبَا بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا غَيْرَ رَبِّي لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ، لَا يَبْقَيَنَّ فِي المَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ**»(٢).

فكل هذه الأحاديث وأمثالها كثير، تدل بلا ريب أن أولى الناس برسول الله ﷺ، وأحقهم بخلافته أبو بكر الصديق رضي الله عنه صاحبه في الغار. والصحيح أن خلافته ثبتت بالنص الخفي، والإيماء والإشارة، واختيار المسلمين ومبايعتهم إياه في سقيفة بني ساعدة.

قوله: (**ثم خلافة عمر بعد أبي بكر رضي الله عنه؛ باستخلاف أبي بكر إياه**):

وذلك أن أبا بكر الصديق استخلف عمر رضي الله عنهما، وهذه حسنةٌ من حسناته، فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، نصر الله به الإسلام، وأعز به الدين، فوقع في خلافته من الفتوح خيرٌ كثير. وقد جاء في الحديث الصحيح: «**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي عَلَى قَلِيبٍ عَلَيْهَا دَلْوٌ، فَنَزَعْتُ مِنْهَا مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ فَنَزَعَ بِهَا ذَنُوبًا أَوْ ذَنُوبَيْنِ، وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ ضَعْفَهُ، ثُمَّ اسْتَحَالَتْ غَرْبًا، فَأَخَذَهَا ابْنُ الخَطَّابِ، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَنْزِعُ نَزْعَ عُمَرَ، حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنٍ**»(٣). وفي هذه الرؤيا إشارة إلى خلافة كلٍّ منهما، فإن أبا بكر الصديق رضي الله عنه استخلف سنتين وبضعة أشهر، ثم جاء عمر رضي الله عنه فاستخلف عشر سنين، وجرى في عهده من الفتوحات العظيمة ما وطَّأ الله تعالى به أكناف الأرض للمسلمين؛ ففتحت بلاد الشام، والعراق، وأطراف خراسان، ومصر، وإفريقية، ومصرت الأمصار، ودونت الدواوين.

(١) أخرجه البخاري رقم (٧١٣)، ومسلم رقم (٤١٨).
(٢) أخرجه البخاري رقم (٣٦٥٤).
(٣) أخرجه البخاري رقم (٣٦٦٤)، ومسلم رقم (٢٣٩٢).

قوله: (ثم خلافة عثمان رضي الله عنه بإجماع أهل الشورى وسائر المسلمين عليه عن أمر عمر): ذلك أن عمر رضي الله عنه وكّل الأمر إلى الباقين من العشرة المبشرين، وجعل معهم ابنه عبد الله بن عمر، على أن لا يكون خليفة، فتشاوروا، وأجمعوا على أن الخليفة عثمان رضي الله عنه. حتى قال عبد الرحمٰن بن عوف رضي الله عنه: إني نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان[١]. فكان اختيارهم لعثمان بن عفان رضي الله عنه، باتفاق أهل الشورى، وبيعة المسلمين. وقد استخلف رضي الله عنه اثنتي عشرة سنة.

قوله: (ثم خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ببيعة من بايع من البدريين؛ عمار بن ياسر، وسهل بن حنيف، ومن تبعهما من سائر الصحابة مع سابقته وفضله): ذلك أن الصحابة كانوا قد تفرقوا في البلدان بسبب الفتوح؛ فمن كان في المدينة من البدريين، وهم من خيار الصحابة، بايعوا عليًّا، بعد مقتل عثمان رضي الله عنه. فثبتت الخلافة له ببيعتهم. فضلًا أن الأمر كان دائرًا بينه وبين عثمان رضي الله عنهما، في أهل الشورى الذين عهد إليهم عمر رضي الله عنه. قال الإمام أحمد رحمه الله: (من لم يُثبت الإمامة لعلي، فهو أضل من حمار أهله)[٢]. هذا مع سابقته وفضله، فلا ريب أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان أول من آمن من الصبيان، وله ولسابقيه من الخلفاء من الفضائل العظيمة ما هو مبسوط في كتب المناقب، رضي الله عنهم أجمعين.

والمقصود أن مسألة الخلافة، لا يختلف عليها أهل السُّنَّة والجماعة، ولكن قد جرى الخلف بين التابعين في مسألة التفضيل؛ بعد اتفاقهم على أن أفضل هذه الأمة بعد نبيِّها أبو بكر ثم عمر، حتى إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، خطب الناس على منبر الكوفة، وقال: خير هذه الأمة بعد نبيِّها أبو بكر وعمر[٣]. وقال: (بَلَغَنِي أَنَّ أُنَاسًا يُفَضِّلُونِي عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، لَا يُفَضِّلُنِي أَحَدٌ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ إِلَّا جَلَدْتُهُ حَدَّ الْمُفْتَرِي)[٤].

---

(١) فتح الباري (١٣/ ١٩٧).
(٢) مناقب الإمام أحمد (ص٢٢٠).
(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٤٠٧).
(٤) فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل (١/ ٢٩٤) رقم (٣٨٧)، والاعتقاد، للبيهقي (١/ ٣٥٨).

ولكن اختلفوا في المفاضلة بين عثمان وعلي، قال شيخ الإسلام: (وَيُقِرُّونَ بِمَا تَوَاتَرَ بِهِ النَّقْلُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﵁، وَعَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ، وَيُثَلِّثُونَ بِعُثْمَانِ، وَيُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ، ﵃، كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآثَارُ، وَكَمَا أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ ﵃ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ فِي الْبَيْعَةِ، مَعَ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ السُّنَّةِ كَانُوا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ ﵄، بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؛ فَقَدَّمَ قَوْمٌ عُثْمَانَ وَسَكَتُوا، أَوْ: رَبَّعُوا بِعَلِيٍّ. وَقَدَّمَ قَوْمٌ عَلِيًّا. وَقَوْمٌ تَوَقَّفُوا. لَكِنَ اسْتَقَرَّ أَمْرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ. وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ـ مَسْأَلَةُ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ ـ لَيْسَتْ مِنْ الْأُصُولِ الَّتِي يُضَلَّلُ الْمُخَالِفُ فِيهَا عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّة، لَكِنَّ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي يُضَلَّلُ الْمُخَالِفُ فِيهَا هِيَ مَسْأَلَةُ الْخِلَافَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ الْخَلِيفَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ. وَمَنْ طَعَنَ فِي خِلَافَةِ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ فَهُوَ أَضَلُّ مِنْ حِمَارِ أَهْلِهِ)(١). فترتيبهم في الفضل؛ كترتيبهم في الخلافة، رضي الله عنهم أجمعين.



(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٣).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

۞ (ويقولون بتفضيل الصحابة الذين رضي الله عنهم، لقوله: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٠]. ومن أثبت الله رضاه عنه، لم يكن منه بعد ذلك ما يوجب سخط الله عَزَّ وَجَلَّ. ولم يوجب ذلك للتابعين إلا بشرط الإحسان، فمن كان من التابعين من بعدهم لم يأت بالإحسان، فلا مدخل له في ذلك).

الشرح

هذه هي مسألة الفضل العام للصحابة. والصحابي: هو من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على ذلك. **فشروط الصحبة:**

- **اللقيا**: والتعبير بذلك أدق من التعبير بالرؤية؛ لأنه ربما كان أعمى، أو اجتمع به عن بعد فلم يره. وبعضهم يزيد: «يقظةً» احترازًا من رؤيته في المنام. وبعضهم يزيد: «في حياته» احترازًا من رؤيته بعد موته، وهو ينطبق على أبي ذؤيب الهذلي، الشاعر، الذي قدم المدينة يوم وفاته ﷺ، ورآه مُسجى.

- **الإيمان**: فلو لقيه مشركًا ثم أسلم بعد ذلك لم تثبت له الصحبة.

- **الموت على الإسلام**: بمعنى: أنه يستمر على الإيمان به إلى أن يموت، حتى لو تخلل ذلك ردة على الصحيح. فإن ردته إذا عاد على الإسلام لا تبطل صحبته.

وبعض الأدعياء من الخرافيين الصوفية، وأهل البدع، يزعمون أنهم يلقون النبي ﷺ، وأنه يصافحهم، ويحضر مجالسهم، وموالدهم! وهذا ليس

بالنادر القليل؛ بل هو منتشر عند كثير من المفتونين ببدعة الموالد، فإنهم إذا أدمنوا الرقص والطرب والتغني بالقصائد والمدائح صار عندهم نوع من الهوس يخيل إليهم أن النبي ﷺ قد دخل عليهم عند بلوغ بيت معين من قصيدة «البردة» فيهبون واقفين! وطائفة «البريلوية»، في شبه القارة الهندية، يزعمون أن النبي ﷺ حيٌّ شاهد حاضر ناظر، وأنه لم يمت! وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الزمر: ٣٠]. وقد ادعى الصحبة بعض الخرافيين الأعاجم في قرون متأخرة.

وقد أثبت المصنف أن للصحابة الكرام فضيلةٌ تميزهم عن سائر قرون الأمة، وهي «رضوان الله»، كما في قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وهي الشجرة التي وقعت تحتها بيعة الرضوان في الحديبية، وكانوا ألفًا وأربعمائة، وقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فأثنى الله تعالى على السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ومن تبع السابقين بإحسان، من الصحابة اللاحقين فمن بعدهم.

ومما يدل على ذلك أيضًا، قول الله تعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: ١١٧]، وقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»[(١)]. وإن تعجب فاعجب أن هذا القول قيل لصحابي تأخر إسلامه بسبب نيله من صحابي تقدم إسلامه! فقد كَانَ بَيْنَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ عَوْفٍ كَلَامٌ، فَقَالَ

(١) أخرجه البخاري رقم (٣٦٧٣)، ومسلم رقم (٢٥٤٠).

خَالِدٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: تَسْتَطِيلُونَ عَلَيْنَا بِأَيَّامٍ سَبَقْتُمُونَا بِهَا، فَبَلَغَنَا أَنَّ ذَلِكَ ذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**دَعُوا لِي أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنْفَقْتُمْ مِثْلَ أُحُدٍ** ـ أَوْ: **مِثْلَ الْجِبَالِ ـ ذَهَبًا، مَا بَلَغْتُمْ أَعْمَالَهُمْ**»[(١)]. والمد: ربع الصاع، قدر ما يملأ كفَّي الرجل المعتدل الخلقة، والنصيف: لغة في النصف؛ يعني: ثمن الصاع. فلو أن واحدًا من متأخري الصحابة إسلامًا أنفق مثل أُحد ذهبًا ما بلغ مد واحدٍ من السابقين إلى الإسلام ولا نصيفه! فكيف بمن ليس صحابيًّا؟! وكيف بمن ينال من الصحابة، ويسبهم مسبةً بليغةً شنيعة من الروافض اللئام؟!

ومن أوجه المفاضلة العامة بين الصحابة:

ـ **المهاجرون أفضل من الأنصار**: لأن الله يقدمهم في الذكر؛ كما في قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقال: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: ١١٧]، وقال: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحشر: ٨، ٩]، ومن قدمه الله فحقه التقديم.

ـ **من أنفق من قبل الفتح وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل**: قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟﴾ [الحديد: ١٠]، والمراد بالفتح: صلح الحديبية.

ـ **أهل بدر**: فإن لأهل بدر مزية عظيمة، وقد قال النبي ﷺ في قصة حاطب بن أبي بلتعة، لما أفشى سره إلى قريش، وهمَّ عمر رضي الله عنه أن يضرب عنقه: «**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يَكُونَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا**

---

(١) أخرجه أحمد رقم (١٣٨١٢).

شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»[(١)]. لله درهم! فقد باعوا أنفسهم لله ﷻ، وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر، وكانت قريش أكثر من ألف، ولكنهم صبروا في ذات الله حتى أنزل الله تعالى عليهم النصر.

- **أصحاب بيعة الرضوان**: وهم الذين بايعوا النبي ﷺ تحت الشجرة، وكانت عدتهم ألفًا وأربعمائة، فبايعوا النبي ﷺ بيعة الموت، لما أشيع أن عثمان رضي الله عنه قتلته قريش، وقد بعثه النبي ﷺ سفيرًا، قال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقال النبي ﷺ: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**»[(٢)].

- **من شهد لهم النبي ﷺ بالجنة**: كالعشرة المبشرين بالجنة، وثابت بن قيس بن الشماس، وبلال بن أبي رباح، وعكاشة بن محصن الأسدي، وغيرهم. وقد تقدمت الأدلة على بشارتهم.

ومن الصحابة الكرام أهل بيت رسول الله ﷺ، وهم: أزواجه الطاهرات، أمهات المؤمنين، وقرابته المؤمنين من آل عباس، وآل علي، وآل جعفر، وآل عقيل، وبنو الحارث بن عبد المطلب، الذين لا تحل لهم الصدقة. فتجب محبتهم وموالاتهم لله، ولقرابتهم من رسول الله ﷺ. ولما شكا إليه العباس أن بعض قريش يجفو بني هاشم، قال: «**وَاللهِ، لَا يَدْخُلُ قَلْبَ امْرِئٍ إِيمَانٌ حَتَّى يُحِبَّكُمْ للهِ، وَلِقَرَابَتِي**»[(٣)]، حتى إن بعض المفسرين جعل ذلك من معنى قول الله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]. فنكرم أهل بيت النبي ﷺ، ما تناسلوا، إلا من خرج منهم عن الدين، أو تلبس بسبب من أسباب الفسق والبدعة، فيحب بقدر إيمانه، ويبغض بقدر معصيته.

وخير أزواجه ﷺ خديجة بنت خويلد، أو عائشة بنت أبي بكر، على

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٣٠٠٧)، ومسلم رقم (٢٤٩٤).
(٢) أخرجه أحمد رقم (١٤٧٧٨)، وأبو داود رقم (٤٦٥٣)، والترمذي رقم (٣٨٦٠).
(٣) أخرجه أحمد رقم (١٧٧٧).

خلاف بين العلماء. ولكل منهما فضل عظيم؛ فإن خديجة أم أكثر أولاده، وهي أول من آمن به على وجه الأرض، وعاضدته، وواسته، وآنسته في مكة، ولها عنده المنزلة العظيمة في حياتها وبعد وفاتها، حتى كان إذا ذبح، أو أعد طعامًا، بعث إلى صديقات خديجة، ولما اسْتَأْذَنَتْ هَالَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، أُخْتُ خَدِيجَةَ، عَلَيه ﷺ، فَعَرَفَ اسْتِئْذَانَ خَدِيجَةَ فَارْتَاعَ لِذَلِكَ[(١)]. وعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمَّا بَعَثَ أَهْلُ مَكَّةَ فِي فِدَاءِ أَسْرَاهُمْ بَعَثَتْ زَيْنَبُ فِي فِدَاءِ أَبِي الْعَاصِ بِمَالٍ، وَبَعَثَتْ فِيهِ بِقِلَادَةٍ لَهَا كَانَتْ عِنْدَ خَدِيجَةَ أَدْخَلَتْهَا بِهَا عَلَى أَبِي الْعَاصِ، قَالَتْ: فَلَمَّا رَآهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ رَقَّ لَهَا رِقَّةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: «**إِنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تُطْلِقُوا لَهَا أَسِيرَهَا، وَتَرُدُّوا عَلَيْهَا الَّذِي لَهَا**». فَقَالُوا: (نَعَمْ)[(٢)]. وأما عائشة رضي الله عنها، فهي الصديقة بنت الصديق، التي برأها الله سبحانه وتعالى، وزكاها من فوق سبع سماوات إلى يوم القيامة. وهي ذات حفظ وعلم وفقه، حفظت للأمة كثيرًا من الأمور التي لا يطلع عليها إلا خاصة النبي ﷺ. ويكفيها منقبةً قول النبي ﷺ: «**فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ**»[(٣)].

وكذلك بقية أزواجه رضوان الله عليهن، فيعتقد أهل السُّنَّة والجماعة أنهن أمهات المؤمنين، وأنهن أزواجه في الدنيا والآخرة. قال تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وقال مخاطبًا إياهن: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب: ٣٣].

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه البخاري رقم (٣٨٢١)، ومسلم رقم (٢٤٣٧).
(٢) أخرجه أحمد رقم (٢٦٣٦٢)، وأبو داود رقم (٢٦٩٢)، والحاكم رقم (٤٣٠٦).
(٣) أخرجه البخاري رقم (٣٤١١)، ومسلم رقم (٢٤٣١).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

۞ (ومن غاظه مكانهم من الله، فهو مخوف عليه ما لا شيء أعظم منه؛ لقول الله ﷻ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ فأخبر أنه جعلهم غيظًا للكافرين).

الشرح

هذا ثناء عطر من الله تعالى على أصحاب محمد ﷺ، يتلى إلى يوم القيامة، وتزكية لا تمحوها قالات المبطلين، وهو شجىً في حلوق الكائدين، وغيظ على الحاقدين. وقد وصفهم ربهم بجملة من **الصفات الحسنة**:

أحدها: أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ: فالشدة في موضعها محمودة، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗۚ﴾ [التوبة: ١٢٣]، وقال: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وقال: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ﴾ [محمد: ٤]، فلكل مقام مقال.

الثانية: رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ: فإن الإيمان يوجب مودة بعضهم بعضًا، كما في المتفق عليه من حديث النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى**»(١)، ومن حديث أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٠١١)، ومسلم برقم (٢٥٨٦)، واللفظ له.

رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**»[(١)]. وقد جمع الله هذين الوصفين للمؤمنين في آية أخرى، فقال: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

الثالثة: تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا: وذلك من أخص أوصاف المؤمنين؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ﴾ [الحج: ٧٧]، وقال: ﴿ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]، وقال: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِي وَٱرْكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [آل عمران: ٤٣].

الرابعة: يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا: كما قال عن المهاجرين خاصة: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا﴾ [الحشر: ٨]، وعن أبي بكر بوجه أخص: ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [الليل: ٢٠].

الخامسة: سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ: أي: عليهم من بهاء الإيمان وإشراقة ما أثمره لهم طول السجود لله ﷻ ومناجاة الباري ﷻ. قال السعدي رحمه الله: (أي: قد أثرت العبادة ـ من كثرتها وحسنها ـ في وجوههم، حتى استنارت، لما استنارت بالصلاة بواطنهم، استنارت [بالجلال] ظواهرهم)[(٢)]. فهذه الأوصاف الخمسة مذكورة في التوراة.

قوله: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾، المقصود بشطئه: الفروخ التي تكون إلى جانبه.

قوله: ﴿فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾؛ أي: أن ذلك الشَّطْءَ قواه، فكان ممن يلحق بالصحابة ممن أسلم متأخرًا يتقوى بهم، ولا يكون ذلك منقصة في حقه؛ بل يبلغ من الخير بعض ما بلغوا رضوان الله عليهم.

قوله: ﴿يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ﴾؛ يعني: إن الزراع بكماله واستوائه وحسنه، إذا رأوه.

قوله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾، جرى جمع من المفسرين على أن الكفار

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٤٤٦)، ومسلم برقم (٢٥٨٥).
(٢) تيسير الكريم الرحمٰن. ط: ابن الجوزي (٤/١٦٧٦ ـ ١٦٧٧).

في هذه الآية هم الكفار حقًّا؛ أي: لما قامت فيهم هذه الخلال الجميلة والصفات الحسنة، وتقوى أمر المؤمنين، غاظهم ذلك. قال السعدي في تنزيل هذا المثل القرآني: (كذلك الصحابة ﭫ، هم كالزرع في نفعهم للخلق، واحتياج الناس إليهم، فقوة إيمانهم وأعمالهم بمنزلة قوة عروق الزرع وسوقه، وكون الصغير، والمتأخر إسلامه، قد لحق الكبير السابق، ووازره وعاونه على ما هو عليه من إقامة دين الله، والدعوة إليه، كالزرع الذي أخرج شطأه، فآزره فاستغلظ، ولهذا، قال: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾، حين يرون اجتماعهم وشدتهم على دينهم، وحين يتصادمون هم وهم في معارك النزال، ومعامع القتال)[1].

فلا يتغيظ أحد على الصحابة الكرام، إلا أن يكون كافرًا، أو من المبتدعة اللئام. وهذا وجه استنباط المصنف في **قوله**: (**ومن غاظه مكانهم من الله فهو مخوف عليه ما لا شيء أعظم منه... فأخبر أنه جعلهم غيظًا للكافرين**). قال ابن كثير ﭬ: (وَمِنْ هَذِهِ الْآيَةِ انْتَزَعَ الْإِمَامُ مَالِكٌ ﭬ، - فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ - بِتَكْفِيرِ الرَّوَافِضِ الَّذِينَ يُبْغِضُونَ الصَّحَابَةَ، قَالَ: لِأَنَّهُمْ يَغِيظُونَهُمْ، وَمَنْ غَاظَ الصَّحَابَةَ فَهُوَ كَافِرٌ لِهَذِهِ الْآيَةِ. وَوَافَقَهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ. وَالْأَحَادِيثُ فِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ وَالنَّهْيِ عَنِ التَّعَرُّضِ لَهُمْ بِمَسَاءَةٍ كَثِيرَةٌ، ويكفيهم ثناء الله عليهم، ورضاه عنهم)[2].



(١) المرجع السابق.
(٢) تفسير القرآن العظيم، ت: سلامة (٧/ ٣٦٢).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وقالوا بخلافتهم لقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [النور: ٥٥]، فخاطب بقوله: ﴿مِنكُمْ﴾ من نزلت الآية وهو مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على دينه، فقال بعد ذلك: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ﴾ [النور: ٥٥]. فمكَّن الله بأبي بكر وعمر وعثمان الدين، وعد الله، آمنين يَغزون ولا يُغزون، ويُخِيفون العدو، ولا يُخِيفُهُمُ العدو).

الشرح

استدل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الآية على «مسألة الخلافة»، فقد تحقق موعود الله بالتمكين والاستخلاف لأبي بكر وعمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وكان زمن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد جرى فيه من الفتن ما حال دون التوسع في الفتوح؛ فاستنبط المؤلف من ذلك إثبات خلافتهم. وهذا الوعد الحق لا يختص بالصحابة، ولكنهم يدخلون فيها دخولًا أوليًّا؛ لأنهم المخاطبون بها حين نزلت. فكل من أتى بشرطها وهو: الإيمان، والعمل الصالح، والعبادة الخالصة التي لا شرك فيها، استحق موعودها، وكان أهلًا للاستخلاف.



ثم قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وقال عَزَّ وَجَلَّ، لقوم تخلفوا عن نبيِّه عليه الصلاة والسلام، في الغزوة التي ندبهم الله عَزَّ وَجَلَّ، بقوله: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٖ مِّنۡهُمۡ فَٱسۡتَـٔۡذَنُوكَ لِلۡخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخۡرُجُواْ مَعِيَ أَبَدٗا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّاۖ إِنَّكُمۡ رَضِيتُم بِٱلۡقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٖ فَٱقۡعُدُواْ مَعَ ٱلۡخَٰلِفِينَ ٨٣﴾ [التوبة: ٨٣]، فلما لقوا النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يسألونه الإذن في الخروج للغزو، فلم يأذن لهم، أنزل الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿سَيَقُولُ ٱلۡمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقۡتُمۡ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأۡخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعۡكُمۡۖ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمۡ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبۡلُۖ فَسَيَقُولُونَ بَلۡ تَحۡسُدُونَنَاۚ بَلۡ كَانُواْ لَا يَفۡقَهُونَ إِلَّا قَلِيلٗا ١٥﴾ [الفتح: ١٥]، وقال لهم: ﴿قُل لِّلۡمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤۡتِكُمُ ٱللَّهُ أَجۡرًا حَسَنٗاۖ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ كَمَا تَوَلَّيۡتُم مِّن قَبۡلُ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا ١٦﴾ [الفتح: ١٦]، والذين كانوا في عهد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحياء خوطبوا بذلك لما تخلفوا عنه، وبقي منهم في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ فأوجب لهم بطاعتهم إياهم الأجر، وبترك طاعتهم العذاب الأليم، إيذانًا من الله عَزَّ وَجَلَّ، بخلافتهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ولا جعل في قلوبنا غلًّا لأحد منهم، فإذا ثبت خلافة واحد منهم، انتظم منها خلافة الأربعة).

الشرح

هذا دليل آخر على «مسألة الخلافة»، وجه الدلالة الذي أراده المؤلف من سياق هذه الآيات: أن المخلفين من الأعراب في غزوة الحديبية، مُنعوا من شهودِ غزوة خيبر، والأخذِ من غنائمها تعزيرًا لهم، وقيل لهم: ﴿سَتُدۡعَوۡنَ

إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤۡتِكُمُ ٱللَّهُ أَجۡرًا حَسَنٗاۖ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ كَمَا تَوَلَّيۡتُم مِّن قَبۡلُ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا ﴿١٦﴾﴾، وأولئك القوم، هم فارس والروم، الذين قاتلهم الخلفاء الراشدون، وقد جرت دعوتهم لقتالهم، بإخبار الله وإقراره، من الخلفاء الراشدين، ورتَّب على طاعتهم الأجر الحسن، وبترك طاعتهم العذاب الأليم، فدل ذلك على صحة خلافتهم بتحقق خبر الله فيهم.

غير أن استدلال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بقوله تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٖ مِّنۡهُمۡ فَٱسۡتَـٔۡذَنُوكَ لِلۡخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخۡرُجُواْ مَعِيَ أَبَدٗا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّاۖ﴾، فيه نظر، فإنها نزلت في غزوة تبوك، في السنة التاسعة من الهجرة، وأما قوله تعالى: ﴿سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ﴾، فبها يتم الاستدلال، فقد نزلت بعد صلح الحديبية، وكان ذلك في السنة السادسة من الهجرة، وقد وقع للنبي ﷺ غزوات كثيرة بعد الحديبية، فجرى فتح مكة في السنة الثامنة، وتلتها غزوة حنين، ثم غزوة تبوك، سوى البعوث والسرايا، فلا يلزم أن يكون أولئك القوم أولي البأس الشديد هم فارس والروم، ولا يمتنع أن يكون المراد بهم بعض قبائل العرب؛ كأهل مكة، وهوازن، وثقيف، أو الروم في غزوة تبوك. قال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وفي هؤلاء القوم ستة أقوال: **أحدها**: أنهم فارس، رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس، وبه قال عطاء بن أبي رباح، وعطاء الخراساني، وابن أبي ليلى، وابن جريج في آخرين. **والثاني**: فارس والروم، قاله الحسن، ورواه ابن أبي نجيح عن مجاهد. **والثالث**: أنهم أهل الأوثان، رواه ليث عن مجاهد. **والرابع**: أنهم الروم، قاله كعب. **والخامس**: أنهم هوازن وغطفان، وذلك يوم حنين، قاله سعيد بن جبير، وقتادة. **والسادس**: بنو حنيفة يوم اليمامة، وهم أصحاب مسيلمة الكذَّاب، قاله الزهري، وابن السائب، ومقاتل.

قال مقاتل: خِلافةُ أبي بكر في هذه بيِّنةٌ مؤكدة. وقال رافع بن خديج: كنّا نقرأ هذه الآية، ولا نَعْلَم مَنْ هُمْ، حتى دعا أبو بكر إلى قتال بني حنيفة، فعَلِمنا أنهم هُمْ. وقال بعض أهل العِلْم: لا يجوز أن تكون هذه الآية إلّا في

العرب؛ لقوله: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ﴾، وفارس والروم إنما يقاتَلون حتى يُسْلِموا أو يؤدُّوا الجزية. وقد استدلَّ جماعةٌ من العلماء على صِحَّة إمامة أبي بكر وعمر بهذه الآية؛ لأنه إن أُريدَ بها بنو حنيفة، فأبو بكر دعا إلى قتالهم، وإن أُريدَ بها فارس والروم، فعمر دعا إلى قتالهم، والآية تُلْزِمهم اتباع طاعة من يدعوهم، وتتوعَّدهم على التخلُّف بالعقاب. قال القاضي أبو يعلى: وهذا يدلّ على صحّة إمامتهما إذا كان المتولّي عن طاعتهما مستحقًّا للعقاب)[(١)].

والأدلة على صحة خلافتهم، رضوان الله عليهم، أوضح من الشمس في رابعة النهار.

ويبرأ أهل السُّنَّة والجماعة من طريقة الروافض، الذين يسبون الصحابة، ويكفِّرونهم، إلا نفرًا قليلًا. والروافض إنما سموا بهذا الاسم لأنهم قالوا لزيد بن علي بن الحسين رَحِمَهُ اللَّهُ لما غرروا به في الخروج على بني أمية، وزعموا أنهم ينصرونه: ما تقول في أبي بكر وعمر؟ قال: هما وزيرا جدي وصاحباه. فقالوا: كفِّرهما أو العنهما، فقال: بل ألعن من يلعنهما، فقالوا: رفضناك، فقال: رفضتموني! فسموا الرافضة. وهذا هو اللقب الذي يطلقه السلف على من يسمون الآن «الشيعة»، وهكذا هو في كتب السلف. ولهم طامات عظام، ومصائب جسام، في تاريخ الإسلام.

وقد تفرع عن شجرة الرفض فرق باطنية خبيثة، كلما تمادى بهم الزمن، خرجت عن دائرة الإسلام. فمن غلاتهم من يقول:

خان الأمين وصدها عن حيدرة

يزعمون أن الرسالة كانت موجهة لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ أنزلها على محمد، وهذا كفر لا شك فيه ـ والعياذ بالله ـ وطعن في الله، وفي أنبيائه، وفي ملائكته؛ بل وفي علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن غلاتهم النصيرية، الذين يؤلهون عليًّا، ويقول قائلهم:

أشهد أن لا إله إلا   حيدرة الأنزع البطين

---

(١) زاد المسير في علم التفسير (٤/ ١٣١).

ولا طـــــريـــــق إلـــــيـــــه إلا ‍ ‍ ‍ ‍ مــحــمــد الــصــادق الأمــيــن
ولا حـــجـــاب عـــلـــيـــه إلا ‍ ‍ ‍ ‍ ســلــمــان ذو الــقــوة الــمــتــيــن

ومن غلاة الرافضة «السبئية» الذين زعموا أن عليًّا هو الله، تعالى الله عمّا يقولون علوًّا عظيمًا. فلما بلغت عليًّا رضي الله عنه مقالتهم، خد لهم الأخاديد وأضرم فيها النار، واستتابهم، فلما لم يتوبوا ألقاهم فيها، وقال:

لـمـا رأيـت الأمـر أمـرًا مـنـكـرًا ‍ ‍ ‍ ‍ أجَّـجـت نـاري ودعـوت قـنـبـرا

ولكن هذه الفئة الخبيثة لم تزل تسري كالداء في أوصال المسلمين، وتثير الفتنة والشغب في كل مكان وزمان. **ومن عقائدهم الفاسدة:**

- أن القرآن ناقص أو محرف، حتى صنف أحد كبارهم؛ حسين النوري الطبرسي كتابًا سماه: «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»!

- أن في مصحف فاطمة ثلاثة أضعاف ما في القرآن!

- أن أئمتهم يعلمون ما كان وما يكون وما لم يكن كيف لو كان يكون، وأنهم يطلعون على اللوح المحفوظ؛ كما في كتاب «الكليني» محدثهم المشهور، صاحب كتاب (الكافي) الذي هو بمنزلة «صحيح البخاري» عند أهل السُّنَّة، ولا سواء ولا كرامة.

- أن الإمامة عمود الدين وأسُّه المتين، وربما جعلوها أعظم من النبوة؛ يقولون: أن الإمام بعد رسول الله ﷺ، والوصي بعده: علي بن أبي طالب، ثم ابنه الحسن، ثم ابنه الحسين، ثم علي بن الحسين «زين العابدين»، ثم محمد بن علي «الباقر»، ثم جعفر بن محمد «الصادق». وعامة طوائف الشيعة يسوقون الإمامة في هؤلاء الستة. وهم، رضوان الله على صحابيهم، ورحم الله تابعيهم، برآء منهم ومن عقائدهم ومزاعمهم، ولكن القوم ينتحلونهم، ويدعون ولايتهم ومحبتهم، تمويهًا على العامة، وأهل السُّنَّة أولى بهم؛ فإن محمد الباقر، وجعفر الصادق، فضلًا عمن قبلهم، من أهل السُّنَّة، ومن رجال البخاري.

فزعمت الرافضة أن الإمامة تنتقل من واحد إلى آخر. فلما آل الأمر

- حسب ترتيبهم - إلى الإمام السادس جعفر الصادق، اتفق أن ابنه الأكبر إسماعيل مات في حياته! فانشق الرافضة إلى **شقين**:

- فمنهم من ساق الإمامة في ابنه إسماعيل ثم في ذريته، وهؤلاء هم «الإسماعيلية»، الذين انتحلهم وانتسب إليهم «العبيديون الباطنيون» بنو ميمون بن ديصان القداح، الذين استولوا على بلاد المغرب ومصر بضعة قرون. وتشظى منهم بعد سقوط دولتهم فرق شتى؛ كالآغاخانية في بلاد الأفغان، والدروز في جبال لبنان، والبهرة في بلاد الهند، وآخرون في «السلمية» في الشام، وفي «حراز» في اليمن.

- ومنهم من ساق الإمامة في الابن الثاني لجعفر الصادق «موسى» الملقب «الكاظم»، ثم في عقبه حتى انتهى التسلسل إلى الإمام الحادي عشر: الحسن العسكري، فاتفق أنه عقيم! فادعوا أنه قد ولد له غلام، سنة مائتين وخمسين للهجرة، وسماه «محمدًا»، لكن خاف عليه من بني العباس؛ فأدخله في سرداب في مدينة سامراء في العراق، سنة مائتين وخمس وخمسين للهجرة. وزعموا أنه يخرج من السرداب آخر الزمان؛ فيملأ الأرض عدلًا ونورًا، بعد أن ملئت ظلمًا وجورًا، وأنه ينبش قبور سبعين من الصحابة الذين لم يبايعوا جده علي بن أبي طالب، ويصلبهم! إلى غير ذلك من الترهات. وهؤلاء هم «الإثنا عشرية» نسبة إلى سياقهم الإمامة في اثني عشر إمامًا آخرهم محمد بن الحسن العسكري، الذي يلقبونه «المهدي المنتظر» ويعقبون على ذكره بعبارة: «عجل الله فرجه»!

❁ ❁ ❁



الجماعة والإمامة

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (ويرون الصلاة ـ الجمعة وغيرها ـ خلف كل إمام مسلم؛ برًّا كان أو فاجرًا؛ فإن الله عَزَّوَجَلَّ فرض الجمعة، وأمر بإتيانها فرضًا مُطلقًا، مع علمه تعالى بأنَّ القائمين يكون منهم الفاجر والفاسق، فلم يستثن وقتًا دون وقتٍ، ولا أمرًا بالنداء للجمعة دون أمرٍ. ويرون جهاد الكُفار معهم وإن كانوا جورةً، ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والعَطف إلى العدل، ولا يرون الخروج بالسيف عليهم، ولا القتال في الفئة، ويرون قتال الفئة الباغية مع الإمام العدل إذا كان ووجد على شرطهم في ذلك، ويرون الدار دار إسلام لا دار كفر كما رأته المعتزلة، ما دام النداء بالصلاة والإقامة بها ظاهرين، وأهلها ممكنين آمنين).

الشرح

«مسألة الإمامة والجماعة» من أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، ومن طريقتهم ومنهجهم، وهي السمع والطاعة للأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا، والصلاة خلفهم، والحج والجهاد معهم، ودفع الصدقات إليهم.

قال الإمام أحمد: (وصلاة الجمعة خلفه، وخلف من ولّاه جائزة باقية تامة ركعتين، من أعادهما فهو مبتدع تارك للآثار، مخالف للسُّنَّة، ليس له من فضل الجمعة شيء إذا لم ير الصلاة خلف الأئمة من كانوا برهم وفاجرهم، فالسُّنَّة أن يصلي معهم ركعتين، ويدين بأنها تامة، لا يكن

في صدرك من ذلك شك)[١].

وقال ابن أبي العز الحنفي، رحمه الله تعالى: (اعْلَمْ، رَحِمَكَ الله وَإِيَّانَا: أنه يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّي خَلْفَ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ منه بِدْعَة وَلَا فِسْقًا، بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّة، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الِائْتِمَامِ أَنْ يَعْلَمَ الْمَأْمُومُ اعْتِقَادَ إِمَامِه، وَلَا أَنْ يَمْتَحِنَه فَيَقُولَ: مَاذَا تَعْتَقِدُ؟! بَلْ يُصَلِّي خَلْفَ الْمَسْتُورِ الْحَالِ، وَلَوْ صلى خَلْفَ مُبْتَدِعٍ يدعو إلى بدعته، أو فاسق ظاهر الفسق، وهو الإمام الراتب الذي لا يمكنه الصلاة إِلَّا خَلْفَه؛ كَإِمَامِ الْجُمُعَة وَالْعِيدَيْنِ، وَالْإِمَام في صلاة الْحَجِّ بِعَرَفَة، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَأْمُومَ يُصَلِّي خَلْفَه، عِنْدَ عَامَّة السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَمَنْ تَرَكَ الْجُمْعَة وَالْجَمَاعَة خَلْفَ الْإِمَامِ الْفَاجِرِ، فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ. وَالصَّحِيحُ أنه يُصَلِّيهَا وَلَا يُعِيدُهَا)[٢].

وسر هذا التأكيد أن في ذلك اجتماع الكلمة، ومنع الافتيات على الإمام، وتفريق الأُمّة، فمن مقاصد الشرع أن تجتمع الأمة وتأتلف، ولا يقع بين المسلمين فرقة؛ لا في القلوب ولا الأبدان، وقد وجَّه المؤلف **بقوله**: (**فإن الله عَجَّلَ فرض الجمعة، وأمر بإتيانها فرضًا مُطلقًا، مع علمه تعالى بأنَّ القائمين يكون منهم الفاجر والفاسق، فلم يستثن وقتًا دون وقتٍ، ولا أمرًا بالنداء للجمعة دون أمرٍ**)، وهذا عين الفقه، وهي طريقة الصحابة، فقد ثبت عن بعض كبارهم أنه صلّى خلف مَن يُعلم فسقه، كما صلّى عبد الله بن عمر، وأنس بن مالك رضي الله عنهم، خلف الحجاج بن يوسف الثقفي، وصلى بعض الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وأمهم في صلاة الفجر وهو سكران، فجلده عثمان رضي الله عنه.

ويلتحق بذلك ما لو كان المأموم يرى أن إمامه فعل ما يُفسد صلاته، أو ينقض وضوءه، والإمام لا يرى ذلك، أو تأول غير ذلك؛ فإنه يُتابعه على

(١) أصول السُّنَّة، للإمام أحمد (ص٤٤).
(٢) شرح الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي (٣٦٦).

ذلك؛ كما لو كنت ترى أن لحم الجزور ناقض للوضوء، ويرى إمامك أنه غير ناقض، فإنك تُصلي خلفه، ولو رأيته يأكل لحم الجزور، وصلاتك صحيحة. فعن عبدِ الرحمٰن بنِ يزيد قال: (صلَّى عثمان بمنى أربعًا، فقال عبدُ الله بن مسعود: صليتُ مع النبيَّ ﷺ ركعتين، ومَعْ أبي بكر ركعتين، ومع عُمر ركعتين ـ زاد عن حفص: ـ ومع عثمان صدرًا من إمارته، ثم أتمَّها، ـ زاد مِن هاهنا عن أبي معاويةَ ـ: ثم تفرَّقت بكم الطرقُ، فلودِدتُ أن لي مِن أربع ركعات ركعتينِ مُتقبَّلَتَين. قال الأعمش: فحدثني معاويةُ بنُ قرة عن أشياخه أن عبدَ الله صَلَّى أربعًا، قال: فقِيْلَ له: عبتَ على عثمان، ثم صليتَ أربعًا، قال: الخلافُ شَرٌّ)[(١)].

وقد جرى مثله لأبي يُوسف، صاحب أبي حنيفة، رحمهما الله، أن حج مع هارون الرشيد، فاحتجم هارون الرشيد في الحج، واستفتى مالكًا في دم الحجامة، فأفتاه أن ليس عليه وضوء، فصلى بالناس، وصلّى خلفه أبو يوسف، فقيل له: تُصلي خلفه وقد احتجم، فقال: سبحان الله، أمير المؤمنين! كأنه استعظم السؤال.

كما أنه يجب أن يُجاهد معهم؛ لأن في الجهاد إقامة الدين، ولا يثلمه أو يُخلّ به أن يكون مَن تولّى الأمر فيه شيء من أسباب الفسق الظاهرة، أو الجور والظلم، فإن المصلحة راجحة في هذا، وقد قال ربنا ﷻ: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾﴾ [الشورى: ١٣]، فيجب على أهل الإسلام أن يُجاهدوا مع أئمتهم ولو كانوا جورة، ولو خالفوهم في بعض مسائل الاعتقاد متأولين، وقد جاهد المُوفّق بن قُدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيره مع صلاح الدين الأيوبي، ومع غيره من ملوك الإسلام، وكانوا على المذهب الأشعري.

قوله: (**ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والعَطف إلى العدل**)؛ لأن في

---

(١) سنن أبي داود، ت: الأرنؤوط (٣/٣٢٨)، وصححه.

الدعاء للولاة صلاح للأُمّة بأجمعها، فإنه إذا صلح الراعي، صلحت الرعية، ولهذا، يُروى عن الإمام أحمد أنه قال: لو أعلم أن لي دعوة مستجابة لصرفتها للسلطان.

فلا يألو الإنسان جهدًا أن يدعو للسلطان بالهداية والتوفيق إلى إقامة الدين ودفع المنكرات وإعلاء السنن، والعطف على المسلمين، والعدل بينهم.

قوله: (**ولا يرون الخروج بالسيف عليهم**): يعتقد أهل السُّنَّة والجماعة بوجوب السمع والطاعة بالمعروف، وتحريم الخروج على ولاة الجور. وذلك أن الله ﷻ قد أمر بطاعته وطاعة نبيّه، وعطف على ذلك طاعة أولي الأمر، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]. وفي هذه الآية سر بديع! فإن الله تعالى قد جعل طاعته وطاعة نبيّه ﷺ أمرًا أصليًّا، وجعل طاعة ولاة الأمر تابعًا، فلم يُعد ذكر العامل (وأطيعوا)، فدل على أن طاعة أولي الأمر مقيدة بطاعة الله وطاعة رسوله، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: (إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ)[1]. وعند البخاري: (وَلَوْ حَبَشِيٌّ، كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ)[2]؛ أي: أن من ولي أمر المسلمين فتجب طاعته، ولا تجوز معصيته حتى وإن ازدراه المرء واحتقره؛ لأصله أو نسبه أو نحو ذلك. فالواجب عليه أن يصبر. وعن ابن عباس رضي الله عنهما في الحديث المتفق عليه مرفوعًا: «**مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»[3].

فطاعة ولاة الأمور واجبة فيما لا يخالف الشرع، ففي الصحيح: «**مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمَنْ يُطِعِ الأَمِيرَ فَقَدْ**

(١) أخرجه مسلم رقم (٦٤٨).
(٢) أخرجه البخاري رقم (٦٩٦).
(٣) أخرجه البخاري رقم (٧٠٥٤)، ومسلم رقم (١٨٤٩).

أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي»[١]. وعَنْ عَلِيٍّ ﵁، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ، فَغَضِبَ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُطِيعُونِي؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: قَدْ عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ لَمَا جَمَعْتُمْ حَطَبًا، وَأَوْقَدْتُمْ نَارًا، ثُمَّ دَخَلْتُمْ فِيهَا؛ فَجَمَعُوا حَطَبًا، فَأَوْقَدُوا نَارًا، فَلَمَّا هَمُّوا بِالدُّخُولِ، فَقَامَ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا تَبِعْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِرَارًا مِنَ النَّارِ، أَفَنَدْخُلُهَا؟ فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ، إِذْ خَمَدَتِ النَّارُ، وَسَكَنَ غَضَبُهُ، فَذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: **«لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ»**[٢].

ولا يحل الخروج عليهم، ومنابذتهم؛ فإن من مقاصد الشرع اجتماع الأمة وائتلافها، وانضمام بعضها إلى بعض، وعدم الفرقة والخلاف وتشتت الأمر. وفي حديث عوف بن مالك ﵁، قال ﷺ: **«خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»**، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: **«لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»**[٣].

قوله: (ولا القتال في الفتنة): الفتنة لها معانٍ واستعمالات متعددة، وهي مأخوذة من: فتن الذهب، إذا أدخل في الكير ليسقط ما خالطه من أوشاب. والمراد بها هنا: خفاء الحق، أو التباس الحق بالباطل في الأمور العامة.

يرى أهل السُّنَّة والجماعة الكف عن القتال في الفتنة؛ حقنًا للدماء، وحسمًا للشر، فقد جاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: **«سَتَكُونُ فِتَنٌ؛ القَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ القَائِمِ، وَالقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ المَاشِي، وَالمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ**

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٩٥٧)، ومسلم رقم (١٨٣٥).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٧١٤٥)، ومسلم رقم (١٨٤٠).

(٣) أخرجه مسلم رقم (١٨٥٥).

مِنَ السَّاعِي»[١]. وأمر ﷺ بالكف عن القتال فيها، وقال: «**ستكون فِتْنَةٌ؛ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي**»، قَالَ: «**فَإِنْ أَدْرَكْتَ ذَاكَ، فَكُنْ عَبْدَ اللهِ الْمَقْتُولَ**»، قَالَ أَيُّوبُ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: «**وَلَا تَكُنْ عَبْدَ اللهِ الْقَاتِلَ**»[٢]. فما لم يكن الإنسان على بينة من أمره، فلا يتخوض في الدماء والخصومات؛ بل يكف شر نفسه، ويكل الأمر لله ﷻ.

قوله: (ويرون قتال الفئة الباغية مع الإمام العدل إذا كان ووجد على شرطهم في ذلك): هذا مصداق قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْۚ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠]. والبغاة: هم الذين يخرجون على الإمام بتأويل سائغ؛ كما خرج القراء مع ابن الأشعث، على بني أمية. فالواجب دعوة الطائفتين للصلح؛ فإن بغت إحداهما قوتلت، كما أمر ربنا: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات: ٩]، وتقاتَل الفئة الباغية مع الإمام العدل إذا كان، ووجد على شرطهم، كما قال المصنف.

وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه، في شأن معاوية ومن معه: إخواننا بغوا علينا. واختلفت طريقته في معاملة أصحاب معاوية عن طريقته في معاملة الخوارج؛ فإنه لم يذفف على جريحهم، ولم يلحق فارّهم، ولم يغنم أموالهم، وقال: إخواننا بغوا علينا[٣]. فهذا حكم الفئة الباغية التي تفتات على الإمام في أمرٍ يرونه سائغًا.

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٧٠٨١)، ومسلم رقم (٢٨٨٦).

(٢) أخرجه أحمد رقم (٢١٠٦٢)، وعبد الرزاق رقم (١٨٥٧٨)، وابن أبي شيبة رقم (٣٩٠٥١).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى رقم (١٦٧١٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه رقم (٣٧٧٦٣).

قوله: (ويرون الدار دار إسلام لا دار كفر ـ كما رأته المعتزلة ـ ما دام النداء بالصلاة والإقامة بها ظاهرين، وأهلها ممكنين منها آمنين): اختلفت عبارات الناس في تعريف دار الإسلام، ودار الكفر. لا سيما في القرون الأخيرة، لما حلت «الدولة المدنية العَلمانية» محل «الدولة الدينية الشرعية». وقد اختار المصنف اعتبار الظهور والتمكين والأمن على شعائر الدين، لا سيما الأذان وإقام الصلاة، ويدل عليه حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا بِنَا قَوْمًا، لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بِنَا حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ؛ فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ[(١)].

ولعل المصنف أراد برأي المعتزلة، ما حكاه الأشعري في «المقالات»: (قال الجبائي: كل دار لا يمكن فيها أحدًا أن يقيم بها، أو يجتاز بها، إلا بإظهار ضرب من الكفر، أو بإظهار الرضى بشيء من الكفر، وترك الإنكار له، فهي دار كفر. وكل دار أمكن القيام بها والاجتياز بها من غير إظهار ضرب من الكفر، أو إظهار الرضى بشيء من الكفر، وترك الإنكار له، فهي دار إيمان. وبغداد على قياس الجبائي دار كفر! لا يمكن المقام بها عنده إلا بإظهار الكفر الذي هو عنده كفر، أو الرضى؛ كنحو القول أن القرآن غير مخلوق، وأن الله سبحانه لم يزل متكلمًا به، وأن الله سبحانه أراد المعاصي وخلقها؛ لأن هذا كله عنده كفر. وكذلك القول في مصر وغيرها على قياس قوله، وفي سائر أمصار المسلمين. وهذا هو القول بأن دار الإسلام دار كفر، ومعاذ الله من ذلك)[(٢)].

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: (الاعتبار بظهور الكلمة؛ فإن كانت الأوامر والنواهي في الدار لأهل الإسلام، بحيث لا يستطيع من فيها من الكفار أن يتظاهر بكفره إلا بكونه مأذونًا له في ذلك من أهل الإسلام، فهذه دار إسلام، ولا يضر ظهور الخصال الكفرية فيها؛ لأنها لم تظهر بقوة الكفار

(١) أخرجه البخاري رقم (٦١٠)، ومسلم رقم (٣٨٢).
(٢) مقالات الإسلاميين، ت: زرزور (٢/٣٤٦).

ولا بصولتهم؛ كما هو مشاهد في أهل الذمة من اليهود والنصارى والمعاهدين الساكنين في المدائن الإسلامية، وإذا كان الأمر العكس فالدار بالعكس)[١].

فدار الإسلام هي التي تظهر بها شعائر الإسلام، ويمكن أهله فيها، وإن ووجد فيها ناس من أهل الكفر، وإن أظهروا بعض دينهم بإذن أهل الإسلام؛ كأن تبقى لهم بيعهم وكنائسهم ونحو ذلك مما يكون في عقد الذمة. فهذا لا يزيل عنها صفة دار الإسلام. ودار الكفر تكون بالعكس.

وقد كان تكييف دار الإسلام ودار الكفر في القرون الخالية واضحًا، حين كان الدين أساس الانتماء، وأصل الولاء والبراء. وكان غير المسلمين على **أربعة أنحاء**:

- **ذميون**: وهم الذين آثروا أن يبقوا على دينهم من أهل الكتاب والمشركين، ويلتزموا بأحكام أهل الذمة، ويعطوا الجزية، قال تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ٢٩﴾ [التوبة: ٢٩].

- **معاهدون**: وهم الذين بينهم وبين أهل الإسلام عهد وميثاق؛ إما مؤقت وإما مطلق. والمطلق ليس بمعنى المؤبد؛ بل الذي لم تقيد مدته. فهؤلاء يجب الوفاء بعهدهم؛ كما قال تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ثُمَّ لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَمۡ يُظَٰهِرُواْ عَلَيۡكُمۡ أَحَدٗا فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ عَهۡدَهُمۡ إِلَىٰ مُدَّتِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ٤﴾ [التوبة: ٤]، وقال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۖ فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ٧﴾ [التوبة: ٧]. فإن خُشي منهم غدر، أبلغوا بحل العقد علانية، دون مباغتة، كما قال ﷻ: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٍ خِيَانَةٗ فَٱنۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡخَآئِنِينَ ٥٨﴾ [الأنفال: ٥٨].

(١) السيل الجرار، للشوكاني (٩٧٦).

ـ **مستأمنون**: وهم الذين يطلبون الأمان والجوار، فيجابون، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦].

ـ **الحربيون**: وهم الذين يكون بينهم وبين المسلمين قتال، فهؤلاء لا حرمة لهم.



دخول الجنة

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

(ويرون أن أحدًا لا تخلص له الجنة وإن عمل أي عمل، إلا بفضل الله ورحمته التي يخص بهما من يشاء؛ فإنَّ عمله للخير، وتناوله الطاعات، إنما كان عن فضل الله الذي لو لم يتفضل به عليه لم يكن لأحد على الله حجة ولا عتب؛ كما قال الله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٢١]. ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٨٣﴾ [النساء: ٨٣]. وقال: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥]).

الشرح

هذه الفقرة تدل على أن دخول الجنة، إنما ينال بمحض فضل الله ورحمته، ففي الحديث: «**لَنْ يُنَجِّيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ**»، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَةٍ، سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَاغْدُوا وَرُوحُوا، وَشَيْءٌ مِنَ الدُّلْجَةِ، وَالقَصْدَ القَصْدَ تَبْلُغُوا**»[1]، ولفظه عند أحمد: «**لا يدخل أحدكم الجنة بعمله**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله منه برحمةٍ وفضلٍ**»، ووضع يده على رأسه[2]. وهذا الحديث لا يعارض قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٧٢﴾

(١) أخرجه البخاري رقم (٦٤٦٣)، ومسلم رقم (٢٨١٨).

(٢) مسند أحمد، ت: شاكر (٧/ ٢٧٣) رقم (٧٤٧٣).

[الزخرف: ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿بِمَآ أَسۡلَفۡتُمۡ فِي ٱلۡأَيَّامِ ٱلۡخَالِيَةِ ﴿٢٤﴾﴾ [الحاقة: ٢٤]، وقوله: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الواقعة: ٢٤]، وقوله: ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴿٦٠﴾﴾ [الرحمٰن: ٦٠]، وأمثال هذا كثير. والجمع بين هذه النصوص أن يقال: إن (الباء) المثبتة في الآيات: (باء) السببية؛ أي: أن عملكم كان سببًا لدخول الجنة. وأما (الباء) المنفية في الحديث: (باء) المقابلة أو المعارضة؛ يعني: أن دخولكم الجنة ليس مقابل العمل، ولا مكافئًا له. فلو عمل الإنسان عملًا صالحًا طول عمره، ما بلغ ذلك نزرًا يسيرًا من نعم الله ﷻ عليه؛ بل إن توفيقه للعمل من نعمة الله عليه؛ كما قال الشاعر:

إذا كان شكري نعمة اللّه نعمةً ... عليّ له في مثلها يجب الشكر
فكيف بلوغ الشكر إلّا بفضله ... وإن طالت الأيام واتصل العمر[1]

وهذا معنى قول الله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٨٣﴾﴾. فإن هذه التزكية في أصل القدر، كما قال تعالى: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ أَبَدٗا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُۗ﴾. وسبق القدر بذلك لا ينافي سعي العبد في تحصيلها، كما في قول الله ﷻ: ﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا ﴿٨﴾ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾ [الشمس: ٧ ـ ١٠]، فإن القدر سر مكنون، وغيب مستور، لا يعلم به العبد إلا بعد صدور الفعل منه، وسعيه فيه بإرادته؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ﴿٤﴾ فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسۡتَغۡنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [الليل: ٤ ـ ١٠]، وقد تقدم بيان ذلك.

وقد حمل توهم التعارض بعض المفسرين على دعوى أن فاعل «زكى» في قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾﴾ هو الله! ولكن التحقيق في هذه المسألة كما نصر ذلك ابن القيم وغيره أن الفاعل في قوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾﴾ أنه الإنسان؛ أي: قد أفلح من زكّى نفسه بالمجاهدة والعمل

(١) المستطرف من كل فن مستظرف (٢٤٣)، بهجة المجالس وأنس المجالس (٦٧).

الصالح والإيمان[١]، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩]. فلا تعارض ـ بحمد الله ـ بين النصوص. فعلى العبد أن يسأل ربه أن يزكّي نفسه؛ كما سأله نبيّه ﷺ وهو ساجد: «**اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكِّهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا**»[٢]. كما يطلب منه العون على طاعته: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]، كما علَّم النبي ﷺ معاذًا، فقال: «**يَا مُعَاذُ، وَاللهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ، وَاللهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ**»، فَقَالَ: «**أُوصِيكَ يَا مُعَاذُ، لَا تَدَعَنَّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ تَقُولُ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ، وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ**»[٣].

إذا لم يكن عونٌ من اللَّه للفتى ... فأول ما يجني عليه اجتهاده

والمقصود أن دخول الجنة إنما يكون بفضل الله ورحمته، وأن العمل الصالح سبب لاستجلاب ذلك، فلا يعوِّل المرء على عمله؛ كما زعمت المعتزلة بوجوب ذلك على الله تعالى؛ كوجوب استحقاق الأجير أجرته. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

وهو الشكور فلن يضيع سعيهم ... لكن يضاعفه بلا حسبان

ما للعباد عليه حق واجب ... هو أوجب الأجر العظيم الشأن

كلا ولا عمل لديه ضائع ... إن كان بالإخلاص والإحسان

إن عذبوا فبعدله أو نعموا ... فبفضله والحمد للمنان[٤]



(١) التبيان في أقسام القرآن، لابن القيم (١٥).
(٢) أخرجه مسلم رقم (٢٧٢٢).
(٣) أخرجه أحمد رقم (٢٢١١٧)، وأبو داود رقم (١٥٢٢)، والنسائي في الكبرى رقم (٩٨٥٧).
(٤) الكافية الشافية (ص٢٠٨).

الآجال والأرزاق

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ويقولون: أن الله عَزَّ وَجَلَّ أجَّل لكل حي مخلوق أجلًا هو بالغه، ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأعراف: ٣٤]. وإن مات أو قتل فهو عند انتهاء أجله المسمى له؛ كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]).

الشرح

تقدم تقرير هذا الأصل العظيم عند الكلام على «القدر»، فقد قدر الله الآجال والأرزاق، وفرغ من العباد. قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾﴾، وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا﴾. وقال ﷺ: «**إن روح القدس نفث في روعي أن نفسًا لن تموت حتى تستكمل رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب**»[1]، حتى إن بعض الناس ربما بادر نفسه بالموت؛ بالانتحار، فيحال بينه وبين الموت! لأن أجله لم يحن. وفي الحديث الصحيح أن أم حبيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج النبي ﷺ

(١) تخريج مشكلة الفقر (ص١٩) قال الألباني:
صحيح أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث والقضاعي في مسند الشهاب بسند صحيح وأخرجه الحاكم وورد بلفظ: «**لا تستبطئوا الرزق فإنه لن يموت العبد حتى يبلغه آخر رزق هو له فأجملوا في الطلب**» أخذ الحلال وترك الحرام، أخرجه ابن حبان والحاكم وأبو عبد الرزاق، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم (٢٠٨٥).

قالت، ورسول الله ﷺ يسمع: اللَّهُمَّ أَمْتِعْنِي بِزَوْجِي رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَبِأَبِي أَبِي سُفْيَانَ، وَبِأَخِي مُعَاوِيَةَ. قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**قَدْ سَأَلْتِ اللهَ لِآجَالٍ مَضْرُوبَةٍ، وَأَيَّام مَعْدُودَةٍ، وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ، لَنْ يُعَجِّلَ شَيْئًا قَبْلَ حِلِّهِ، أَوْ يُؤَخِّرَ شَيْئًا عَنْ حِلِّهِ، وَلَوْ كُنْتِ سَأَلْتِ اللهَ أَنْ يُعِيذَكِ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ، أَوْ عَذَابٍ فِي الْقَبْرِ، كَانَ خَيْرًا وَأَفْضَلَ**»[١]. فلا شك أن الله ﷻ قد قدر لكل حي على وجه الأرض أجلًا معينًا عنده في اللوح المحفوظ، وأن ذلك الأجل يستنسخ ويكتبه الملك للجنين في بطن أمه؛ كما في حديث ابن مسعود: «**ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ المَلَكُ فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ؛ فَيَكْتُبُ: رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ**»[٢]. فالأجل محتوم، لا يجلبه تضجر متضجر، ولا يرده حرص حريص. قال تعالى للذين فروا منه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، ولم يقل: مدرككم! بل يقابلكم.

وقد أشار المؤلف إشارة خلاف للمعتزلة **بقوله**: (**وإن مات أو قتل فهو عند انتهاء أجله المسمى له**)، قال ابن أبي العز: (فَالْمَقْتُولُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ، فَعَلِمَ اللهُ تَعَالَى وَقَدَّرَ وَقَضَى أَنَّ هَذَا يَمُوتُ بِسَبَبِ الْمَرَضِ، وَهَذَا بِسَبَبِ الْقَتْلِ، وَهَذَا بِسَبَبِ الْهَدْمِ، وَهَذَا بِسَبَبِ الْحَرْقِ، وَهَذَا بِالْغَرَقِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ. وَاللهُ سُبْحَانَهُ خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ، وَخَلَقَ سَبَبَ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ. وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: الْمَقْتُولُ مَقْطُوعٌ عَلَيْهِ أَجَلُهُ، وَلَوْ لَمْ يُقْتَلْ لَعَاشَ إِلَى أَجَلِهِ؛ فَكَأَنَّ لَهُ أَجَلَانِ! وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى اللهِ تَعَالَى أَنَّهُ جَعَلَ لَهُ أَجَلًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِلَيْهِ الْبَتَّةَ، أَوْ يَجْعَلُ أَجَلَهُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ؛ كَفِعْلِ الْجَاهِلِ بِالْعَوَاقِبِ. وَوُجُوبُ الْقِصَاصِ وَالضَّمَانِ عَلَى الْقَاتِلِ؛ لِارْتِكَابِهِ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ وَمُبَاشَرَتِهِ السَّبَبَ الْمَحْظُورَ)[٣]. ولا شك أنها مقالة فاسده؛ فكل شي بقدر:

---

(١) أخرجه مسلم رقم (٢٦٦٣).
(٢) أخرجه البخاري رقم (٧٤٥٤)، ومسلم رقم (٢٦٤٣).
(٣) شرح الطحاوية ت. الأرناؤوط (١/ ١٢٧ ـ ١٢٨).

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]. وقد رد عليهم المؤلف مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾.

وإذا علم العبد ذلك اطمأن، وأيقن أن الآجال بيد الله ﷻ، لا يملك كائن من كان أن يعجل بأجله؛ فالأمر بيد الله ﷻ. ومن هنا، كان حرص الصحابة رضوان الله عليهم على الجهاد في سبيل الله غير آبهين؛ لأنهم موعودون إحدى الحسنيين؛ إما نصر وإما شهادة.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وإن الله تعالى يرزق كل حي مخلوق رزق الغذاء الذي به قوام الحياة، وهو ما يضمنه الله لمن أبقاه من خلقه، وهو الذي رزقه من حلال أو من حرام، وكذلك رزق الزينة الفاضل عما يحيا به).

الشرح

قد تكفَّل الله سبحانه بالرزق، فقال سبحانه: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ﴾ [هود: ٦]؛ فالذي خلقهم هو الذي تكفل برزقهم، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ ثُمَّ رَزَقَكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡۖ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفۡعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيۡءٖۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝٤٠﴾ [الروم: ٤٠]. ومن أسمائه الحسنى: (الرزاق)؛ أي: كثير الرَّزق؛ يرزق الناس أجمعين؛ مسلمهم، وكافرهم، برهم وفاجرهم، إنسهم وجنهم؛ بل يرزق من سوى الناس من الدواب والحشرات والطيور والأسماك، حتى الحية في جحرها؛ لأن ذلك مقتضى الربوبية، كما تقدم.

والرَّزق ينقسم إلى **قسمين**:

- **رَزق عام**: وهو كل ما ينتفع به البدن؛ سواء كان حلالًا أو حرامًا، وسواء كان المرزوق مسلمًا أو كافرًا، وسواء كان رزق غذاء، أو رزق زينة، كما نوَّع المصنف؛ لأن الرزق الحلال يسمى «طيبات»؛ كما في قوله: ﴿قُلۡ مَنۡ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخۡرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزۡقِۚ﴾ [الأعراف: ٣٢]، أو «رزقًا حسنًا»؛ كما في قوله: ﴿وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ مِنَّا رِزۡقًا حَسَنٗا فَهُوَ يُنفِقُ مِنۡهُ سِرّٗا وَجَهۡرًاۖ﴾ [النحل: ٧٥]. فالرزق منه ما يكون طيبًا حلالًا، ومنه ما يكون خبيثًا حرامًا. قال السفاريني:

والرزق ما ينفع من حلال ... أو ضده فحُل عن المحال
لأنه رازق كل الخلق ... وليس مخلوق بغير رزق[١]

- **رزق خاص**: ما ينتفع به القلب من العلم النافع والعمل الصالح، أو ما يستعين به على عبادة ربه، ونفع عباده. وهو أعظم أنواع الرزق. ولهذا، قال شعيب عليه السلام: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ﴾ [هود: ٨٨]. فهذا الرزق الطيب الذي ينبغي أن يبتغيه من ربه إذا سأله الرزق أن يرزقه؛ كما قال إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ لَكُمۡ رِزۡقٗا فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ وَٱعۡبُدُوهُ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ١٧﴾ [العنكبوت: ١٧].

وينبغي للإنسان أن يحرص أشد الحرص على طيب كسبه، ولهذا، قال الفتية: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا فَلۡيَأۡتِكُم بِرِزۡقٖ مِّنۡهُ﴾ [الكهف: ١٩]. وطيب الكسب من أسباب قبول الدعاء؛ كما في الحديث: «**أَطِبْ مَطْعَمَكَ تَكُنْ مُسْتَجَابَ الدَّعْوَةِ**»[٢]، كما أن الكسب الحرام من موانع قبول الدعاء. فإن النبي ﷺ: (ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ)[٣]. وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ. النَّارُ أَوْلَى بِهِ**»[٤]، وفي رواية: «**كُلُّ لَحْمٍ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ، فَالنَّارُ أَوْلَى بِهِ**»[٥].

وكثير من الناس لا يبالي بما يلقي في جوفه؛ أمن حلال أو من حرام.

---

(١) العقيدة السفارينية: فصل في الكلام على الرزق (٦٤).
(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط رقم (٦٤٩٥).
(٣) أخرجه مسلم رقم (١٠١٥).
(٤) أخرجه أحمد رقم (١٤٤٨١)، والترمذي رقم (٦١٤)، وابن حبان رقم (٥٥٦٧)، وانظر: صَحِيح التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيب (١٧٢٨).
(٥) أخرجه الطبراني في الأوسط رقم (٤٤٨٠)، انظر: صَحِيح الْجَامِع (٤٥١٩)، انظر: السلسلة الصَّحِيحَة تحت حديث (٢٦٠٩)، وصَحِيح التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيب رقم (٢٢٤٢).

فالواجب على الإنسان أن يتقي الله ويتورع عن أكل الحرام، وما فيه شبهة، فعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غُلَامٌ يُخْرِجُ لَهُ الخَرَاجَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَأْكُلُ مِنْ خَرَاجِهِ، فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ الغُلَامُ: أَتَدْرِي مَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: كُنْتُ تَكَهَّنْتُ لِإِنْسَانٍ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَمَا أُحْسِنُ الكِهَانَةَ، إِلَّا أَنِّي خَدَعْتُهُ، فَلَقِيَنِي فَأَعْطَانِي بِذَلِكَ، فَهَذَا الَّذِي أَكَلْتَ مِنْهُ، فَأَدْخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ، فَقَاءَ كُلَّ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ)[(١)].

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه البخاري رقم (٣٨٤٢).



الشياطين والوسوسة

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (ويؤمنون بأن الله تعالى خلق شياطين توسوس للآدميين ويختدعونهم ويغرونهم، وأن الشيطان يتخبط الإنسان).

الشرح

قوله: (**ويؤمنون بأن الله تعالى خلق شياطين توسوس للآدميين ويختدعونهم ويغرونهم**): الشياطين: جمع شيطان، مشتق من الشطن، وهو البعد. قال ابن فارس: (الشين والطاء والنون أصل مطرد صحيح يدل على البعد... وأما «الشيطان» فقال قوم: هو من هذا الباب والنون فيه أصلية، فسمي بذلك لبعده عن الحق وتمرده، وذلك أن كل عاتٍ متمرد من الجن والإنس والدواب شيطان)[1]. والشياطين هم كفرة الجن؛ فمسمى الجن أعم من مسمى الشياطين، ذلك أن الجن منهم المؤمن؛ كما قالوا عن أنفسهم: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا ﴿١٤﴾ وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴿١٥﴾﴾ [الجن: ١٤، ١٥]. وقد جعلهم الله عَزَّ وَجَلَّ فتنةً لبني آدم؛ يوسوسون إليهم ويغرونهم ويخوفونهم، ويؤثرون عليهم بأنواع التأثيرات؛ بل إن سبب إخراج أبوينا من الجنة وسوسة الشيطان، قال تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَـٰنُ قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۚ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾﴾ [طه: ١٢٠، ١٢١].

(١) معجم مقاييس اللغة (٥٠٣).

وأصل الوسوسة: الصوت الخفي؛ كما قال الأعشى:

تسمع للحَلي وسواسًا إذا انصرفت كما استعان بريح عِشرقُ زَجِلُ

وذلك أن الشيطان في حديثه للنفس كأنما هو صوتٌ خفي، يأتيه ويناجيه، ويلقي عليه الخطرات والإغراءات كحديث النفس.

فيؤمن أهل السُّنَّة بأن الله خلق الشياطين من نار؛ كما أخبر الله ﷻ: ﴿وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ ۝١٥﴾ [الرحمٰن: ١٥]، وكما أخبر النبي ﷺ: «**وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ**»(١)، وأن الله أعطاها القدرة على الوسوسة للآدميين؛ ابتلاءً لهم.

ومن أمثلة الوسوسة الشيطانية، ما أخبر به النبي ﷺ: «**لَنْ يَبْرَحَ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، فَمَنْ خَلَقَ اللهَ**»(٢). وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلُوهُ: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاظَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: «**وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟**»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «**ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ**»(٣)، وفي رواية أن رجلًا قال له: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أُحَدِّثُ نَفْسِي بِالشَّيْءِ؛ لَأَنْ أخِرَّ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، الْحَمْدُ للهِ الَّذِي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الْوَسْوَسَةِ**»(٤)، وفي رواية: «**الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة، ذَاكَ مَحْضُ الْإِيمَانِ**»(٥)، ومحض الشيء وصريحه: خالصه وصافيه. ومراده: أن تعاظمكم لهذا الشيء، ونفرتكم منه، واستشناعكم إياه، دليل على صراحة الإيمان في قلوبكم، فقر عينًا أيها المبتلى، واطمئن إذا جرى لك شيء من ذلك، ولا تظن أنك قد خرجت من الملة، أو أنك من أهل الأهواء والزيغ والزندقة، فهذا أذىً

---

(١) أخرجه مسلم رقم (٢٩٩٦).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٧٢٩٦)، ومسلم رقم (١٣٤).

(٣) أخرجه مسلم رقم (١٣٢).

(٤) أخرجه أحمد رقم (٢٠٩٧)، والنسائي في الكبرى رقم (١٠٤٣٤).

(٥) أخرجه أحمد رقم (٩٨٧٦).

خارجي يُبتلى به بعض الصالحين، ما شاء الله، ثم يرتفع عنهم، وإنما مثله كمثل إنسان يمشي في طريق فيسمع نباح كلب؛ فيزعجه ذلك. فإذا وجدت ذلك فاستعذ بالله، ولا تلقِ له بالًا، واعلم أن الله ﷻ سيعافيك منه.

ففي هذا الخبر فرج لكثير من إخواننا وأخواتنا المبتلين بالوسوسة؛ فيلحقهم عنتٌ عظيم، وحرج شديد؛ لأمور تقع في قلوبهم من التساؤلات والخيالات والخطرات الرديئة، ما يجعلهم يتمنون الموت، ولا يقع لهم ذلك. فقد وقع مثله لخير القرون؛ لأصحاب محمد ﷺ، ورضي عنهم، فشكوا ذلك للنبي ﷺ فكبر، والتكبير يكون للتعجب، ثم قال: «**أَوَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟**»، مما يدل على أنه ﷺ كان يتوقع حصول ذلك، ثم حمد الله فقال: «**الْحَمْدُ للهِ الَّذِي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الْوَسْوَسَةِ**»؛ أي: أنه يئس منكم أن يصدكم عن دينكم، فلم يظفر منكم إلا بالأذى والإزعاج.

والوسواس له **ثلاثة مصادر**:

المصدر الأول: شياطين الجن: كما دلت عليه سورة الناس: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ۝٦﴾. وقد وكَّل الله بكل عبد ملكًا وشيطانًا؛ ملك يأمره بالخير ويحضه عليه، وشيطان يأمره بالشر ويحضه عليه، وهو القرين. قال ﷺ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، إِلَّا وَقَدْ وُكِّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الْجِنِّ**»، قَالُوا: وَإِيَّاكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**وَإِيَّايَ، إِلَّا أَنَّ اللهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ، فَلَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ**»[(١)]. وقد اختلف العلماء في معنى قوله: (أسلم)؛ فقيل: اعتنق الإسلام، وقيل: بمعنى: استسلم وخضع وترك الوسوسة.

المصدر الثاني: شياطين الإنس: فإن القرين الإنسي يؤثر على الإنسان ويوسوس له؛ كما قال الله ﷻ: ﴿شَيَـٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]. فأثبت الله سبحانه شياطين من الإنس.

---

(١) أخرجه مسلم رقم (٢٨١٤).

ولكن شيطان الإنس أهون من شيطان الجن؛ لأنه يرده أصله الطيب. كما في قوله تعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٦﴾﴾ [فصلت: ٣٤ ـ ٣٦]؛ فالعدو الإنسي تنفع معه المصانعة والمجاملة، فيستحيي ويرعوي، وتنقلب عداوته مودة، أما العدو الجني فلا ينفع معه ذلك بحال، فليس إلا الاستعاذة.

وكثير من الناس يقول: أنا استعيذ ولا أرى أثرًا للاستعاذة؟ والجواب أن يقال: صدق الله! وصدق رسوله! فإن العبد إذا استعاذ بالله ﷻ، استعاذةً حقة تخرج من صميم قلبه، فلا بد أن يعيذه الله. وقد شبّه ابن القيم رحمه الله الاستعاذة الحقة المؤثرة بحال صبي رأى سبعًا، ثم التفت فرأى أباه، ففر إليه والتصق به. فكذلك ينبغي أن تكون استعاذة العبد بربه من الشيطان أن يفر إليه فرارًا أعظم من فرار هذا الصبي إلى أمه أو أبيه إذا عرض له ما يروعه. أما إذا استعاذ بلسانه، وقلبه لم يبرح مكانه، لم تغن عنه الاستعاذة. ولما تلاحى رجلان عند النبي ﷺ، ارتفع صوت أحدهما، واحمرت عيناه، وانتفخت أوداجه، قال النبي ﷺ: «**إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً، لَوْ قَالَهَا لَذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ، لَوْ قَالَ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**»[(١)]. فقال بعض الناس للرجل: ألا تسمع ما يقول رسول الله ﷺ؟ قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. قال: وهل أنا مجنون؟! فهذه الصوارف تصرف العبد عن الانتفاع بالاستعاذة. أما إذا استعاذ بالله، منطرحًا بين يديه، فارًّا إليه، عالمًا بأنه لا يعيذه من الشيطان إلا هو، فإن الله سبحانه وتعالى يعيذه.

المصدر الثالث: النفس، فإنها توسوس لصاحبها، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق: ١٦]. وهو حديث النفس؛ فمنه ما يكون من الأمور المعاشية، ومنه ما يعود عليه بالضرر في دينه أو دنياه.

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٦١١٥).

ومن الوسواس ما يكون مرضًا يشقي صاحبه، ويصيب كثيرًا من الخلق. وقد أفرد الله له سورةً في كتابه، هي سورة الناس. وعند المقارنة بين سورتي الفلق والناس، نجد أن الله تعالى أمر المستعيذ في سورة الفلق أن يستعيذ باسم واحد من شرور متعددة، فقال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۝٣ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ۝٤ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝٥﴾، وفي سورة الناس أمر المستعيذ أن يستعيذ بثلاثة أسماء من شر واحد، فقال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤﴾! فكأن الشر الداخلي، وهو الوسواس، يعادل جميع الشرور الخارجية، أو يربو عليها.

ووصفه بالخناس لأنه يخنس إذا ذكر الله عز وجل، فإن كيد الشيطان ضعيف، كما قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ۝٧٦﴾ [النساء: ٧٦]، ولكن كثيرًا من الناس لا يحمل عليه السلاح الإيماني؛ بل يسترسل معه فيزيده رهقًا، ويصبح لقمةً سائغةً لهذا الشيطان، يلعب به كما يلعب الصبيان بالكرة. أما من حمل السلاح الإيماني، واستشفى بالدواء القرآني، فإن الله سبحانه وتعالى يعصمه ويعافيه من هذا البلاء.

والوسواس يقع في الاعتقادات، وفي العبادات، وفي أمور الحياة:

- **في الاعتقادات**: في أمور تتعلق بصفات الله، أو بحكمه الشرعي أو القدري.

- **في العبادات**: في الطهارات، وفي الصلاة؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**يأتي أحدَكمُ الشَّيطانُ في الصَّلاةِ، فينفخُ في مقعدتِه، فيُخيَّلُ إليهِ أنَّهُ أحدَثَ ولَم يُحدِثْ، فإذا وجدَ ذلِك فلا ينصرِفْ حتَّى يسمعَ صوتًا أو يجدَ ريحًا**»[1]. وهذه قاعدةٌ شرعية مفيدة: أن الشك لا يقضي على اليقين؛ فما ثبت بيقين، لم يرفعه

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى رقم (٣٥٠٩)، وابن حجر في بلوغ المرام رقم (٣٤)، والحديث أصله في الصحيحين: عند البخاري من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه. وعند مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

إلا يقين مثله. وكذلك في الوضوء، فإن كثير من الناس يبتلى بشيطان يقال له: «الهيمان» في الوضوء؛ فيظل يغسل أعضاءه عدة مرات، ويبقى أمدًا طويلًا. وقد حدثني بعض من ابتلي بذلك عافانا الله وإياكم، أنه إذا أراد أن يغتسل من جنابة أو احتلام لصلاة الفجر، لم يخرج من مغتسله إلا بعد طلوع الشمس! وحدثني بعض الناس أنه يتوضأ لصلاة العشاء، فلا يفرغ حتى ينتصف الليل. فلا شك أن هذا من تلاعب الشيطان بالعبد، فلا يجوز الاسترسال معه؛ فمن فعل ذلك تدينًا فهو أهل للمذمة واللوم والتقريع والتوبيخ. وقد ذكر ابن القيم في «زاد المعاد» طرفًا من حال الموسوسين عند قضاء الحاجة؛ فيركض، أو يصعد الدرج وينزل، أو يتعلق بحبل، أو يبالغ في التنحنح، أو ينتر ذكره ويعصره! كل هذا من الوسواس المذموم. ودين الإسلام هو الحنيفية السمحة، واليسر والعذر: «**إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ**»(١). لكن من ابتلي به قهرًا وتسلطًا، وهو ما يسمى في علم النفس الحديث: (الوسواس القهري)، فعليه بالمجاهدة، ولا بأس بالتداوي بالأدوية والعقاقير التي تخفف وطأته، مع الاستعانة بالله ﷻ، والإيرادات الإيمانية الشرعية حتى تذهب مادة الوسواس.

- **في أمور الحياة**: فيلحقه الشك والتردد في كل شيء؛ يشك في أهل بيته، يشك في أصحابه، يشك في أموره الخاصة، هل أغلق الباب؟ هل أغلق الصندوق؟ هل أطفأ المصباح؟ إلخ. وهذا من مفسدات العيش، وينبغي للإنسان أن يتخلص منه، ويسلك السبل السوية في التفكير، ويبتعد عن الأوهام والظنون، ويتعامل وفق ظواهر الأمور، حتى يعيش سعيدًا، بإذن الله تعالى.

قوله: (وأن الشيطان يتخبط الإنسان): هذا قدر زائد على الوسوسة؛ فالوسوسة تقع لجميع الناس، أما «التخبط» فالمقصود به الصرع؛ أي: أن الشيطان ربما تلبس ببدن الإنسان فصرعه، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. لكن

(١) أخرجه البخاري رقم (٣٩).

هذا اللون له علامات فارقة، وإنما أقول ذلك لأن بعض الناس ينفتح عليه باب الوهم، فيظن أنه قد حصل له «مداخلة» أو «ملاطفة» أو «سكن»، ونحو هذه التعبيرات التي يطلقها الناس، فيقع في دوامةٍ من التفكير والقلق والعنت، تؤذيه أكثر مما لو كان قد تلبس به الشيطان فعلًا. فلا ينبغي للعاقل أن يبالغ في هذه الأشياء، وليعلم أن النفس تعتل كما يعتل البدن. فليس حصول الضيق والقلق والوسواس من تخبط الجن؛ فإن التخبط بمعنى الصرع، شأنه شأنٌ آخر، ولهذا، يتكلم الشيطان على لسانه دون وعي منه، ويصيبه من التشنجات والأحوال ما يخرجه عن هيئة الناس الأسوياء.

وبعض الناس ينكر دخول الجني في بدن الإنسي، ولكن السلف على إثبات ذلك، واستدلوا بالآية السابقة: ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل لأبيه: قال: قلت لأبي: إن قومًا يزعمون أن الجني لا يدخل في بدن الإنسي، فقال: أي بني يكذبون، هو ذا يتكلم على لسانه. وهذا أمر مشتهر مستفيض عند الرقاة الذين تردهم هذه الحالات، فإنه يتكلم على لسان المصروع بكلام لا يعيه إذا أفاق.

❁ ❁ ❁



السحر والسحرة

قال المؤلف رحمه الله:

(وأن في الدنيا سحرًا وسحرة، وأن السحر استعماله كفرٌ من فاعله معتقدًا له نافعًا ضارًّا بغير إذن الله).

الشرح

السحر لغَةً: ما خفي ولطف ودقَّ سببه. **واصطلاحًا** فهو: عزائم ورقى وعقد وأدوية وتدخينات تؤثر في القلوب والأبدان؛ فتمرض وتقتل وتفرق بين المرء وزوجه بإذن الله الكوني لا الشرعي.

والسحر **نوعان:**

أحدهما: كفر صريح: وهو ما يقع على سبيل التقرب إلى هؤلاء الشياطين بما يحبون من الأقوال والأفعال الشركية، مما لا يجوز صرفه إلا لله عز وجل؛ كدعائهم، والسجود لهم، والذبح لهم، ونحو ذلك من صور تعظيمهم. وربما طلب الساحر ذلك ممن أتاه، فقال مثلًا: اذبح تيسًا أسود، أو ديكًا أسود، ولا تذكر اسم الله عليه، أو طلب إهانة المصحف وإلقاءه في القاذورات، أجلّه الله. فلا شك أن هذا شرك عظيم مخرج عن الملة.

وكذلك ما يتضمنه أحيانًا، من دعوى علم الغيب، وقد قال الله عز وجل: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [النمل: ٦٥]؛ فمن ادعى علم الغيب فقد كذب وكفر، فإن الغيب لا يعلمه إلا الله؛ لا يعلمه نبي مرسل، ولا ملك مقرب. ولما سأل جبريل عليه السلام

النبي ﷺ عن الساعة قال: «**مَا المَسْؤُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ**»[(١)]. فضلًا عما يترتب عليه ويصاحبه من التصرفات والأفعال القبيحة.

الثاني: أذى وعدوان: وهو الذي يكون دون الاستعانة بالشياطين بعمل أدوية وتدخينات، يحصل من جرائها صرف وعطف، وتعلق ونفرة؛ كما يقع بين الأزواج، فلا شك أنه كبيرةٌ عظيمة.

وقد اختلف العلماء في حكم الساحر؛ فالجمهور على أن الساحر كافر، وبذلك قال مالك وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله. واستدل القائلون بكفره بقوله تعالى في شأن هاروت وماروت: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [البقرة: ١٠٢]. وأما الشافعي فقد فصّل في ذلك، وسبب الخلاف يرجع إلى تحرير محل النزاع؛ فإن فعل ما يوجب كفرًا كالاستعانة بالشياطين، ودعوى علم الغيب، فذلك كفر باتفاق. وإن فعل عدوانًا وظلمًا، ولم يبلغ مبلغ الكفر، فهو كبيرة من الكبائر.

كما اختلف العلماء في حدِّ الساحر؛ فالجمهور على أن الساحر يقتل، ولكن منهم من قال: يقتل كفرًا، ومنهم من قال: يقتل حدًّا، وقَالَ الشَّافِعِيُّ: (إِنَّمَا يُقْتَلُ السَّاحِرُ إِذَا كَانَ يَعْمَلُ فِي سِحْرِهِ مَا يَبْلُغُ بِهِ الكُفْرَ، فَإِذَا عَمِلَ عَمَلًا دُونَ الكُفْرِ فَلَمْ نَرَ عَلَيْهِ قَتْلًا). وقال بعض الأحناف: يعزر ويحبس. والصحيح في ذلك: أنه إذا وقع منه على سبيل الشرك بالله ﷻ، فهو كافر، يستتاب، فإن تاب وإلا قتل ردةً وكفرًا. وإذا لم يكن على سبيل الشرك بالله ﷻ، فإنه يقتل حدًّا لا كفرًا، فقد روي عن ثلاثة من الصحابة، رضوان الله عليهم. قال أحمد: صح قتل الساحر عن ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ؛ منهم: حفصة رضي الله عنها؛

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٠)، ومسلم رقم (٨).

فقد قتلت جاريةً لها سحرتها. ومنهم جندب رضي الله عنه فقد قتل ساحرًا. والدليل على قتل الساحر حديث جندب رضي الله عنه: «**حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ**»[(١)]، رواه الترمذي، وقال: الصحيح أنه موقوف، لكن قد صح عن عمر رضي الله عنه: أنه أمر بقتل كل ساحر وكاهن[(٢)].

قال الشيخ أحمد بن حافظ الحكمي[(٣)]:

والسحر حق وله تقدير	لكن بما قدره القدير
أعني بذا التقدير ما قد قدره	في الكون لا في الشرعة المطهرة
واحكم على الساحر بالتكفير	وحده القتل بلا نكير
كما جاء في السُّنَّة المصرحه	مما رواه الترمذي وصححه
عن جندب وهكذا في أثر	أمرٌ بقتلهم روي عن عمرِ
وعن حفصة عند مالكِ	ما فيه أقوى حجة للسالك

ولا شك أن السحر من أعظم الذنوب، وأن مفسدته عظيمة. قال ﷺ في الحديث: «**اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «**الشِّرْكُ بِاللهِ، وَالسِّحْرُ**» الحديث[(٤)]، فقرن السحر بالإشراك بالله.

فيعتقد أهل السُّنَّة والجماعة أن السحر حق، وأنه موجود، وأنه مؤثر. وأنكرت المعتزلة أن للسحر حقيقة، وقالوا: هي أعمال يعملها السحرة على سبيل الخداع والحيلة، حتى إنهم أنكروا سحر سحرة فرعون، وجعلوه من قبيل

(١) أخرجه الترمذي رقم (١٤٦٠)، وقال: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ المَكِّيُّ يُضَعَّفُ فِي الحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ العَبْدِيُّ البَصْرِيُّ قَالَ وَكِيعٌ: هُوَ ثِقَةٌ وَيُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ أَيْضًا، وَالصَّحِيحُ عَنْ جُنْدَبٍ مَوْقُوفًا، وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

(٢) فتح الباري، لابن حجر (٦/ ٢٦١).

(٣) منظومة سلم الوصول في توحيد الله واتباع الرسول ﷺ: (باب حكم السحر وحد الساحر).

(٤) أخرجه البخاري رقم (٢٧٦٦)، ومسلم رقم (٨٩).

الحيل والتمويه، حتى قال الزمخشري المعتزلي: (روي أنهم لونوا حبالهم وخشبهم وجعلوا فيها ما يوهم الحركة. قيل: جعلوا فيها الزئبق)[(١)]، وقال في موضع: (يروى أنهم لطخوها بالزئبق، فلما ضربت عليها الشمس اضطربت واهتزت، فخيلت ذلك)[(٢)]، وهذا تكلفٌ قبيح. وشبهتهم في ذلك أن علامة النبوة الوحيدة هي «المعجزة»، فلو أثبتنا خرق العادة للساحر، لالتبس الساحر بالنبي! ولعمر الله! إنها لشبهة أوهى من بيت العنكبوت؛ ففضلًا عن صراحة النصوص في إثباته، فإن بين النبي والساحر من الفروق ما بين المشرق والمغرب في جميع أحوالهما.

وقالت الأشاعرة: للسحر حقيقة، والساحر يقلب الأعيان؛ فيقلب العصي والحبال إلى حيات وثعابين، كما وقع من سحرة فرعون!

وكلا طرفي قصد الأمور ذميم، والصحيح في السحر أن حقيقة السحر في تأثيره؛ فيخيل، ويمرض، ويجن، ويقتل، لكن لا يقلب ذوات الأشياء، ويحيلها إلى أعيان أخرى، ولهذا، قيده الله تعالى بالنظر المجرد، والخيال، فقال: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦]، وقال: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴿٦٦﴾﴾ [طه: ٦٦].

وقد وقع شيء من ذلك لنبيِّنا ﷺ كما في الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: سَحَرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ، يُقَالُ لَهُ: لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ، حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ ـ أَوْ: ذَاتَ لَيْلَةٍ ـ وَهُوَ عِنْدِي، لَكِنَّهُ دَعَا وَدَعَا، ثُمَّ قَالَ: «**يَا عَائِشَةُ، أَشَعَرْتِ أَنَّ اللهَ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ؟ أَتَانِي رَجُلَانِ، فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ فَقَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ، قَالَ: فِي أَيِّ**

(١) الكشاف (٢/ ١٤٠).
(٢) الكشاف (٣/ ٧٣).

شَيْءٍ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، وَجُفِّ طَلْعِ نَخْلَةٍ ذَكَرٍ. قَالَ: وَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ»، فَأَتَاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَجَاءَ فَقَالَ: «**يَا عَائِشَةُ، كَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الحِنَّاءِ، ـ أَوْ: كَأَنَّ رُؤوسَ نَخْلِهَا رُؤوسُ الشَّيَاطِينِ ـ**»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا اسْتَخْرَجْتَهُ؟ قَالَ: «**قَدْ عَافَانِي اللهُ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُثَوِّرَ عَلَى النَّاسِ فِيهِ شَرًّا**»، فَأَمَرَ بِهَا فَدُفِنَتْ[1].

كما أن الواقع يشهد بذلك؛ فإن من ابتلي بشيء من السحر ربما مرض مرضًا شديدًا؛ عضويًّا أو نفسيًّا، وربما مات من جراء ذلك، وربما جُنَّ، وربما نفر من زوجه. نسأل الله العافية. فهذا هو المراد بحقيقته. وأما ما يبدو للناظر فهو من باب التخييل على الناس؛ فالصحيح أن السحر له صور متعددة، منه ما يكون حقيقة باعتبار آثاره، ومنه ما يكون خيالًا بحسب نظر العين. والعالم اليوم يعج بالسحر والسحرة، وربما صنف السحر «مهنة» معترفًا بها في بعض البلدان.

وقد اختلف العلماء في قبول توبة الساحر؛ فقال بعضهم: يستتاب كغيره؛ فإن تاب تاب الله عليه. وقيل: لا يستتاب؛ كالزنديق. وقيل: فيه تفصيل؛ إن أعلن توبته، وسلّم نفسه للسلطان قبل القبض عليه قُبل منه، وكانت قرينة على صحة توبته، وإلا، لم تقبل. أما ما بينه وبين الله، فالأمر إلى الله ﷻ. والصحيح في هذه المسألة أن كل من تاب؛ سواءً كان ساحرًا أو زنديقًا أو غير ذلك، فإنها تقبل توبته فيما بينه وبين الله قطعًا؛ لعموم الأدلة. وأما فيما بينه وبين الناس؛ فإن علمنا ذلك حقًّا بالامتحان والتحري، قبلنا ذلك منه، وإلا، فلا. لكن إن ترتب على فعله تلف، فإنه يُضمَّن بكل حال ما ترتب على فعله.

ومما يتصل بمبحث السحر: **حكم النشرة**، والأصل في هذا الباب حديث جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سُئل عن النشرة، فقال: «**هي من عمل**

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٧٦٣)، ومسلم رقم (٢١٨٩).

الشيطان»، رواه أحمد بسند جيد[١]، وأبو داود[٢]. قال ابن القيم: (النشرة حل السحر عن المسحور، وهي **نوعان**:

الأول: حل بسحر مثله، وهو الذي من عمل الشيطان، وعليه يحمل قول الحسن، فيتقرب الناشر والمنتشر إلى الشيطان بما يحب، فيبطل عمله عن المسحور.

والثاني: النشرة بالرقية، والتعوذات، والأدوية، والدعوات المباحة، فهذا جائز)[٣].

وأما قول بعض الفقهاء: لا بأس بحل السحر بسحر مثله! فلا يسلم؛ ففي الحديث: «**إِنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِي حَرَام**»[٤]، وعن ابن مسعود موقوفًا: (إِنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ)[٥].

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (فأما الذي يحل بالسحر؛ فإن كان بشيء من القرآن، أو شيء من الذكر، والأقسام، والكلام المباح، فلا بأس به. فإن كان بشيء من السحر، فقد توقف أحمد عنه، قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل يزعم أنه يحل السحر، فقال: قد رخص فيه بعض الناس، قيل لأبي عبد الله: أنه يجعل في الطنجير ماءً، ويغيب فيه، ويعمل كذا، فنفض يده كالمنكر، وقال: ما أدري ما هذا، قيل له: فترى أن يؤتى مثل هذا يحل السحر؟ فقال: ما أدري ما هذا. وروي عن محمد بن سيرين، أنه سئل عن امرأة تعذبها السحرة، فقال رجل: أخط خطًّا عليها، وأغرز السكين عند مجمع الخط، وأقرأ القرآن. فقال محمد: ما أعلم بقراءة القرآن بأسًا على حال، ولا أدري ما الخط والسكين. وروي عن سعيد بن المسيب، في الرجل يؤخذ عن امرأته؛ فيلتمس من يداويه، فقال: إنما نهى الله عما يضر، ولم ينه

---

(١) أخرجه أحمد، ط. الرسالة برقم (١٤١٣٥) وقال محقق المسند: «إسناده صحيح».
(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطب، باب في النشرة برقم (٣٨٦٨) وصححه الألباني.
(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٤/ ٣٠١).
(٤) أخرجه ابن حبان برقم (١٣٩١)، وحسنه الألباني في غاية المرام (٣٠، ٦٦).
(٥) أخرجه البخاري في باب شراب الحلواء والعسل (٧/ ١١٠).

عما ينفع. وقال أيضًا: إن استطعت أن تنفع أخاك فافعل. فهذا من قولهم يدل على أن المعزم ونحوه، لم يدخلوا في حكم السحرة؛ لأنهم لا يسمون به، وهو مما ينفع ولا يضر)[(١)]. فهذه ثلاثة آثار عن السلف:

- فأما المروي عن أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فليس في السؤال أنه يحل السحر بالسحر! وليس فيه ما يدل على التوقف؛ بل فيه ما يدل على الإنكار والتبرؤ: (فنفض يده كالمنكر، وقال: ما أدري ما هذا، قيل له: فترى أن يؤتى مثل هذا يحل السحر؟ فقال: ما أدري ما هذا).

- وأما المروي عن ابن سيرين، فإنه أبى أن يقرأ غير القرآن، وبرأ من الخط والسكين.

- وأما المروي عن ابن المسيب، فإنه يدل على رفض السحر؛ لأنه يضر ولا ينفع، كما قال تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [البقرة: ١٠٢]، وإنما سوغ ما ينفع. واختلاف الاصطلاحات لا يغير الحقائق؛ فلو سمي الساحر «معزِّمًا» أو غير ذلك؛ فالحكم واحد. والله أعلم.

لكن قد يطلق بعضهم النشرة على ما لا يدخل في حدها؛ فإن النشرة: حل السحر بسحر مثله، فلو قصد من يدله على موضع السحر، أو يستخرجه له، دون أن يحله بسحر، فإن ذلك لا يدخل، بالضرورة، في النشرة الشيطانية.



(١) الشرح الكبير على متن المقنع (١٠/ ١١٧).



الأخلاق والسلوك

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ويرون مجانبة البدعة والآثام والفخر والتكبر والعجب والخيانة والدغل والاغتيال والسعاية، ويرون كف الأذى، وترك الغيبة إلا لمن أظهر بدعةً وهوى يدعو إليهما؛ فالقول فيه ليس بغيبةٍ عندهم).

الشرح

هذه جملة من المنهيات المتعلقة بمنهج أهل السُّنَّة والجماعة في السلوك والأخلاق:

- **البدعة في أصل اللغة**: الاختراع على غير مثالٍ سابق. ومنه قول الله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]، وقوله: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩]. وأما في **الاصطلاح**: فهي الإحداث في الدين؛ كما قال ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ**»(١)، وقال: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»(٢). وقد فسّرها الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (هي طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ)(٣). فقوله: (طريقة في الدين): يخرج ما يتعلق بالأمور الدنيوية المعاشية؛ فلا نسمي الأمور الحادثة من المساكن، والمراكب، وسائر الأدوات، بدعة، وإن كانت مبتدعة من حيث اللغة، لكنها ليست البدعة

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٦٩٧)، ومسلم رقم (١٧١٨).
(٢) أخرجه مسلم رقم (١٧١٨).
(٣) الاعتصام، للشاطبي (١/ ٤٧).

المذمومة، وإنما بحسب ما هي عليه؛ إن كانت حسنة فحسنة، وإن كانت سيئة فسيئة. وقوله: (تضاهي الشرعية)؛ أي: تشابه ما جاءت به الشريعة من الأقوال والأفعال. وقوله: (يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله ﷻ)؛ يعني: أنّ مبتدعيها أرادوا بذلك الزيادة في العبادة.

والبدعة ضلالة؛ لأنها افتيات على الشارع، وتنقص للشريعة. وهي أنواع ودرجات؛ فقد تكون عقدية، وقد تكون عملية، وقد تكون مكفرة، وقد تكون مفسقة، وقد تكون مغلظة، وقد تكون مخففة، وقد تكون أصلية، وقد تكون إضافية؛ تتعلق بسببها، أو مكانها، أو زمانها، أو عددها، أو هيئتها، لكنها محرمةٌ بكل حال، والواجب لزوم السُّنَّة، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [الحشر: ٧].

قوله: (**والآثام**): جمع إثم: وهو كل معصية تتسبب بالإثم، وقيل: الخمر، خاصة. والصحيح العموم. قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

قوله: (**والفخر**): هو التعالي والتعاظم بالحسب والنسب والأفعال، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿١٨﴾﴾ [لقمان: ١٨].

قوله: (والتكبر): فسّر النبي ﷺ الكبر، فقال: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ**»، قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً، قَالَ: «**إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ؛ الْكِبْرُ: بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ**»(١). فالكبر نوعان:

أحدهما: بطر الحق: يعني: جحده؛ بمعنى: أن يعلم أنه الحق، ويستنكف عن قبوله ويرده؛ كما يقع لبعض الناس، يقال له: قال الله تعالى، وقال رسوله ﷺ في أمرٍ من الأمور، فيجادل ويماري، وربما قال: «ولو»! أو

(١) أخرجه مسلم رقم (٩١).

نحو ذلك. فهذا والعياذ بالله الكبر الذي أوبق إبليس حين أبى واستكبر أن يسجد لآدم. فأول معصية عُصي الله بها الكبر.

الثاني: غمط الناس: وهو ازدراؤهم واحتقارهم؛ فيتعاظم في نفسه، ويرى أنهم أقل منه منزلة، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

قوله: **(والعجب)**: وهو الزهو ورؤية النفس، وهو بمعنى الخيلاء. قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الحديد: ٢٣].

قوله: **(والخيانة)**: هي الخدعة في مقام الائتمان. ولهذا، يخطئ بعض العامة حينما يقولون: «خان الله من يخون»! هذا باطل، لا يجوز التعبير به، وهذا ليس كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقوله: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنفال: ٣٠]، ونحو ذلك؛ لأن المكر والخداع تنقسم مدلولاتها إلى محمود ومذموم؛ فما كان محمودًا فهو المضاف لله ﷻ. أما الخيانة فلا تنقسم؛ بل هي مذمومة مطلقًا.

قوله: **(والدغل)**: وهو الفساد. قال ابن فارس: (الدال والغين واللام أصل يدل على التباس والتواء من شيئين يتداخلان. من ذلك الدَّغَل: وهو الشجر الملتف، ومنه الدغل في الشيء، وهو الفساد، ويقولون: أدغل في الأمر، إذا أدخل فيهما ما يخالفه)[1]؛ فأهل السُّنَّة والجماعة يجانبون الفساد بجميع صوره.

قوله: **(والاغتيال)**: أصله غول، قال ابن فارس: (الغين والواو واللام أصل صحيح يدل على ختل وأخذ من حيث لا يدري... والغيلة: الاغتيال، والياء واو في الأصل)[2]، والمقصود: القتل على حين غرة.

قوله: **(والسعاية)**: المراد بها النميمة؛ بأن يمشي بين الناس بغرض إيغار الصدور.

قوله: **(ويرون كف الأذى)**؛ قال ﷺ: «**المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ**

(١) معجم مقاييس اللغة (٣٣٩).
(٢) معجم مقاييس اللغة (٧٧٨).

لِسَانِهِ وَيَدِهِ»(١)، وقال ﷺ في خطبة يوم عرفة: «**فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، بَيْنَكُمْ حَرَامٌ؛ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا**»(٢)، فعظم النبي ﷺ هذه الحرمات. فالواجب على المؤمن أن يكف أذاه عن غيره. وما أحسن ما قال الشافعي:

إذا شئت أن تحيا سليمًا من الأذى ... وحظك موفور وعرضك صين
لسانك لا تذكر به عورة امرئ ... فكلك عورات وللناس ألسن
وعينك إن أبدت إليك معايبًا ... فصنها وقل يا عين للناس أعين
وعاشر بمعروف وسامح من اعتدى ... وفارق ولكن بالتي هي أحسن

قوله: (**وترك الغيبة إلا لمن أظهر بدعةً وهوى يدعو إليهما؛ فالقول فيه ليس بغيبةٍ عندهم**): قال تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ؟**»، قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ**»، قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «**إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ، فَقَدِ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ، فَقَدْ بَهَتَّهُ**»(٣). فهذا تعريف نبوي جامع مانع. وقد استثنى العلماء أحوالًا تجوز فيها الغيبة، بناءً على أدلة مخصصة، جمعها بعضهم في بيتين:

القدحُ ليس بِغيبةٍ في سِتَّةٍ ... مُتظلِّمٍ ومُعرِّفٍ ومُحذِّرِ
ولِمُظهِرٍ فِسقًا ومُستَفتٍ ومَن ... طلبَ الإعانةَ في إزالةِ مُنكرِ

فكل هذه الأخلاق والأعمال، وما شابهها، مرذولة، مذمومة، مجتنبة عند أهل السُّنَّة والجماعة. فهم أهل مكارم الأخلاق، وصالح الأعمال. وقد كان من دعاء النبي ﷺ: «**اللَّهُمَّ اهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلا أَنْتَ، اصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلا أَنْتَ**»(٤).

---

(١) أخرجه البخاري رقم (١٠)، ومسلم رقم (٤٠).
(٢) أخرجه البخاري رقم (٦٧)، ومسلم رقم (١٢١٨).
(٣) أخرجه مسلم رقم (٢٥٨٩).
(٤) أخرجه أحمد رقم (٨٠٣).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ويرون تعلم العلم وطلبه من مظانه، والجد في تعلم القرآن وعلومه وتفسيره، وسماع سنن رسول الله ﷺ، وجمعها، والتفقه فيها، وطلب آثار أصحابه).

الشرح

هذا المقام من أشرف المقامات، وهو مقام العلم، وهو أحد ركني الرسالات الإلٰهية، فقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣]؛ فالهدى هو العلم النافع، ودين الحق هو العمل الصالح. وقد أثنى الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ على أهله ثناءً عطرًا، وأنزلهم منزلةً رفيعة:

- فقرن الله تعالى شهادة أولي العلم بشهادته وشهادة ملائكته، قال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ١٨].

- وأثنى الله تعالى على عبدٍ من عباده بالعلم فقال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٖ لِّمَا عَلَّمۡنَٰهُ﴾ [يوسف: ٦٨]، وهو يعقوب عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ.

- وجعل العلم مؤهلًا للسيادة والقيادة، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰهُ عَلَيۡكُمۡ وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

- وحصر الخشية الحقة في أهل العلم، فقال: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨]؛ لأن الخشية هي الخوف المقرون بالعلم.

- وجعل صدورهم أوعية لكلامه، فقال: ﴿بَلۡ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَۚ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

- وأرى الله رأيهم، فقال: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ﴾ [سبأ: ٦]، فما أعظم مقدرهم!

- وجعل العلم والإيمان سلَّم الترقي والرفعة، فقال: ﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ﴾ [المجادلة: ١١].

وقد دلت السُّنَّة المطهرة على شرف العلم وأهله، ومن أحسن ما يروى في ذلك: عَنْ كَثِيرِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ أَبِي الدَّرْدَاءِ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ، أَتَيْتُكَ مِنَ الْمَدِينَةِ، مَدِينَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ لِحَدِيثٍ بَلَغَنِي أَنَّكَ تُحَدِّثُ بِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَمَا جَاءَ بِكَ تِجَارَةٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: وَلَا جَاءَ بِكَ غَيْرُهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ يَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، حَتَّى الْحِيتَانُ فِي الْمَاءِ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، إِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ**»[(١)].

- وعن معاوية رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»[(٢)].

- وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ مَثَلَ مَا بَعَثَنِيَ اللهُ** عز وجل **بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ، كَمَثَلِ غَيْثٍ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ طَيِّبَةٌ، قَبِلَتِ الْمَاءَ فَأَنْبَتَتِ الْكَلَأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَنَفَعَ اللهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا مِنْهَا وَسَقَوْا وَرَعَوْا، وَأَصَابَ طَائِفَةً مِنْهَا أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً، وَلَا تُنْبِتُ كَلَأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقُهَ فِي دِينِ اللهِ، وَنَفَعَهُ بِمَا بَعَثَنِيَ اللهُ بِهِ، فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ**»[(٣)].

---

(١) أخرجه أحمد رقم (٨٣١٦)، والترمذي رقم (٢٦٤٦)، وابن ماجه رقم (٢٢٣)، واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٧١)، ومسلم رقم (١٩٢٣).

(٣) أخرجه مسلم رقم (٢٢٨٢).

فانظر يا عبد الله أين أنت من هؤلاء؟ وأبشر بهذه البشارات النبوية إن كان الله حبب إليك طلب العلم وسلوك طريقه، أنه سيوصلك إلى الجنة. وإياك إياك والملل والفتور! فإن كثيرًا من طلبة العلم يبدؤون بداية طيبة ونشطة، مقبلين على العلم، متلهفين عليه، حتى إذا مضى عليهم زمن دب فيهم الفتور والكسل والملل، فتركوا الطلب. فالحذر الحذر. وعاهد نفسك بالمذكِّرات الإيمانية، والمحفزات القرآنية والنبوية، حيث تثبت قدمك على طلب العلم، ففيه شرف الدنيا والآخرة، وهو شعار الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، ولذلك، سموا «أهل الحديث»؛ لعنايتهم به رواية ودراية. واحذر من العوائق والمزالق والصوارف التي تصرفك عن طلب العلم؛ كالانشغال بالجدل والأغاليط، واتخاذه سلمًا لنيل لعاعة الدنيا وزخرفها، وأكرم العلم يكرمك.

قوله: (**والجد في تعلم القرآن وعلومه**): القرآن هو أصل العلم وأسه، ومنبعه ومورده. وينبغي لطالب العلم أن يبدأ بالقرآن العظيم؛ فيحفظه، ويفقهه، ثم يثني بالأحاديث النبوية؛ فيحفظها، ويفقهها، ثم يثلث بآثار الصحابة الكرام، فإنهم شاهدوا التنزيل، وسمعوا التأويل، فنالوا العلم النافع والفقه العميق.

رحل أبو أيوب الأنصاري من المدينة إلى مصر للقاء رجل من الصحابة لحديث واحد[١]، ورحل جابر بن عبد الله من المدينة إلى مصر للقاء عبد الله بن أنيس لحديث واحد[٢]. وقال ابن مسعود: (وَالَّذِي لَا إِلٰهَ غَيْرُهُ، مَا مِنْ كِتَابِ اللهِ سُورَةٌ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ حَيْثُ نَزَلَتْ، وَمَا مِنْ آيَةٍ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَا أُنْزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا هُوَ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللهِ مِنِّي، تَبْلُغُهُ الْإِبِلُ، لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ)[٣]. وقال أبو الدرداء: لو أعيتني آية من كتاب الله فلم أجد أحدًا يفتحها عليّ إلا رجلٌ ببرك الغماد لرحلت إليه[٤]. وبرك الغماد هو موضع في أقصى اليمن.

(١) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (١/ ٣٩٢).
(٢) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (١/ ٣٨٩).
(٣) أخرجه مسلم رقم (٢٤٦٣).
(٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٢/ ٣٤٢).

فالصحابة رضوان الله عليهم هم أحرص الناس على حفظ العلم وإجلاله والحرص على تحصيله، فلا شك أن الآثار المروية عنهم في ذلك مستمدة من معين الكتاب والسُّنَّة.

هكذا رتب المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مراحل الطلب، وأصاب وصدق. فينبغي لطالب العلم أن يؤسس طلبه للعلم على هذين الأصلين العظيمين: الكتاب والسُّنَّة، بفهم الصحابة الكرام، مع الاستهداء بالله في جميع أحواله. ويتذرع بعلوم العربية، وعلوم الآلة، لتكون رفدًا لهما. فبذلك يحصل له الفقه في الدين، ومن يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين.



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(والكف عن الوقيعة فيهم، وتأول القبيح عليهم، ويكلونهم فيما جرى بينهم على التأويل إلى الله عَزَّ وَجَلَّ).

(مع لزوم الجماعة، والتعفف في المأكل والمشرب والملبس، والسعي في عمل الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإعراض عن الجاهلين حتى يعلموهم ويبينوا لهم الحق، ثم الإنكار والعقوبة من بعد البيان، وإقامة العُذر بينهم وبينهم).

الشرح

سبق الكلام على موضوع الصحابة رضوان الله عليهم بالتفصيل بما أغنى عن إعادته. وإنما أعاد المصنف ذكرهم لما نبَّه على طلب آثارهم.

قوله: (مع لزوم الجماعة): من مقاصد الشرع اجتماع الكلمة، والوحدة والائتلاف، والبعد عن الفرقة والاختلاف؛ كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِۚ﴾ [الشورى: ١٣]، وفي المتفق عليه: «**مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»[1]، وفيهما: «**وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا**»[2].

وتأسيسًا عليه، يجب التخلص من الأسماء الحادثة التي ظهرت في الأمة؛ سواءٌ كانت مذهبية، أو طائفية، أو طرقية، أو حزبية، أو غير ذلك مما له صلة بالدين. قال تعالى: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الحج: ٧٨]، فهذا هو الاسم الذي سمانا به ربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ. لكن تسوغ الألقاب الشرعية التي دل

(١) أخرجه البخاري رقم (٧٠٥٤)، ومسلم رقم (١٨٤٩).
(٢) أخرجه البخاري رقم (٦٠٦٤)، ومسلم رقم (٢٥٥٨).

عليها الكتاب والسُّنَّة؛ كأهل السُّنَّة والجماعة، وأهل الحديث، ونحوها.

فلا يجوز أن يتفرق المسلمون ويتشرذموا؛ شيعًا وأحزابًا. والواجب تضييق هوة الخلاف التي قد تنشأ بين أتباع المذاهب الفقهية، أو الجماعات الدعوية، وأن يكون الاجتماع على الكتاب والسُّنَّة، والرد إليهما عند الاختلاف، وعدم التعصب للأشخاص.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (سبب الاجتماع والألفة: جمع الدين، والعمل به كله. وسبب الفرقة: ترك حظٍّ مما أُمر به العبد، والبغي بينهم، ونتيجة الجماعة: رحمة الله ورضوانه وصلواته وسعادة الدنيا والآخرة وبياض الوجوه. ونتيجة الفرقة: عذاب الله ولعنته وسواد الوجوه وبراءة الرسول منهم)(١).

فينبغي لأهل الإسلام عامة، ولطلبة العلم خاصة، الابتعاد عن تصنيف الناس، والتنابز بالألقاب، ونصب قواعد الحب والبغض، والموالاة والمعاداة، على غير أساس شرعي. وقد كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وصيةً إلى أتباع عُدي بن مسافر الأموي، سميت [الوصية الكبرى]، قال فيها: (وكذلك التفريق بين الأمة امتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله، مثل أن يقال للرجل: أنت شكيلي أو قرفندي؟ فإن هذه الأسماء باطلة، ما أنزل الله بها من سلطان. وليس في كتاب الله ولا سُنَّة رسوله ﷺ ولا في الآثار المعروفة عن سلف الأمة، لا شكيلي ولا قرفندي. والواجب على المسلم إذا سُئل عن ذلك أن يقول: لا أنا شكيلي ولا قرفندي؛ بل أنا مسلم متبع لكتاب الله، وسُنَّة رسوله ﷺ. وقد روينا عن معاوية بن أبي سفيان أنه سأل عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا فقال: أنت على ملة علي أو ملة عثمان؟ فقال: لست على ملة علي ولا على ملة عثمان؛ بل أنا على ملة رسول الله ﷺ، وكذلك كان كلٌّ من السلف يقولون: كل هذه الأهواء في النار، ويقول أحدهم: ما أبالي بأي النعمتين أعظم؛ على أن هداني للإسلام، أو أن جنبنّي هذه

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١/ ١٧).

الأهواء. والله تعالى قد سمانا في القرآن المسلمين، المؤمنين، عباد الله، فلا نعدل عن الأسماء التي سمانا بها إلى أسماء أحدثها قوم وسموها هم وآبائهم، ما أنزل الله بها من سلطان...

بل الأسماء التي قد يسوغ التسمي بها، مثل انتساب الناس إلى إمام: كالحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، أو شيخ: كالقادري، والعدوي، ونحوهم، أو مثل الانتساب إلى القبائل: كالقيسي، واليماني، أو إلى الأمصار: كالشامي، والعراقي، والمصري، فلا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها، ولا يوالي بهذه الأسماء ولا يعادي عليها؛ بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أي طائفة كان)[(١)].

وبهذا المنهج السلفي الرشيد تذهب حمية الجاهلية، وتبنى المحبة على أصولها الشرعية؛ فيحب الرجل بمقدار ما عنده من إيمان، ويبغض بمقدار ما عنده من فسق وعصيان، ولا يفرق بين الأمة بأمور لم يعلق عليها الله تعالى حمدًا ولا ذمًّا.

قوله: (**والتعفف في المأكل والمشرب والملبس**): أهل السُّنَّة والجماعة يحرصون على طيب المأكل، والمشرب، والملبس، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك. وفي المتفق عليه: «**وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللهُ**»[(٢)].

قوله: (**والسعي في عمل الخير**): من خصائص أهل السُّنَّة والجماعة الخلقية والمسلكية السعي في عمل الخير والدعوة إليه، قال تعالى: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾﴾ [النساء: ١١٤]. ومنه السعي على الأرملة والمسكين؛ فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**السَّاعِي عَلَى الأَرْمَلَةِ وَالمِسْكِينِ؛ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوِ القَائِمِ اللَّيْلَ**

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٦).

(٢) أخرجه البخاري رقم (١٤٢٧)، ومسلم رقم (١٠٥٣).

الصَّائِمِ النَّهَارَ»[(١)]، وفي رواية: «**كَالْقَائِمِ لَا يَفْتُرُ، وَكَالصَّائِمِ لَا يُفْطِرُ**»[(٢)].

قوله: (**والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**): هذه الخصلة من محاسن الإسلام، ومفاخر الشريعة، قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [آل عمران: ١٠٤] وهي عنوان خيرية هذه الأمة: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، قال قتادة: بلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في حجة حجها، رأى من الناس رِعةً، فقرأ هذه الآية: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، ثم قال: من سره أن يكون من تلك الأمة، فليؤد شرط الله فيها[(٣)].

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم شعائر الدين الظاهرة، وهو سياج الأمان للأمة. وإذا ترك الناس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده، وأوشكوا أن يستنصروا فلا يُنصروا، ويدعون فلا يستجاب لهم. فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دليل على صدق إيمان العبد وغيرته على دينه، وروي أن الله أَوْحَى إِلَى مَلَكٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَنِ اقْلِبْ مَدِينَةَ كَذَا وَكَذَا عَلَى أَهْلِهَا، قَالَ: إِنَّ فِيهَا عَبْدَكَ فُلَانًا لَمْ يَعْصِكَ طَرْفَةَ عَيْنٍ قَالَ: (اقْلِبْهَا عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ، فَإِنَّ وَجْهَهُ لَمْ يَتَمَعَّرْ لِي سَاعَةً قَطُّ)[(٤)].

وبعض العُبَّاد ربما توطّن الروضة من المسجد، وأكثر الذكر والتهجد، ونحو ذلك من الأعمال الصالحة، لكنه لا يبالي بالمنكرات، يسمع بالمنكر، ويمر به، ولا يرى بذلك بأسًا، ولا يرفع بإنكاره رأسًا. وربما توهم أن هذا لا يعنيه، أو أن إنكار المنكر من اختصاص جهة معنية؛ فيدع الأمر بالمعروف

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٣٥٨).

(٢) أخرجه مسلم رقم (٢٩٢٨).

(٣) تفسير الطبري: (٧/ ١٠٢).

(٤) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان رقم (٧١٨٩)، والطبراني في الأوسط رقم (٧٦٦١).

والنهي عن المنكر؛ اتكالًا على ذلك. فهذا ثلم في الدين. قال ﷺ: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ**»[١].

وللأمر بالمعروف والنهي عن المنكر **ثلاثة شروط**، شرط قبله وهو العلم، وشرط معه وهو الرفق، وشرط بعده وهو الصبر:

- **العلم**: فلا يحل للإنسان أن يأمر بأمر لا يعلم حكم الله فيه، ولا ينهى عن شيء لا يعلم حكم الله فيه؛ لأنه ربما أفسد أكثر مما أصلح. ولا يلزم أن يكون الإنسان عالمًا بجميع مسائل الدين، ولكن يأمر وينهى بما أدركه علمه.

- **الرفق**: فلا يحل للإنسان أن يستعمل الغلظة والخشونة في الإنكار، فينفر المدعو، ويحمله على العزة بالإثم؛ بل عليه أن يستعمل الرفق والملاطفة، فإنه أدعى للقبول. قال ﷺ: «**إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ، وَمَا لَا يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ**»[٢]، وعَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**إِنَّ الرِّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ**»[٣]، وهذا أمر مجرب؛ فليستحضر أن الواجب عليه هو الدعوة والبيان، وأما الهداية فإلى الله، كما قال شعيب عليه السلام: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾ [هود: ٨٨].

- **الصبر**: فإن من تصدى للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلا بد أن يناله شيء من الأذى المعنوي أو البدني؛ لأنه يصادم أهواء الناس؛ فليصبر وليحتسب. قال تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ۝٣﴾ [العصر: ٣]، والتواصي بالحق يستلزم التواصي بالصبر. فإن الحق ثقيل على بعض النفوس فلا تقبله، وربما تؤذي من صدر منه.

قوله: (والإعراض عن الجاهلين)؛ كما قال ربنا ﷻ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ۝١٩٩﴾ [الأعراف: ١٩٩]، فلا يليق بالمؤمن العاقل

---

(١) أخرجه مسلم رقم (٤٩).
(٢) أخرجه مسلم رقم (٢٥٩٣).
(٣) أخرجه مسلم رقم (٢٥٩٤).

اللبيب أن يهبط إلى مهاترات الجاهلين؛ بالألفاظ السوقية، والتصرفات الرعناء التي لا تليق بأهل العلم والإيمان؛ بل يترفع عنها، كما وصف ربنا ﷻ: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ ۝٥٥﴾ [القصص: ٥٥]. وهذا ينطبق على جميع صور الجهالة الكلامية والكتابية والإعلامية.

قوله: (**ويبينوا لهم الحق، ثم الإنكار والعقوبة من بعد البيان وإقامة العُذر بينهم وبينهم**): هذا قيد مهم في معاملة الجاهلين والاحتساب عليهم، وهو البداءة بالبيان والتعليم والإرشاد، قبل مراتب الإنكار.

فبعض الناس إذا رأى صاحب منكر هجم عليه بيديه، أو لامه بلسانه، وهذا خطأ! لأن هذا المتلبس بالمنكر ربما كان جاهلًا، أو متأولًا، أو ذاهلًا، أو مكرهًا. فالواجب البيان أولًا لتقوم الحجة، ثم بعد البيان يأتي دور الإنكار بمراتب التغيير الثلاث، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال. وأما العقوبات والحدود والتعازير فإلى السلطان؛ ليس لأحد أن يباشرها بنفسه.





خاتمة ووصية

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(هذا أصل الدين والمذهب، واعتقاد أئمة أهل الحديث، الذين لم تشنهم بدعة، ولم تلبسهم فتنة، ولم يخفوا إلى مكروه في دين. فتمسّكوا معتصمين بحبل الله جميعًا ولا تفرَّقوا عنه. واعلموا أنَّ الله تعالى أوجب محبته ومغفرته لمُتّبعي رسوله ﷺ في كتابه، وجعلهم الفرقة الناجية، والجماعة المُتَّبِعة، فقال ﷻ لمَن ادَّعى أنه يُحبُّ الله ﷻ: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۚ﴾ [آل عمران: ٣١]).

(نفعنا الله وإياكم بالعلم، وعصمنا بالتقوى من الزيغ والضلالة، بمنّه ورحمته).

الشرح

قوله: (هذا): الإشارة إلى ما مضى من المسائل التي ذكرها في عقيدته. ولا يقتضي ذلك أنه استوعب جميع مسائل الدين والاعتقاد، لكنه نبَّه على أمهاتها. وأهل الحديث هم الصحابة والتابعون وتابعوهم بإحسان، الذين عنوا بحفظ الدين، والاشتغال بالآثار؛ رواية ودراية، وتجشموا المشاق في تحصيلها، والتمسك بها، والرد على من خالفها من أهل الأهواء والبدع.

قوله: (لم تشنهم بدعة)؛ من الشين الذي هو العيب والقبح، وذلك

بفضل اعتصامهم بالكتاب والسُّنَّة؛ فسلموا من بدع الخوارج والقدرية والمرجئة والجهمية.

قوله: (ولم تلبسهم فتنة)؛ أي: لم تحرفهم وتضلهم؛ للزومهم طريقة الراسخين، ومجانبتهم طريقة الزائغين، كما وصف تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران: ٧]، فإذا اشتبه عليهم أمر ردوا المتشابه إلى المحكم، واعتصموا به فعصمهم الله ﷻ.

قوله: (ولم يَخِفُّوا إلى مكروه في دين)؛ أي: أنهم أهل أناة وتثبت واستبصار، لا يغترون بزخرف القول، وبهرج العمل، ويستجيبون لكل ناعق.

وقد ختم المصنف رحمه الله هذه العقيدة المباركة بالدعوة للتمسك بالدين، والاعتصام بحبل الله المتين، والتحذير من الفرقة والاختلاف، والحض على لزوم السُّنَّة والاتباع؛ لينجوا في الدنيا من البدعة، وفي الآخرة من النار، وينالوا محبة العزيز الغفار، والدعاء بالانتفاع بالعلم. والعلم النافع: هو ما أُريد به وجه الله والدار الآخرة، وأورث لصاحبه خشية وخشوعًا وإخباتًا، كما وصف الله أهله بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ مِن قَبۡلِهِۦٓ إِذَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ يَخِرُّونَۤ لِلۡأَذۡقَانِۤ سُجَّدٗا ۝١٠٧ وَيَقُولُونَ سُبۡحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعۡدُ رَبِّنَا لَمَفۡعُولٗا ۝١٠٨ وَيَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ يَبۡكُونَ وَيَزِيدُهُمۡ خُشُوعٗا ۝١٠٩﴾ [الإسراء: ١٠٧ - ١٠٩].

والدعاء بالعصمة بالتقوى، فإن تقوى الله خير عاصم؛ لأنها حالة قلبية تحمل صاحبها على أن يجعل بينه وبين عذاب الله وقاية؛ بامتثال أوامره، واجتناب نواهيه؛ كما قال الشاعر:

خلِّ الذنوب صغيرها ... وكبيرها ذاك التُّقى
واصنع كماشٍ فوق أرضِ ... الشوك يحذرُ ما يرى
لا تحقرنَّ صغيرةً ... إن الجبال من الحصى

فجزى الله الإمام الحافظ أبا بكر الإسماعيلي خير الجزاء، على ما أودع في هذه الورقات من العقائد الصحيحة، والوصايا النافعة. ونسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن ينفعنا بما علّمنا وأن يجعله حجة لنا لا علينا.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين



فهرس المراجع

١ ـ **القرآن الكريم**.

٢ ـ **التبيان في أقسام القرآن**، المؤلف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ). الناشر: دار الفكر.

٣ ـ **الإبانة الكبرى**، لابن بطة، المؤلف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى ٣٨٧هـ)، المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

٤ ـ **اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، المحقق: زائد بن أحمد النشيري، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٥ ـ **الإحاطة في أخبار غرناطة**، المؤلف: محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (المتوفى ٧٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٦ ـ **أحكام الجنائز**، المؤلف: أبو عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٧ ـ **أخلاق العلماء**، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى ٣٦٠هـ)، قام بمراجعة أصوله وتصحيحه والتعليق عليه: فضيلة الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري، الناشر: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية.

٨ ـ **الأسماء والصفات**، للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٩ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٠ ـ **البعث والنشور**، للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، المحقق: الشيخ عامر أحمد حيدر، الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١١ ـ **بهجة المجالس وأنس المجالس**، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي.

١٢ ـ **تاريخ دمشق**، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٣ ـ **تذكرة الحفاظ**، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٤ ـ **تعظيم قدر الصلاة**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى ٢٩٤هـ)، المحقق: د. عبد الرحمٰن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٥ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٦ ـ **جامع البيان في تأويل القرآن**، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٢٤.

١٧ ـ **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم**، المؤلف: زين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَّلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى ٧٩٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط ـ وإبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٨ ـ **جامع بيان العلم وفضله**، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٩ ـ **الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى ٦٧١هـ)، المحقق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

٢٠ ـ **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، الناشر: مطبعة المدني، القاهرة.

٢١ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة، بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٢٢ ـ **الداء والدواء**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١هـ)، المحقق: محمد أجمل الإصلاحي، خرج أحاديثه: زائد بن أحمد النشيري، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٢٣ ـ **درء تعارض العقل والنقل**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، المحقق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢٤ ـ **ذم التأويل**، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى ٦٢٠هـ)، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٥ ـ **الزهد ويليه الرقائق**، المؤلف: عبد الله بن المبارك بن واضح المرزوي أبو عبد الله، . المحقق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت

٢٦ ـ **السلسلة الصحيحة**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.

٢٧ ـ **سنن ابن ماجه**، المؤلف: ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد (المتوفى ٢٧٣هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى البابي الحلبي، عدد الأجزاء: ٢.

٢٨ ـ **سنن أبي داود**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، عدد الأجزاء: ٤.

٢٩ ـ **سنن الترمذي**، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م، عدد الأجزاء: ٥.

٣٠ ـ **السنن الصغرى**، للنسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى ٣٠٣هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ٩ (٨ ومجلد للفهارس).

٣١ ـ **السنن الكبرى**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٢ ـ **السنن الكبرى**، المؤلف: أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط. قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٣٣ ـ **سير أعلام النبلاء**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف: الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٤ ـ **السيرة النبوية**، لابن هشام، المؤلف: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد (ت٢١٣هـ)، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.

٣٥ ـ **السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار**، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى.

٣٦ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة**، المؤلف: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى ٤١٨هـ)، المحقق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة، السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٧ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**، المؤلف: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى ٧٩٢هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٨ ـ **شرف أصحاب الحديث**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمد سعيد خطي أوغلي، الناشر: دار إحياء السُّنَّة النبوية، أنقرة.

٣٩ ـ **الشريعة**، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن، الرياض ـ السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٠ ـ **شعب الإيمان**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المحقق: محمد السعيد بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٤١ ـ **الشعر والشعراء**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى ٢٧٦هـ)، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

٤٢ ـ **صحيح البخاري**، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ٩.

٤٣ ـ **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، وزهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٤٤ ـ **صحيح مسلم**، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، عدد الأجزاء: ٥.

٤٥ ـ **صريح السُّنَّة**، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى ٣١٠هـ)، المحقق: بدر يوسف المعتوق، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٦ ـ **الصلاة وأحكام تاركها**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، الناشر: مكتبة الثقافة، المدينة المنورة.

٤٧ ـ **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٨ ـ **الضعفاء الكبير**، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٤٩ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٥٠ ـ **العرش**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ٢.

٥١ ـ **العقد الفريد**، المؤلف: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى ٣٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٥٢ ـ **العقيدة السفارينية (الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية)**، المؤلف: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى ١١٨٨هـ)، المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٥٣ ـ **الفتاوى الكبرى**، لابن تيمية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٤ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: ١٣.

٥٥ ـ **الفتوحات المكية**، طبعة مصطفى الحلبي، دار الكتب العربية، القاهرة، ١٣٢٩هـ.

٥٦ ـ **الفتوى الحموية الكبرى**، المؤلف: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، المحقق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، الناشر: دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٥٧ ـ **الفقيه والمتفقه**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمٰن عادل بن يوسف الغرازي، الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.

٥٨ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى ١٢٥٠هـ)، المحقق: عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٥٩ ـ **كتاب الأصنام**، المؤلف: أبو المنذر هشام بن محمد أبي النضر بن السائب بن بشر الكلبي (المتوفى ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد زكي باشا، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٠م.

٦٠ ـ **كتاب الزهد الكبير**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، المحقق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.

٦١ ـ **كتاب الفتن**، المؤلف: أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (المتوفى ٢٢٨هـ)، المحقق: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٦٢ ـ **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٦٣ ـ **الاعْتِصَام**، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى ٧٩٠هـ)، تحقيق ودراسة: الجزء الأول: د. محمد بن عبد الرحمٰن الشقير، الجزء الثاني: د. سعد بن عبد الله آل حميد، الجزء الثالث: د. هشام بن إسماعيل الصيني، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٦٤ ـ **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، المؤلف: ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (المتوفى ٦٣٧هـ)، المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة.

٦٥ ـ **مجموع الفتاوى**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٦٦ ـ **مختصر العلو للعلي العظيم**، للذهبي، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، حققه واختصره: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م. عدد الأجزاء: ١.

٦٧ ـ **المستدرك على الصحيحين**، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى ٤٠٥هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠هـ، عدد الأجزاء: ٤.

٦٨ ـ **المستطرف في كل فن مستطرف**، المؤلف: شهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي أبو الفتح (المتوفى ٨٥٢هـ)، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٦٩ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٧٠ ـ **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمٰن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٧١ ـ **مسند الدارمي المعروف بـ(سنن الدارمي)**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى ٢٥٥هـ)، المحقق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٤.

٧٢ ـ **المصنف**، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي ـ الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، عدد الأجزاء: ١١.

٧٣ ـ **المعجم الأوسط**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. الناشر: دار الحرمين، القاهرة.

٧٤ ـ **المعجم الكبير**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى ٣٦٠هـ): المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٧٥ ـ **هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة ومعه تخريج الألباني للمشكاة**، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق: علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي، الناشر: دار ابن القيم ـ الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧٦ ـ **عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث**، المؤلف: أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عابد الصابوني، المحقيق: ناصر الجديع، الناشر: دار العاصمة.

٧٧ ـ **الأربعين في صفات رب العالمين**، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي.

٧٨ ـ **المدخل إلى علم السنن**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، اعتنى به وخرَّجَ نقُولَه: محمد عوامة، الناشر: دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٧م.

٧٩ ـ **حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية**، المؤلف: بكر بن عبد الله أبو زيد، ١٤١٠هـ، عدد المجلدات: ١.

٨٠ ـ **مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي**، المؤلف: زين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَّلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى ٧٩٥هـ)، المحقق: أبو مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

٨١ ـ **تفسير المنار**، المؤلف: محمد رشيد بن علي رضا (المتوفى ١٣٥٤هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ١٢ جزءًا.

٨٢ ـ **كتاب السُّنَّة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السُّنَّة**، بقلم: محمد ناصر الدين الألباني)، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم، وأحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى ٢٨٧هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٨٣ ـ **التدمرية**، تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، المحقق: د. محمد بن عودة السعوي، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض.

٨٤ ـ **تفسير القرآن العظيم**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٨.

٨٥ ـ **إبطال التأويلات لأخبار الصفات**، المؤلف: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد بن حمد الحمود النجدي، الناشر: دار إيلاف الدولية ـ الكويت.

٨٦ ـ **لسان العرب**، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ. عدد الأجزاء: ١٥.

٨٧ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**، المؤلف: ابن أبي العز الحنفي، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، عدد المجلدات: ٢.

٨٨ ـ **السُّنَّة**، المؤلف: أبو عبد الرحمٰن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي (المتوفى ٢٩٠هـ)، المحقق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م. عدد الأجزاء: ٢.

٨٩ ـ **شرح الصاوي على جوهرة التوحيد**، المؤلف: الفقيه الشيخ أحمد بن محمد المالكي الصاوي (المتوفى ١٢٤١هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور: عبد الفتاح البزم.

٩٠ ـ **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ).

٩١ ـ **الصلاة وحكم تاركها**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، المحقق: تيسير زعيتر، الناشر: المكتب الإسلامي، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٩٢ ـ **فتح الباري**، لابن رجب، المؤلف: زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، المحقق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام ـ السعودية، ١٤٢٢هـ. الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٦.

٩٣ ـ **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان المشير بصحيح ابن حبان**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى ٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، عدد الأجزاء: ١٨ (١٧ جزء ومجلد فهارس).

٩٤ ـ **الداء والدواء، أو الجواب الكافي**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١هـ)، المحقق: محمد أجمل الإصلاحي، خرج أحاديثه: زائد بن أحمد النشيري، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، عدد الأجزاء: ١.

٩٥ ـ **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، المحقق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، عدد الأجزاء: ١.

٩٦ ـ **المصنف**، لعبد الرزاق، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي ـ الهند، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، عدد الأجزاء: ١١.

٩٧ ـ **مناقب الإمام أحمد**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ، عدد الأجزاء: ١.

٩٨ ـ **فضائل الصحابة**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى ٢٤١هـ)، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، عدد الأجزاء: ٢.

٩٩ ـ **تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان**، المؤلف: عبد الرحمٰن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى ١٣٧٦هـ)، الناشر: دار ابن الجوزي.

١٠٠ ـ **زاد المسير في علم التفسير**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٠١ ـ **أصول السُّنَّة**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، الناشر: دار المنار، الخرج ـ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٠٢ ـ **سنن أبي داود**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى ٢٧٥هـ)، المحقق: شعَيب الأرنؤوط ومحَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م، عدد الأجزاء: ٧.

١٠٣ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى ٣٢٤هـ)، المحقق: نعيم زرزور، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م. عدد الأجزاء: ٢.

١٠٤ ـ **الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (نونية ابن القيم)**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية المتوفى (٧٥١هـ)، المحقق: محمد بن عبد الرحمٰن العريفي وناصر بن يحيى الجنيني عبد الله بن عبد الرحمٰن الهذيل وفهد بن علي المساعد، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، عدد الأجزاء: ٤.

١٠٥ ـ **تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ١.

١٠٦ ـ **معجم مقاييس اللغة**، المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م. عدد الأجزاء: ٦.

١٠٧ ـ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، عدد الأجزاء: ٤.

١٠٨ ـ **إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، المحقق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، عدد الأجزاء: ٤.

١٠٩ ـ **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ، عدد الأجزاء: ١.

١١٠ ـ **الشرح الكبير (المطبوع مع المقنع والإنصاف)**، المؤلف: شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (المتوفى ٦٨٢هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٣٠.

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة